جامعة العلوم الإسلاميَّة العالميَّة

كليَّـــــة الدِّراســـــات العليـــــا

قســـــم اللغـــــة العربيَّـــــة

مظاهر الخروج على القاعدة النَّحويَّة في كتاب "التَّنبيه على شرح مُشكلات الحماسة لابن جنِّي" في باب الإسناد ومُكمِّلات العمليَّة الإسناديَّة دراسة تحليليَّة

إعداد

سُكينة مسلم عبدالقادر الزَّغاليل

إشراف

الدُّكتور حسين مصطفى غوانمة

قُدِّمت هذه الأطروحة استكمالًا لمتطلّبات درجة الدّكتوراه في الدّراسات اللغويّة في جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة

تاريخ المناقشة: عمان ٨ / ٢٠١٨/٤م

قرار لجنة المناقشة

مظاهر الخروج على القاعدة النَّحويَّة في كتاب "التَّنبيه على شرح مُشكلات الحماسة لابن جنِّي" في باب الإسناد ومُكمِّلات العمليَّة الإسناديَّة دراسة تحليليَّة

Contravention of the Grammar Appearances in the Book "Attanbih Ala Sharh Mushkilat Alhamasa for Ibn Jinni" in Predicate and Redandancy, Analytical Study

إعداد

سُكينة مسلم عبدالقادر الزَّغاليل

إشراف

د. حسين مصطفى غوانمة

نوقشت هذه الأطروحة وأجيزت بتاريخ ٨/ ٤ /٢٠١٨

أعضاء لجنة المناقشة		الجامعة	التَّوقيع
د. حسين مصطفى غوانمة	رئيسًا ومشرفًا	جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة	.....
د. محمود مبارك عبيدات	عضوًا	جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة	.....
د. مصطفى طاهر الحيادرة	عضوًا	جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة	.....
أ.د. سهى فتحي نعجة	عضوًا	الجامعة الأردنيّة	.....

The world Islamic science
& Educational university (wise)
College of Graduate Studies

Dept of Arabic language

Contravention of the Grammar Appearances in the Book "Attanbih Ala Sharh Mushkilat Alhamasa for Ibn Jinni" in Predicate and Redandancy, Analytical Study

Preparation
Sokiyna Muslem AbdlQader Alzaghleel

Supervision
Dr. Hussein Mustafa Gwanameh

This thesis was submitted to complement the requirements of the degree of PHD in the specialization of linguistics studies- department of Arabic language at the university of Islamic International Sciences.

Date of discussion: ٨ / ٤ / ٢٠١٨ – Amman

التّفويض

أنا **سُكينة مسلم عبدالقادر الزَّغاليل،** أُفوِّض جامعة العلوم الإسلاميَّة العالميَّة تزويد المكتبات أو المؤسّسات أو الهيئات أو الأشخاص بنسخ من أُطروحتي عند طلبهم حسب التّعليمات النّافذة في الجامعة.

الاسم: سُكينة مسلم عبدالقادر الزَّغاليل

التَّوقيع: .....

التَّاريخ:

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الخَوْفِ وَالجُوْعِ وَنَقْصٍ مِنَ الأَمْوَالِ وَالأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وبَشِّرِ الصَّابِرِيْنَ (١٥٥)الَّذِيْنَ إذا أَصَابَتْهُمْ مُصِيْبَةٌ قَالُوْا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاْجِعُوْنَ(١٥٦)"

صدق الله العظيم

(سُوْرَةُ البَقَرَةِ: آيَة ١٥٥-١٥٦)

إلى مَنْ قضَينا معه أجمل الأوقات وأهنأها...
وكان لنا الأخ السَّند...
وغادرنا مُبكِّرًا دونما حول لنا ولا قوّة...
حيثُ إرادة ربّ السّماء...
إلى من ترك وراءه قلوبًا مكلومة...
لا يزيدها طول السّنين إلَّا حنينًا وشوقًا...
إليك أخي حبيب قلبي خالد أُهدي باكورة مشواري العلميّ...
مُحتسبة أجري فيه من الله إهداءً خالصًا إلى روحك الطّاهرة...
فإلى روحك كلّ الرّحمة والمغفرة من الله...
وإلى روحك أخي سلام ودعاء...
وكلّ الاشتياق...

سُكينة مسلم عبد القادر الزَّغاليل

الشُّكر والتَّقدير

يا ربّ لك الحمد والشُّكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سُلطانك، لا نحصيك حمدًا وشكرًا أنت كما أثنيت على نفسك، وحدك صاحب الفضل والمنّة، أخرجتنا من دياجير الظُّلمات وهديتنا صراطك المُستقيم، وعلَّمتنا بما لا نعلم بمعلِّم البشريّة كلِّها جمعاء وسيّد المرسلين محمّد بن عبد الله عليه وعلى آل بيته الأطهار الكرام البررة أفضل الصّلاة والتّسليم إلى يوم الدّين، فيا ربّ لك الحمد والشُّكر على ما أنعمت وتفضّلت عليّ من إتمام رسالتي، بعد عمل وجهد دؤوبَيْن، لم أكن الوحيدة فيه، بل كان نتاج عمل مُشترك مع أشخاص آخرين ساهموا في إنجازه، ولم يكن له أن يرى النُّور لولاهم، ولأنَّ من لا يشكر النَّاس لا يشكر الله، وأتقدّم بالشُّكر لزوجي وعائلتي لتحمّلهم انشغالي خلال مدّة دراستي.

وأتقدم بالشُّكر الجزيل والتَّقدير لأصحاب الفضل بعد – الله سبحانه وتعالى– مشرفي الدُّكتور حسين مُصطفى غوانمة لما بذله معي من جهد، فقد قدَّم لي من وقته وعلمه وخبراته الغنيّة الشَّيء الكثير ممّا أنار لي دروب البحث للتّغلب على الكثير من الصّعوبات.

وأَتقدَّم بالشُّكر والفضل والعرفان لأعضاء هيئة المُناقشة العُلماء الأفاضل: الأستاذة الدُّكتورة سُهى نعجة، والدُّكتور محمود عبيدات والدُّكتور مُصطفى حيادرة، لتفضُّلهم بمناقشة هذه الدِّراسة، وإغنائها بملاحظاتهم القديرة، لإتمام هذا البحث على أكمل وجه.

والشُّكر كُلّ الشُّكر لكل من ساهم معي في إنجاز هذا العمل.

سُكينة مسلم عبد القادر الزَّغاليل

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفّحة
الإهداء	ج
الشُّكر والتَّقدير	د
قائمة المحتويات	هـ
المُلخَّص باللغة العربيَّة	ط
المُلخَّص باللغة الإنجليزيَّة	ي
المُقدِّمة	١
التَّمهيد	٤
١. الباب الأوَّل: الإسناد الاسميّ (المرفوعات)	١٢
١,١ الفصل الأوَّل: المبتدأ والخبر	١٣
٢,١ الفصل الثَّاني: الفاعل	٢٦
٣,١ الفصل الثَّالث: النَّواسخ الفعليّة والنَّواسخ الحرفيّة	٣٩
٢. الباب الثَّاني: المنصوبات	٦٠
١,٢ الفصل الأوَّل: المفاعيل	٦١
١,١,٢ المفعول به	٦٢
٢,١,٢ المفعول معه	٧٤
٣,١,٢ المفعول فيه	٨٢

الموضوع	الصفّحة

٤,١,٢ المفعول لأجله..... ٩٣

٢,٢ الفصل الثّاني: باب المحمول على المفعول به..... ١٠٥

١,٢,٢ النِّداء..... ١٠٦

٢,٢,٢ التَّرخيم..... ١١٧

٣,٢ الفصل الثَّالث: باب المُشَبَّه بالمفعول به في اللفظ..... ١٢٩

١,٣,٢ الحال..... ١٣٠

٢,٣,٢ التَّمييز..... ١٤٢

الخاتمة..... ١٤٨

المصادر والمراجع..... ١٥١

المُلخَّص

مظاهر الخروج على القاعدة النَّحويَّة في كتاب " التّنبيه على شرح مُشكلات الحماسة لابن جنّي" في باب الإسناد ومُكمِّلات العمليَّة الإسناديَّة دراسة تحليليَّة.

إعداد: سُكينة مسلم عبدالقادر الزَّغاليل

إشراف الدكتور: مصطفى حسين غوانمة

نوقشت هذه الأطروحة وأجيزت بتاريخ ٢٠١٨/٤/٨

تُعدّ القاعدة النّحويّة رّكيزة أساسيَّة اعتمدها النُّحاة في نظرتهم إلى النّصوص اللغويّة، وبعد أن استقرأ النُّحاة العرب ما ورد لهم من نصوص اللغة اتّخذوا الكثير الشَّائع الَّذي زادت نسبة وروده، مقياسًا يؤسِّسون عليه القاعدة، فما جاء مُوافقًا للقاعدة حُكِمَ عليه بصحّتة وتوافقه مع القاعدة، وما خالف هذه القاعدة نُعِتَ بالشُّذوذ أو النُّدرة أو غير ذلك، والواجب على النُّحاة أن ينظروا إلى هذه الأداءات، كثيرها وقليلها، ما وافق قواعدهم وما لم يوافقها.

إنَّ هذا الأساس الَّذي اعتمده النُّحاة في تحديد القاعدة، أَدَّى بالأداءات اللغويّة الَّتي لا تتوافق مع القاعدة إلى دائرة الخروج على القاعدة؛ لذا ظهرت لنا هذه الأداءات الخارجة على القاعدة، فلجأ النُّحاة إلى التَّأويل لإخضاع هذه الأداءات اللغويّة لما وضعوه من قواعد.

فاتَّبَعَتِ الدّراسةُ المنهج التّحليليّ لرصدها الأداءات والأنماط الخارجة على القاعدة في أبيات الحماسة لأبي تمّام في كتاب التّنبيه لابن جنّي الَّتي تُعَدُّ شواهد لهذه الدّراسة، من خلال بابين جاءت عليهما الدِّراسة، ضمن الإسناد ومُكمِّلات العمليّة الإسناديّة، وذلك في مُقدّمة وتمهيد وبابين، ففي المقدّمة صورة سريعة لفكرة الدّراسة ومنهجها، في حين اشتمل التّمهيد على مفاهيم الدّراسة، كمصطلح الإسناد ومصطلح مُكمّلات العمليّة الإسناديّة، وما يرتبط بذلك من أفكار.

وتضمّن الباب الأوّل الحديث عن الإسناد الاسميّ في ثلاثة فصول هي المبتدأ والخبر، والفاعل، والنّواسخ الفعليّة(كان وأخواتها) والنّواسخ الحرفيّة (إنَّ وأخواتها).

وتضمّن الباب الثّاني الحديث عن مُكمِّلات العمليّة الإسناديّة في فصل المفاعيل في النّحو، وما خرج فيها على القاعدة النّحويّة، والحديث عن فصل المحمول على المفعول به في اكتمال العمليّة الإسناديّة، ويشتمل على تلك الأداءات اللغويّة الَّتي وجدناها في النِّداء والتّرخيم، والحديث عن فصل المُشبَّه بالمفعول به في اكتمال العمليّة الإسناديّة، ويشتمل على ما وجدناه من خروج على القاعدة النّحويّة في بابيّ الحال والتَّمييز، وأَمَّا الخاتمة فقد أُلحِقَ بها أهمّ النّتائج الَّتي توصَّلت إليها الدِّراسة.

Abstract

Contravention of the Grammar Appearances in the Book "Attanbih Ala Sharh Mushkilat Alhamasa for Ibn Jinni" in Predicate and Redandancy, Analytical Study

Sokiyna Muslem AbdlQader Alzaghaleel

Supervision

Dr. Hussein Mustafa Gwanameh

This thesis was discussed and approved on ٨/٤/٢٠١٨

This study aims to clarify the obvious violations of the syntactical basics, and the transgressions seen in the book of Imam Abu-al Fathothman bin Jinni: Attanbih Ala Sharh Moshkelat Al hamasseh. The study states that these violations are mostly the result of linguistic use and insensible performance by native speakers. We know that the syntactical rules are acquired by the speaker without awareness of their mechanisms, and these rules are implanted through language use as they represent a lively linguistic pattern. The syntactical rules undergo many changes due to different linguistic patterns, which result in many exceptions and exclusions that get to be debatable among different scholars. Thus, in order to clarify the syntactical rules and evade those debates, we must deeply understand the manifestations of the violations that take place.

The study followed the analytical method for checking the performance and patterns of structure basis in the verses of enthusiasm for Abi Tammam in the book of the Attanbeeh of Ibn Jinni, which are considered the evidence for this study, through two sections in the study and the support and supplements of the support process, in the introduction and preface and two parts. The thought and the methodology are in the introduction, while the concepts of the study, such as the term attribution and the term supplements of the support process, and the associated ideas are in the preface.

The first part of the book includes a reference to the nominal attribution in three chapters: the beginner, the narrator and the actor.

The second part includes the talk about the additions of the instrumental process in the chapter of the effects in grammar, and the grammar on it, and talk about the separation of the carried of object in the completion of the support process, and includes those linguistic performances that we found in the appeal and mutation, and talk about the separation of the object In the completion of the process support, and includes what we found out on the grammar base in the case of distinguishing, but the conclusion was attached to the most important results of the study.

المُقدِّمة:

هذا موضوع يبحث في فكرة من الأفكار المتعلّقة بالأداء اللغويّ العربيّ، وقد وسمْتُهُ بـ "مظاهر الخروج على القاعدة النَّحويَّة في كتاب التّنبيه على شرح مُشكلات الحماسة لابن جنّي في باب الإسناد ومُكمِّلات العمليّة الإسناديّة دراسة تحليليّة"، وركّزت هذه الدّراسة على قضيّة مُهمّة تُعدّ في عُرف المتقدّمين من النُّحاة من الشّاذّ الَّذي أُفْرِدَ له جزء خاصّ من القاعدة يختلف عن أصل القاعدة الَّتي وضُعت وأخذت حكمها المعياري الثّابت.

فاتَّخَذْتُ من المنهج التّحليليّ منهجًا لدراسة المادّة الَّتي عملتُ على رصدها في كتاب: "التَّنبيه على شرح مُشكلات الحماسة، لابن جنّي"[١]، إذْ إنَّني جمعتُ مادّتي الرّئيسة من هذا الكتاب، ثمّ صنّفتُها وفهرستُها وفقًا للأبواب الَّتي درسْتُها، ضمن سياقها التّركيبيّ الَّذي استُعْمِلَتْ فيه.

وقادتني المادّة المرصودة إلى قضيّة من قضايا الاستعمال اللغويّ أضفتها إلى عنوان الدّراسة، وهي قضيّة الخروج على القاعدة، أو ما يُمكن أن يُسمّى بالمتبقّي اللغويّ والأداء اللاواعي، الَّتي دُرِسَتْ في كثير من الأحيان تحت باب الشّذوذ اللغويّ، علمًا أنَّ تحديد الخارج على القاعدة ليس من الأمور الَّتي يُمكن الكشف عنها بسهولة.

ولهذا آثرت أنْ أدرسها ضمن مُعطيات الاستعمال في اللغة، مُعْتَمِدةً أنّ البيئة اللغويّة الفصيحة بيئة واحدة؛ لأنَّها أنتجت في نهاية الأمر بنية نحويّة واحدة، لا يمكن تجزئتها؛ لأنّ نحو اللغة العربيّة استقرّ على قاعدة تكاد تكون واحدة.

---

[١] ابن جنّي، أبو الفتح عُثمان: التّنبيه على شرح مُشكلات الحماسة، تحقيق: عبد الكريم مُجاهد مرداوي ، دار الشّؤون الإسلاميّة والعمل الخيريّ بدبيّ، الإمارات العربيّة المُتّحدة– دُبيّ، ط ١، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

فهذه الدّراسة تتّخذ من الأداءات اللغويّة المنقولة عن العرب مصدرًا لمادّتها، إذ خرجت هذه الأداءات على قواعد النُّحاة، وخرجت على مقاييس القاعدة الَّتي استُقرِيت مادّتها من نصوص اللغة المستعملة، وخَصَّصْتُ دراسة هذه الأداءات لأنّها أخذت مسارًا آخر خارجًا بسبب خصوصيّتها الاستعماليّة، عن حدود القاعدة النّحويّة، لأنَّها ارتبطت بفكرة التّمرّد والمُتبقّي واللاوعي الأدائيّ، فهذه أداءات نَطَقَ بها أبناء اللغة ولكنّها لم تُطابق ما جاء في قواعدهم، فأوّلها النُّحاة كيّ يرجعوها إلى القاعدة الأصل، على الرَّغم من افتقار هذه الأداءات لأهمّ شروط القاعدة كالعلامات الجوهريّة والعلامات الشّكليّة.

ولمّا اكتملت المادّة اللغويّة بدأتُ بتصنيفها وفقًا للمنهج العلميّ الَّذي اتّخذه علماء اللغة العربيّة القُدماء والمحدثون، فوجدت أنّه يمكن قسمتها إلى أقسام جعلتني أَضعُ رسالتي هذه في مُقدّمة وتمهيد وبابين، فالمقدّمة كانت عرْضًا موجزًا لمنهج الدّراسة والأقسام الَّتي اشتملت عليها الدّراسة.

وأَمَّا التّمهيد، فكان للحديث عن فكرة الدّراسة، فتناولتُ فيه الحديث عن الإسناد، ومُكمّلات العمليّة الإسناديّة، وفروع المُكمّلات الإسناديّة وجذورها.

أَمَّا الباب الأوّل وهو باب الإسناد الاسميّ، فيشتمل على ثلاثة فصول: جعلت الأوَّل منها للحديث عن المُبتدأ والخبر وأَمَّا الفصل الثَّاني: فقد درست في الفاعل، والفصل الثَّالث: درست فيه النّواسخ الفعليّة (كان وأخواتها)، والنّواسخ الحرفيّة (إنَّ وأخواتها).

أَمَّا الباب الثَّاني، فقد أفردته تحت فصل (المنصوبات)، المفاعيل وقد جعلته أربعة أقسام، كان القسم الأوَّل منها للحديث عن المفعول به، وأَمَّا القسم الثَّاني فقد أفردته للحديث عن المفعول

معه، والقسم الثَّالث، كان للحديث عن المفعول لأجله، وأمَّا القسم الرَّابع، فجعلته للمفعول فيه (الظَّرف).

وأَمَّا الفصل الثَّاني، فكان عنوانه: باب المحمول على المفعول به، وجعلته في قسمين، كان الأوَّل منها للحديث عن االنِّداء، والقسم الثَّاني أفردته للحديث عن التَّرخيم.

والفصل الثَّالث، كان المُشبّه بالمفعول به في اللفظ، وجعلته في قسمين هما: قسم الحال، وقسم التَّمييز.

وقد تَبِعت هذه الفصول خاتمة أَثْبَتُّ فيها أهمّ النتائج الَّتي توصَّلت إليها الدراسة، وذَيَّلْتُهَا بثبت المصادر والمراجع الَّتي عُدْتُ إليها.

وبعد فهذا جهدٌ أضعه بين أيديكم، وأيدي القُرّاء؛ جهدُ باحثة يعتوره ما يعتور غيره من جهود البشر الَّتي تتعرّض للنَّقص والخلل.

أرجو الله أن يكون قد وفَّقني وجنّبني الأخطاء الَّتي تخرج عند دائرة أملي بالله العظيم.

التَّمهيد:

تتحدّث هذه الدِّراسة عن مجموعة من العناصر اللغويّة الَّتي تعدّ من المُكوّنات الأساسيّة للجُملة التّامّة نحويًّا كباب المرفوعات، في حين لا يدخل بعضها ضمن المُكوِّنات الأساسيَّة للجملة النّحويّة، غير أنّها تبقى عناصر مُتمّمة للتّركيب، كباب المنصوبات أو كما سمّاها النُّحاة المتقدّمون بالفضلات، عدا إلى أهميّتها في الدّلالة.

وقد تناولت الدّراسة، هذه الأداءات في التّراكيب اللغويّة، وكيف نطق بها أبناء اللغة قبل مجيء القاعدة وثباتها، وتناولت موقف النُّحاة منها، ومنهجهم في إدراجها ضمن قواعدهم، فكان من المفروض على هذه الدّراسة أن توضّح بعض المُصطلحات الَّتي تُعَدُّ دعائم أساسيّة لهذه الدّراسة.

الإسناد:

يرى ابن فارس في مقاييس اللغة أنّ الإسناد مأخوذ من الأصل اللغويّ "سند"، وهو أصل لُغويّ واحد يدلّ على معنى انضمام الشَّيء إلى الشَّيء، يقال: سندت إلى الشَّيء سنُودًا، واستندتُ إليه استنادًا، والمُسْنَدُ: الدَّهر؛ لأنّ بعضه مُتضامّ إلى بعضه الآخر، والسَّند: الرجل القويّ، الَّذي يُعْتَمَدُ عليه، أيّ تُسْنَدُ إليه الأمور[١].

ويُبيّن ابن منظور أنَّ الإسناد لغة من "السَّند": أَيّ ما ارتفع من الأرض في قُبلِ الجبل أو الوادي، والجمع أسناد. وكلّ شيء أسندت إليه شيئًا، فهو مُسند، وقد سَنَدَ إلى الشَّيء يسند سُنودًا واستند وتسَاندَ وأَسْنَدَ غيره. ويقال: ساندْتُه إلى الشَّيء فهو يتساندُ إليه أيّ أسندته إليه[٢].

---

[١] ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السَّلام محمد هارون، دار الفكر، القاهرة، مصر، ط ١، ١٣٩٩هـ /١٩٧٩م، مادّة (سند)، ٣/ ١٠٥ .

[٢] ابن منظور، أبو الفضل محمّد بن مكرم بن عليّ جمال الدّين: لسان العرب، دار صادر، بيروت– لبنان، ط٣، ١٤١٤هـ /١٩٩٣م، مادّة(سَنَدَ)، ٣/٢٢٠.

ومن هُنا، فإنَّ المعنى اللغويّ للإسناد يتمثّل بانضمام الشَّيء إلى الشَّيء، وضمّ أجزاء الشَّيء إلى بعضها، ومنه الدّهر قيل له المُسند؛ لأنَّ أيّامه ينضمُّ بعضُها إلى بعض.

أَمَّا الإسناد اصطلاحًا، فعرّفه الجُرجانيّ بقوله هو"نسبة أحد الجزأين إلى الآخر، أعمّ من أنْ يفيد المُخاطب فائدة يصحّ السّكوت عليها أَوَّلًا. والإسناد: في عُرْفِ النُّحاة ضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التّامّة، أيّ على وجه يحسن السّكوت عليه[١].

نلحظ من كلام الجُرجانيّ أَنَّ الإسناد مُرتبط بانضمام الكلمة إلى الأخرى، وهذا الانضمام يعقبه صحّة في المعنى وصحّة في العبارة، لأنّ العبارة إن لم تكن صحيحة ذات معنى سليم، فإنّ الإسناد لا قيمة له.

ورأى السّيوطيّ أنَّ "الإسناد: نِسْبَة أحد الجزأين إلى الآخر ليفيد المُخاطب فائدة يصحّ السّكوت عليها"[٢].

إذن التّركيب الإسناديّ المُتمثّل بالمُسند والمُسند إليه من العناصر الأساسيّة في تركيب الجملة، وما سواهما لا يعدّ عنصرًا أساسيًّا، فنسبة أجزاء الكلام بعضه من بعض والمعنى الصّحيح والواضح كلُّها تُشير إلى تركيب إسناديّ يشكّل جملة مستقيمة بشكلها البنائيّ التّركيبيّ.

---

[١] الجُرجانيّ، عليّ بن محمّد بن عليّ الجُرجانيّ الحنفيّ: التّعريفات، ضبط نصوصها وعلّق عليها: محمّد علي أبو العبّاس، دار الطلائع، القاهرة– مصر، طبعة جديدة، ٢٠١٤م، ص:٣٠.

[٢] السّيوطيّ، عبد الرّحمن بن أبي بكر جلال الدّين: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرّسوم، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٢٤هـ /٢٠٠٤م، ص:٨٠.

مُكمِّلات العمليَّة الإسناديَّة:

جعل النُّحاة العرب من المُسند والمُسند إليه العنصرين الأساسيّين في تركيب الجملة، وما سواهما لا يُعَدُّ عنصرًا أساسيًّا فيقول سيبويه في باب المُسند والمُسند إليه: "وهما ما لا يُغْني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بُدًّا، فمن ذلك الاسم المُبتدأ والمبنيّ عليه، وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بُدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بُدّ من الآخر في الابتداء"[١].

ويقول المبرّد:" هذا باب المُسند والمُسند إليه وهما ما لا يستغني كلٌّ واحد من صاحبه، فمن ذلك: قام زيدٌ، والابتداءُ وخبره، وما دخل عليه نحو (كان)، و(إنّ)، وأفعال الشّكِّ، والعِلْمِ والمُجازاةِ[٢].

فالجملة في العربيّة "جملة إسناديّة تتكوَّن من مُسند ومُسند إليه متبادلين موقعيًّا، ينبثق عن تبادلها المضبوط شكلا الجملة المعروفان: الجملة الاسميّة الَّتي تبدأ بمسند إليه، والجملة الفعليّة الَّتي تبدأ بمسند، وما زاد على الإسناد فهو فضلة"[٣].

---

[١] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثيّ بالولاء، تحقيق: عبد السَّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط٣، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، ٢٣/١.

[٢] يُنْظر: المُبرّد: أبو العبّاس مُحمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزديّ: المُقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، بيروت– لبنان، ط١، (د.ت)، ١٢٦/٤.

[٣] الملخ: حسن خميس: تقنيات الإعراب في النّحو العربيّ، عالم الكتب الحديث، إربد– الأردنّ، ٢٠١٥م، ص:١٥٩.

والفضلة يعني أنَّها زائدة عن تركيب الجملة، وقد أشار بعض النُّحاة المتقدّمين إلى الاستغناء عنها في الجملة، ولكن هذا الاستغناء لا يُقصد به الحذف أو عدم ارتباطها بالمعنى، بل قصدوا به الزِّيادة على الرُّكنين الأساسيّين في تركيب الجُملة[١].

فتقسيمُ النُّحاة المُتقدِّمين للجملة يُراعي اعتبار الشّكل واعتبار المعنى، فمن حيث الشّكل لا بدَّ للجملة أن تتضمّن إسنادًا بين كلمتين، فيقول الزّمخشريّ:" والكلام هو المُركّب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى"[٢]، ومن حيث اعتبار المعنى، فلا بُدَّ للتّركيب أن يكون مُفيدًا، يقول ابن يعيش:" اعلم أنَّ الكلام عند النّحويين عبارة عن كُلِّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه، ويُسمَّى الجُملة، نحو: زيدٌ أخوك"[٣].

فكان جُلّ اهتمام النُّحاة لهذين العنصرين الأساسيين في تركيب الجملة، وما سواهما من عناصر يُعدُّ فضلة.

وأمّا مفهوم الجملة عند اللغويين المحدثين، فقد حاول بعض النُّحاة أن يجعلوا من العمليّة التّواصليّة الأساس في تحديد الجملة فيقول عبد الرَّحمن أيّوب:" ثمّة جمل إسناديّة وغير إسناديّة (تواصليّة)، وكلتا الجملتين تؤدّي وظيفة الدّلالة والتّواصل في الكلام" [٤].

---

[١] ابن هشام، أبو محمّد عبد الله بن يوسف بن أحمد: شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، تحقيق: محمد مُحيي الدّين عبد الحميد، القاهرة – مصر، ط١١، ١٣٨٢هـ، ص:٢٣٥.

[٢] الزّمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمرو، جار الله: المُفصَّل، تحقيق:محمّد بدر الدّين النّعسانيّ الحلبي، دار الجيل، بيروت، ط٢، ص:٦.

[٣] ابن يعيش، يعيش بن عليّ: شرح المُفصّل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المُتنبّي، القاهرة، (د.ت)، ١/٢٠.

[٤] أيّوب، عبد الرّحمن: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، مؤسّسة الصّباح، الكُويت،(د.ط)،١٩٥٧م، ص:١٣٨.

ومن الجمل الإسناديّة عنده الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة، ومن الجمل غير الإسناديّة، النِّداء، وجملة نِعم وبئْس، وجملة التّعجّب[١].

وتنقسم الجملة كذلك عند محمّد عبد اللطيف حماسة إلى إسناديّة وغير إسناديّة، وقسَّم الإسناديّة إلى تامّة وموجزة، قال:" لذلك سوف تُنْسب الجملة الإسناديّة التّامّة إلى صدورها وكذلك الموجزة"[٢].

أمَّا الجمل غير الإسناديّة عنده فتُنسب إلى معناها التّركيبيّ، يقول:" وهي الَّتي يُمكن أن تُعَدَ جُملًا إفصاحيّة كانت في أوَّل أمرها تعبيرًا انفعاليًّا يُعَبِّر عن التّعجّب أو المدح أو الذَّمّ، أو غير ذلك من المعاني الَّتي أخذ التّعبير عنها صورة محفوظة ثُمّ جَمُدَ بعض عناصرها على صيغته الَّتي ورد بها فجرى مجرى الأفعال"[٣].

ويرى برجشتراسر أنَّ اللغة تشتمل على أداءات لغويّة لا تُمثّل جملةً بهيئتها الَّتي هي عليها، بل هي مُستقلّة بذاتها وغير إسناديّة، كالنِّداء والتّركيبات العطفيّة والإضافيّة والوصفيّة، ، ولا وجود لعنصر الإسناد فيها، "فجملة النِّداء ليست بجملة إسناديّة، غير أنَّها مُكتفية بذاتها ولا تحتاج إلى غيرها مُظْهَرًا كان أم مُقدَّرًا"[٤].

لقد وضَّح علماء اللغة المعاصرون رأيهم في قضية الجملة الإسناديّة وعنصريّ الإسناد، إذ وجّهوا نقدهم للنُّحاة المتقدّمين الَّذين جعلوا رُكنيّ الإسناد هو الأساس في الجملة. فقالوا بوجود جُمل

---

[١] يُنْظر، عبد الرّحمن أيّوب: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، ص:١٢٩.

[٢] حماسة، محمّد عبد اللطيف: العلامة الإعرابيّة في الجُملة العربيّة بين القديم والحديث، الكويت، (د.ت)،١٩٨٣م، ص:٦٦.

[٣] محمّد عبد اللطيف حماسة: العلامة الإعرابيّة في الجُملة العربيّة بين القديم والحديث، ص:٦٦.

[٤] برجشتراسر. التّطوّر النّحويّ للّغة العربيّة، أخرجه: رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ودار الرفاعي، الرّياض– السّعوديّة، ١٩٨٢م، ص:١٢٥.

إسناديّة، وجُمل غير إسناديّة (تواصليّة)، وكلتا الجملتين تؤدّي وظيفة الدّلالة والتّواصل في الكلام[١].

فالجُملة من وجهة نظر المُحدثين هي الصّورة اللفظيّة الصُّغرى للكلام المُفيد في أيّ لغة من اللغات، وهي المركَّب الَّذي يُبَيِّنُ المُتكلّم به أنّ صورة ذهنيّة كانت قد تألّفت أجزاؤها في ذهنه، ثمَّ هي الوسيلة الَّتي تنقل ما جال في ذهن المُتكلّم إلى ذهن السّامع[٢].

و عند المخزوميّ تتألّف الجملة من ثلاثة عناصر رئيسة، هي أوَّلًا: المُسند إليه، أو المُتحدّث عنه، أو المبنيّ عليه. وثانيًا المُسند الَّذي يُبنى على المُسند إليه، ويتحدَّث به عنه، وثالثًا الإسناد، أو ارتباط المُسند بالمُسند إليه[٣].

وفي مُصطلح (الفضلة) أشار النُّحاة المتقدّمون إلى أنّه يمكن الاستغناء عنها في الجُملة؛ لأنَّها جاءت زائدة على الرُّكنين الأساسيّين في الجملة.

في حين يرى المُحدثون أنّه لا بُدّ من عنوان يدلّ على الوظيفة الَّتي تُؤدّيها هذه الفضلات كما سمّاها المتقدّمون، فيمكن إطلاق عبارة (مُتعلّقات الفعل) أو (التّكملات) وهو ما انتهت إليه لجنة التّبسيط في القاهرة وأصبحت تُعنون به المنصوبات، وقد تكون هذه التّكملة من وجهة نظر المُحدثين عُمْدَةً وأساسًا لا تكملة[٤].

---

[١] انظر، أيّوب، عبد الرّحمن: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، مؤسّسة الصّباح، الكُويت،(د.ط)،١٩٥٧م، ص:١٣٨.

[٢] المخزومي، مهدي: في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصريّة، بيروت – صيدا، ط١، ١٩٦٤م، ص:٣١.

[٣] مهدي المخزومي: في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، ص:٣١.

[٤] يُنْظر، المرجع السّابق، ص:٩٩.

والفضلة لها تأثيرها المُباشر في الدّلالة والمعنى، فالمنصوبات في واقعها اللغويّ قد جيء بها لتؤدّي وظائف لغويّة خاصّة، كبيان هيئة الفاعل أو المفعول، وكشف الغموض الَّذي يكتنف الجُملة، أو اتّصاف المُسند إليه بالمُسند، وتأكيد قيام الفاعل بالفعل، أو إحداثه إيّاه، وتعليل قيامه به إلى غير ذلك من الوظائف الَّتي تؤدّيها المنصوبات من حال وتمييز ومفعول مُطلق، ومفعول لأجله، وغيرها[١].

ثمَّ كانت الفتحة علامة المفعوليّة عند المُتقدّمين، في حين يرى المُحدثون أنّ "الفتحة لا تدلّ على معنى كالضّمّة والكسرة، فليست بعلم إعراب"[٢]، فيشير المخزومي صراحة إلى أنَّ الفتحة ليست علامة على شيء مُحدّد، وكما ذكر إبراهيم مصطفى " بل هي الحركة الخفيفة المُستحبّة عند العرب، وليست علمًا لشيء خاصّ، ولكنّها علم كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد، أو الإضافة"[٣].

إذن تحتاج العمليّة الإسناديّة لكيّ تُمثّل مُستوًى تركيبيًّا لغويًّا مُتكاملًا إلى دخول عناصر مُكمّلة لها، ذلك أنَّ المعنى قد تطلَّب وجودها، فدلالة الجملة قد تتوقّف عليها، لذلك سُمِّيت مُكمِّلات العمليّة الإسناديّة، فالمُستوى التّركيبيّ كما يرى المحدثون هو ذلك المُستوى من النّحو، الَّذي نحلّل عنده التّراكيب، إلى ما فيها من مُسند ومُسند إليه ومُكمّلات[٤].

فمُكمّلات العمليّة الإسناديّة عناصر مُكمّلة للحالة التّركيبيّة، الَّتي تتركّب بشكل أساسيّ من المُسند والمُسند إليه.

---

[١] يُنْظر، مهدي المخزومي: في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، ص:٩٨.

[٢] يُنْظر، المرجع السّابق، ص:٨١.

[٣] مُصطفى، إبراهيم: إحياء النّحو، مؤسّسة هنداوي للتّعليم والثّقافة، مصر، ٢٠١٢م، ص:٥٥.

[٤] عبد التّواب، رمضان: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط٣، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م، ص:١٩٥.

ويُقصَدُ بمصطلح "مُكمِّلات الجملة"، عند حسن الملخ، "أيُّ عنصرٍ لُغويّ زائدٍ على الإسنادِ المجرّد في الجملة، كالحرف المُهملِ أو العامل، والنَّواسخ، والمنصوبات المفعوليّة، وأشباهها، وقيود الجرِّ، والإضافة، والتّراكيب المُتعدِّدة الجمل، والتّوابع"[١].

ويقول:" هذه الزّيادات المتنوّعةُ زياداتٌ في المعنى الوظيفيّ، سواء أنتج عنها تأثيرٌ إعرابيّ أم لا، وسواء أكانت في أوّل الجملة أم في درجها أم في آخرها، ولهذا يصحّ توجيه مُصطلح مُكمِّلات الجملة على إضمار مضاف محذوف، تقديره "معنى" ليكون أصل المُصطلح "مُكمِّلات معنى الجملة"[٢].

إذن مُصطلح الفضلات إنَّما جاء ليتمَّم المعنى، وليُكمِّل الدَّلالة، لأنّها تُكمِّل ما ارتبط بالعمليّة الإسناديّة نفسها.

---

[١] حسن خميس الملخ: تقنيات الإعراب في النّحو العربيّ، ص:١٦١.

[٢] يُنْظر، المرجع السّابق، ص:١٦١.

الباب الأوَّل: الإسناد الاسميّ (المرفوعات)

الفصل الأوَّل: المبتدأ والخبر

الفصل الثَّاني: الفاعل

الفصل الثَّالث: النَّواسخ الفعليّة والنَّواسخ الحرفيّة

الفصل الأوَّل: المبتدأ والخبر

١. الباب الأوَّل: الإسناد الاسميّ

١,١ الفصل الأوَّل: المُبتدأ والخبر:

نعلم أنّ الكلام هو القول المُفيد بالقصد، فهو ما دلّ على معنى يحسُنُ السّكوت عليه[١]. والجملة في اللغة العربيّة عبارة عن فعل وفاعله؛ كـ (قام زيد) ومبتدأ وخبره؛ كـ (زيد قائم) وهي كلّ كلام مُفيد مُستقلّ بنفسه[٢].

فالمُبتدأ والخبر من العناصر الأساسيّة لتكوين الجملة الاسميّة، ومن المهمّ وجودهما معًا في أيّ جملة اسميّة ليكتمل معناها وتصبح محطّ فائدة في الكلام.

المُبتدأ:

عرّف سيبويه المُبتدأ فيقول:" كلّ اسم ابْتُدئ ليُبنى عليه كلام"[٣]، ويقول التّهانويّ :"وعرّيته من العوامل اللفظيّة وعرّضته للإسناد"[٤].

واستعمل مصطلح المُبتدأ أيضًا ابن جنّي بقوله:" اعلم أنّ المُبتدأ كلّ اسم ابتدأته وعرّيْته من العوامل اللفظيّة وعرّضته لها"[٥].

---

[١] ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد: مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تعليق وتحقيق: بركات يوسف هبّود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م، ٢/٥.

[٢] ابن جنّي، أبو الفتح عُثمان: اللمع في العربيّة، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثّقافيّة، الكويت، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢، (د.ت)، ص:٢٦.

[٣] سيبويه: الكتاب، ١٢٦/٢.

[٤] التّهانويّ، محمّد بن عليّ: كشّاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: لطفي عبد البديع، مكتبة النّهضة المصريّة– القاهرة، (د.ط)، ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م، ١٥٣/١.

[٥] ابن جني: اللمع في العربيّة، ص:٢٥.

وهو اسم مُجرّد عن العوامل اللفظيّة مُسندًا إليه، أو صفة واقعة بعد ألف الاستفهام أو حرف النّفي، نحو: " زيدٌ قائم، وأقائمٌ الزّيدان، وما قائم الزّيدان"[١].

الخَبَر:

وهو المُسند، أيّ الرّكن الثّاني في العمليّة الإسناديّة، الّذي تتشكّل منه الجملة الاسميّة، وبه تحصل الفائدة من الكلام فَيحسُن السّكوت على عباراته إذا ذُكِرَ مع المبتدأ[٢].

وهو الّذي يصير به المُبتدأ كلامًا وبالخبر يقع التّصديق والتّكذيب[٣]، وهو ما احتمل إنباء وكان محطّ الفائدة من الجملة، فيعرّفه ابن منظور لغة: "ما أتاك من نبأ عمّن تستخبر"[٤].

والأصل أنّ لكلّ مُبتدأ خبر، نحو: زيد عاذرٌ من اعتذر، كما يقول ابن عقيل: "إنْ قلت: زيدٌ عاذر منِ اعتذر، فزيدٌ: مُبتدأ، وعاذر: خبره"[٥].

ـ الابتداء بالنّكرة

ونعلم أنّ حقّ المُبتدأ أن يكون معرفةً وحقّ الخبر أن يكون نكرة، فالأصل تعريف المُبتدأ كما يرى السّيوطيّ؛ لأنّه المُسند إليه فحقّه أن يكون معلومًا، لأنّ الإسناد إلى المجهول لا يفيد، على حدّ

---

[١] التّعريفات: الجرجانيّ، ص: ١٩٥.

[٢] سيبويه: الكتاب، ٢٨/١.

[٣] ابن السّرّاج، أبو بكر محمّد بن سهل بن السرّاج النحوي البغدادي: الأصول في النّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ٦٢/٢.

[٤] ابن منظور: لسان العرب، مادّة(خبر)، ٢٢٧/٤.

[٥] ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ١٨٨/١.

تعبيره، والأصل عنده أيضًا تنكير الخبر لأنّ نسبته من المُبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، والفاعل عنده يلزمه التّنكير، لذلك رجّح تنكير الخبر على تعريفه[١].

ومن الشّواهد الّتي جاء فيها المُبتدأ نكرةَ والخبر معرفةً، ما جاء عند ابن جنّي في كتاب التّنبيه[٢]، في قول الشّاعر: نَصيب بن رباح[٣]

أهَابـــكِ إجْـــلالاً ومـــا بِـــكِ قُـــدْرَةٌ علَـــيَّ وَلكِـــنْ مِـــلْءُ عَـــيْنٍ حَبِيْبُهـــا[٤]

يرى ابن جنّي أنّ الشّاعر قد أخبر عن النّكرة الّتي هي (مِلءُ عين)، بالمعرفة الّتي هي (حبيبها)، ويتابع قائلًا:" وجاز ذلك لمعناه كما جاز عند أبي الحسن الابتداء بالنّكرة في نحو قولك: قائمٌ أخواك، وعند الجماعة في نحو: أقائم أخواك، لمعناه، أيّ أقائم أخواك، فكذلك هنا.غير أنّ (حبيبها) في البيت خبر مُبتدأ، وما بعد قائم مرفوع به، والفرق بينهما تمكُّن اسم الفاعل في العمل"[٥].

فيرى ابن جنّي أنّ الخروج على القاعدة جائزٌ، مُستندًا بذلك إلى المعنى، لذلك يُجوّزُ الابتداء بالنّكرة.

---

[١] السّيوطي، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٨م، ٣٢٥/١.

[٢] ابن جنّي: التّنبيه، ٧٣٥/٢.

[٣] نَصيب بن رباح من شعراء العصر الأموي، مولى عبد العزيز بن مروان الّذي اشتراه وكان عبدًا، شاعر أمويّ فصيح مُقدَّم في النّسيب والمدح، مُعاصر لجرير والفرزدق. يُنْظر، ابن قتيبة الدّينوريّ، أبو محمّد عبد الله بن مُسلم: الشّعر والشّعراء، حقّقه وضبط نصّه ووضع حواشيه: مُفيد قميحة، ومُحمّد أمين الضّناويّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ/٢٠٠٠م، ص:٢٤٤.

[٤] هذه الحماسيّة رقم (٣٥)، من باب النّسيب، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه، ٧٣٥/٢، وعند أبي تمّام في ديوان الحماسة برواية الجواليقيّ، تحقيق: عبد المنعم أحمد صالح، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة " آفاق عربيّة"، ١٩٨٧م، رقم (٥٦٦)، ص:٤٢٣.

[٥] ابن جنّي: التّنبيه، ٧٣٥/٢.

وقد بيّن المُجاشعيّ رأيه في مسألة تنكير المُبتدأ وتعريف الخبر، وأنّ هذا من باب الضّرورة الشّعريّة، فيقول: يكون المُبتدأ نكرة والخبر معرفة، وهذا عكس ما وُضِعَ عليه الكلام، ولا يأتي مثله إلَّا في ضرورة الشّعر[١].

ويوضّح الجدول ما يأتي:

التّركيب اللغويّ	مُبتدأ	خبر	معرفة	نكرة	الرُّتبة	حقّق الاستعمال اللغويّ
أخوك قائم	أخوك √	قائم √	أخوك √	قائم √	√	√
التّركيب اللغويّ	**مُبتدأ**	**خبر**	**معرفة**	**نكرة**	**الرُّتبة**	**حقّق الاستعمال اللغويّ**
ملءُ عين	√	×	×	√	√	√
حبيبُها	×	√	√	×	√	√

يمثّل الأداء (أخوك قائمٌ) في الجدول الأوّل تركيبًا لُغويًّا مُتكاملًا، فقد جاء على أصل التّركيب الاسميّ في اللغة العربيّة، وأمّا الأداء الأوّل والأداء الثّاني من الجدول الثّاني فقد مثّلا خروجًا واضحًا على القاعدة بمجيء المُبتدأ في الشّاهد نكرة والخبر معرفة وهذا على خلاف الأصل.

وما هذا الأداء اللغويّ النّاتج من أبناء اللغة إلَّا صُورةً من صُوَر الأداء اللّواعي الصّادر عنهم، فكان لابدّ من النُّحاة أنْ يلجئوا إلى التّأويلات والبحث عن المُسوّغات الّتي تحاول أنْ تجد تفسيرًا لهذه الأنماط الخارجة على قواعدهم، فيقرّ ابن جنّي بأنّ المُبتدأ وقع نكرة والخبر وقع معرفة، ولكنّه يجوّز ذلك من باب الضّرورة الشّعريّة، فهذا التّركيب من وجهة نظر ابن جنّي لا يأتي إلَّا في ضرورة

---

[١]المُجاشعيّ، أبو الحسن عليّ بن فضّال: شرح عيون الإعراب، حقّقه وعلّق عليه:عبد الفتّاح سليم، كلّيّة اللغة العربيّة بالقاهرة، جامعة الأزهر، ص:٨٦.

الشّعر، وهو دافع منه يُسوّغ من خلاله خروج هذا النّمط عن المألوف القواعديّ، فليس له أنْ يردّ هذا التّركيب أو أن يخطّئه، بل لابدّ فيه من إدراجه ضمن القاعدة.

فنلحظ من الجدول أَنَّ الأفضليّة القواعديّة تعدّ ناقصة، إذ لم يحقّق النّمط الثَّاني والثَّالث سِوى علامات شكليّة تمثّلت بالاسميّة والنّصب، وغياب بعض العلامات الشّكليّة الأخرى، وهي تعريف المُبتدأ وتنكير الخبر، لذلك صُنِّفَ عند نُحاتنا في باب الضّرورة الشّعريّة والجواز، لأنّه في لغة الشّعر.

كان هدف ابن جنّي في هذا الشّاهد أن تشتمل قواعده على أكبر عدد مُمكن من مفردات المادّة الَّتي تقع تحت باب قواعديّ خاصّ نحو باب المُبتدأ والخبر هاهنا، فلا يمكن لابن جنّي تخطئة هذا الأداء الصّادر عن ابن اللغة، فلماذا يحاول ابن جنّي أن يجعل من التّركيب اللغويّ (ملءُ عين) الَّذي هو نكرة مُبتدأ؟ لماذا لم يجعله محطّ الفائدة، والجزء المُتمّم للفائدة في الجملة، فيكون هو الخبر المُقدّم، ويجعل التّركيب اللغويّ (حبيبها) هو المُبتدأ وإنْ تأخّر في الرُّتبة؟.

لقد كان من المُهمّ أنْ نعرض آراء النُّحاة في هذه المسألة وفي هذا البيت الشّعريّ تحديدًا الَّذي يشتمل على الأداء اللغويّ (ملءُ عين حبيبها)، فجاء إعراب (ملء عين) عند ابن عقيل: خبر مُقدّم، و(ملءُ) مُضاف و (عين) مُضاف إليه، و (حبيبُها) مُبتدأ مُؤخّر، فحبيب مُضاف، والضّمير مُضاف إليه، والشّاهد في البيت كما يذكر ابن عقيل قوله: "ملء عين حبيبها، فإنّه قدّم الخبر، وهو قوله (ملء عين) على المُبتدأ، وهو قوله (حبيبها) "[١]، لماذا؟ لاتّصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر وهو المُضاف إليه.

---

[١] ابن عقيل، بهاء الدّين عبد الله بن عقيل العُقيلي: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمّد محيى الدّين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ٢٤١/١.

نرى أنّ هناك من ينظر إلى هذه المسألة من حيث مخالفتها التّرتيب والأصل الّذي وُضعت له الجملة الاسميّة وهو وجود المُبتدأ أوّلًا والخبر ثانيًا، وهناك من يُخرّج هذه المسألة على التّعريف والتّنكير ومُخالفتها الأصل كما ورد عند ابن جنّي.

أظهر النّمط الخارج على أصل القاعدة أو ما يسمّيه لوسركل (المتبقّي اللغويّ) أنّ اللغة هي من تتكلّم؟ إذ يقول لوسركل أنّ اللغة تتكلّم من خلالي"[١]، والتّحليل الّذي جاء به ابن جنّي يستند بالدّرجة الأولى للمحافظة على الهيكل العامّ للجملة الإسناديّة المُتمثّلة بالمبتدأ أوّلًا والخبر ثانيًا، إذ يُمثّل الحكم العامّ عند ابن جنّي أصلا تقعيديًّا تسير عليه قواعد النُّحاة منذ نشأة النّحو العربيّ، لذا لا يُمكن لابن جنّي أن يخرج عن أصل القاعدة، فكان لابدّ من تفسيرٍ يُخرج هذا النّمط من دائرة عدم المُطابقة للقواعد إلى دائرة القواعديّة، فكانت الضّرورة الشّعريّة والجواز هي مخرج مناسب لابن جنّي ليعلّل بها هذا الخروج القواعديّ.

ـ تقديم الخبر

والخبر في الجملة هو محطّ الفائدة وهو الجزء المُتمّم لمعنى الجملة، والأصل في الأخبار أن تؤخّر، ولكن جوّز النُّحاة التّقديم إن لم يقع ضرر فيقول ابن مالك[٢]:

والأصـــلُ فـــي الأخبـــار أنْ تُـــؤخّرا وجـــوّزوا التّقـــديم إذ لا ضَـــرَرَا

قلنا الأصل تقديم المُبتدأ وتأخير الخبر إن لم يحصل لبْس، فلو قلنا: (زيد قائم) كانت الجملة تتكوّن من مُبتدأ معرفة، وخبر نكرة على التّوالي، وفي المقابل جاز لنا أنْ نُجْري تغييرًا في التّرتيب الواقع بين المُبتدأ والخبر، فتقدّم الخبر دون وقوع ضرر.

---

[١] لوسركل،جان جاك: عُنف اللغة، ترجمة: مُحمّد بدوي، مُراجعة: سعد مصلوح، المُنظّمة العربيّة للتّرجمة والمعهد العالي العربي للتّرجمة، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠٠٥م، ص:٢٠٧.

[٢] ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ٢٢٧/١.

التّركيب اللغويّ	اسم	مُبتدأ ثمّ خبر	الأصل	أفضليّة الاستعمال
(زيد) (قائم)	√	√	√	√

التّركيب اللغويّ	اسم	مُبتدأ ثمّ خبر	الأصل	وقع ضرر	حقّق الاستعمال اللغويّ
قائم زيد	√	×	×	×	√

نجد أنّ التّركيب اللغويّ في الجدول الأوّل قد حقّق جميع عناصر القاعدة الّتي تخصّ باب المُبتدأ والخبر، وهذا هو الأصل كما قرّر نُحاة العربيّة، لأنّ المُبتدأ محكوم عليه فلا بدّ من تقديمه[١]، أمَّا النّمط الثّاني من الجدول الثّاني فيُظهر التّغيير في رُتبة المُبتدأ والخبر، إذ تقدّم الخبر على المُبتدأ وخالف الأصل، لكن بقي في المُقابل جائزًا عند علماء العربيّة، لأنّه لم يوقع ضررًا، فنحكم على النّمط الأوّل بتحقيقه أفضليّة استعماليّة وقواعديّة معًا، في حين نجد النّمط الثّاني لم يُحقّق سوى شرط الاستعمال اللغويّ، لأنّه انتهك شرطًا من شروط القاعدة الخاصّة برتبة المُبتدأ مع الخبر، وهو شرط مهمّ أطاح بالأفضليّة القواعديّة، مع أنّ النّمط ما زال يحقّق الاستعمال اللغويّ.

ومن الشّواهد الّتي جاء فيها الخبر مُتأخّرًا في رتبته عن المُبتدأ، والأصل أن يكون مُقدّما عليه، ما جاء في كتاب التّنبيه لابن جنّي[٢]، في قول الشّاعر: حَزْن بن جناب بن منقر[٣]

فما مِنْ فتى كنّا مِن النّاسِ واحداً بهِ نبتغي منهم عميْدا نبادِلهْ[٤]

---

[١] السّيوطيّ: همع الهوامع، ٣٢٩/١.

[٢] ابن جني: التّنبيه، ٦١٦/١.

[٣] القُلاخ، الشّاعر الرّاجز، ينّصل نسبه بزيد مناة بن تميم، يُنْظر، ابن قُتيبة: الشّعر والشّعراء، ص:٤٢٤.

[٤] هذه الحماسيّة رقم(٥٣)، من باب المراثي، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه، ٦١٦/١، وعند أبي تمّام في ديوان الحماسة برواية الجواليقيّ، رقم(٣٦٣)، ص:٢٩٥.

فيرى ابن جنّي أنَّ (مِنَ الناس) خبرًا عن (فتى)، ولكنّه قد فُصِلَ بينهما ببعض صفة الفتى وهو قوله: (كنّا)[١].

والقاعدة توجبُ تقديم الخبر[٢]، وتمنعُ تأخيره[٣]، فلا نقول (رجلٌ عندك)، ولا (امرأة في الدّار) وهذا مُجْمَعٌ عليه عند علماء العربيّة كما يقول ابن عقيل: "وأجمع النُّحاة والعرب على منع ذلك"[٤]. ولهذا أشار ابن مالك بقوله:

ونحـــو عنـــدي دِرْهَـــمٌ وَلـــي وَطَـــرْ مُلْتَـــــزَمُ فِيـــــهِ تقـــــدُّمُ الخَبَـــــرْ

التّركيب اللغويّ	خبر مُقدّم	الحركة الإعرابيّة للخبر	حقّق الاستعمال اللغويّ
في الدّار امرأة	√	في محلّ رفع	√
فتى كُنَّا (من النّاس)	×	في محلّ رفع	√

إذا نظرنا إلى التّركيب الأوّل من الجدول، فسنجدْهُ تركيبًا قواعديًّا مُتكاملًا، إذ جاء على أصل القاعدة التي حدّها النُّحاة، فهو يُشير إلى أنَّ الأفضليّة مُتحقّقة بعنصريها، فالأفضليّة القواعديّة مُتحقّقة في قواعد المُبتدأ والخبر، والأفضليّة الاستعماليّة مُتحقّقة لأنّها وردت عن الاستعمالات اللغويّة الدّارجة عند أبناء اللغة، ولكن لم نَرَ أنَّ القاعدة قد انطبقت على التّركيب الثّاني من الجدول نفسه، فالقاعدة تُوجب تقديم الخبر على المُبتدأ إنْ كان المُبتدأ نكرة والخبر شبه جملة من جار ومجرور فليست لهذه الحالة مُسوّغ إلا تقديم الخبر، فكان لا بُدَّ من أن يكون في

---

[١] ابن جنّي: التّنبيه، ٦١٦/١.

[٢] ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ٢٤٠/١.

[٣] السّيوطيّ: همع الهوامع، ٣٣٢/١.

[٤] ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ٢٤٠/١.

البيت شيء من التّقديم والتّأخير، وقد أشار ابن جنّي إلى وجود شيء من التّقديم والتّأخير في البيت، إذ قدّر الكلام بقوله: "في هذا البيت أشياء من التّقديم والتّأخير وذلك أنّه إنّما أراد فما من النّاس فتًى به كُنّا نبتغي منهم واحدًا عميدًا نبادله به، ثُمَّ هو يصرِّح بعد ذلك بقوله: (من النّاس) خبر عن فتى، نرى أنَّ ابن جنّي يُذكر القاعدة ثمّ يخرج على القاعدة التي أجمع النُّحاة على منع وجود مثل هذه الأداءات، رُبّما اضطرَّ ابن جنّي إلى جعل (فتًى) مُبتدأ و (من النّاس) خبراً، للحفاظ على الأصل في التّرتيب، إذ لا بُدَّ لتصدّر المُبتدأ الجملة، ومن ثُمَّ يأتي الخبر فيكون محطّ الفائدة، فلا يمكن لابن جنّي أنْ يُخرِجَ هذا النّمط من اللغة لأنّه صادر من مُسْتَعمِل اللغة، ولا يُمكن له تخطئة الشّاعر، لأنّه لم تجْرِ لغته على قواعد النّحويّين.

إنَّ نُحاة العربيّة حاولوا وضع هذه القوانين من أجل الحفاظ على القاعدة المعياريّة، فنجدُ وجوهًا كثيرة لخبر المُبتدأ في حالة التّقديم والتّأخير، وما ذلك منهم إلا لمجرّد الانصياع للقاعدة، ووضع هذه التّراكيب اللغويّة الصّادرة من أبناء اللغة تحت هذه القوالب، ومن ثمَّ إذا خرج شيء من الأنماط الصّادرة عن العرب عُدَّ من باب الشّذوذ عندهم ومن ثُمَّ حاولوا إيجاد تعليلات وتفسيرات لخروج هذه الأنماط على الأصل القواعديّ، ومن ذلك ما ورد عن العرب في استعمالهم النّثريّ والشّعريّ، فما جاء من الاستعمال النّثريّ قولهم: "مشنوء مَنْ يشنؤك"، فقالوا فيه[1]:(مَنْ) مبتدأ و(مشنوء) خبر مُقدّم، ولكن لِمَ كان هذا التّخريج النّحويّ منهم؟ طبعاً لأنَّ (مَنْ) جاءت هنا اسم استفهام فتأخّرت عن الاسم الأوّل المرفوع، فكان لا بُدَّ من أن تكون مُبتدأ، وفي المُحصِّلة فإنَّ المُتقدّم ما هو إلا خبر مُقدّم، فقالوا يجوز تقديم الخبر، من أجل القاعدة.

---

[1]ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ٢٢٩/١، وهذا من شواهد السّيوطيّ، انظر، السّيوطيّ: همع الهوامع، ٣٣٤/١.

فقد صُنِّفت هذه الأداءات في باب المرفوعات، لأنَّ الأمثلة على هذا النّوع مُتواجدة في الاستعمال اللغويّ نحو: "تميميٌّ أنا" فكان هذا التّصنيف استنادًا لعلامات شكليّة كالاسميّة، والضّمّ الَّذي هو دليل الرّفع، ويرى إبراهيم مصطفى أنَّ النُّحاة حين قصرُوا النّحو على أواخر الكلمات وعلى تعرُّفِ أحكامها قَدْ ضيّقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا به طريقًا مُنحرفةً إلى غايةٍ قاصرة، وضيّعوا كثيرًا من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة[١].

فلم يجد النّحويّون سبيلًا إلى القول بأنّه نمط لغويّ ناقص القواعديّة طالما أنّهم صنّفوه تحت الخبر المُقدّم وجوبًا، فيرى يحيى عبابنة في مثل هذه الأنماط أنَّها "أُقْحِمت في القاعدة دون وجه لغويّ وهو أمر يُشير إلى أفضليّة الاستعمال دون أفضليّة القاعدة"[٢].

ـ حذف المبتدأ

والمُبتدأ اسم صريح أو غير صريح، ولا يصحّ أن يكون جملة أو شبهها، وهو مجرّد من عامل لفظيّ غير مزيد، مُخبرٌ عنه ويجوز أن يكون وصفًا رافعًا لمنفصلٍ كافٍ[٣].

وهو العُمدة الأساس في تركيب الجملة الاسميّة، وقد يُحذَف منها، ولكن بمواضع أجمع النُّحاة عليها[٤]. وقد وردت شواهد في كتاب التّنبيه لابن جنّي[٥]. جاءت هذه الشّواهد باستعمالات لُغويّة خلا منها المُبتدأ أو بمعنى آخر حُذِفَ منها.

---

[١] إبراهيم مصطفى: إحياء النّحو، ص:٢٠.

[٢] يحيى عبابنة: اللغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقّي، ص:١٧٩.

[٣] السّيوطيّ: همع الهوامع، ٣١١/١، ويُنْظر، ابن جنّي: اللمع في العربيّة، ص: ٢٥، وابن مالك، أبو عبد الله محمّد بن عبد الله: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: عبد الرّحمن السّيّد، ومحمّد بدوي المختون، دار هجر للطّباعة والنّشر والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ /١٩٩٠م، ص:٤٤.

[٤] السّيوطيّ: همع الهوامع، ٣٢٥/١، ويُنْظر، ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ٢٥٤/١.

[٥] ابن جنّي: التّنبيه، ٣٥١/١.

والقاعدة تُشير إلى المواضع التي يُحْذَفُ فيها المُبتدأ وجوباً[١] وقد عدّها ابن مالك في ألفيّته، أربعة مواضع، الأوَّل منها: النّعت المقطوع إلى الرّفع: في مَدْح، نحو: "مررتُ بزيدٍ الكريمُ، أو ذمٍّ، نحو: "مررتُ بزيدٍ الخبيثُ" أو ترحّم، نحو: "مررتُ بزيد المسكين"، فالمبتدأ محذوف في هذه المُثُل ونحوها وجوبًا، وتقدير ذلك عند ابن عقيل: "هو الكريمُ وهو الخبيثُ، وهو المسكينُ". والموضع الثَّاني منها: أَنْ يكونَ الخبرُ مخصوص "نِعْمَ" أو "بِئْسَ" نحو: (نِعْمَ الرّجلُ زيدٌ) و (بئس الرّجلُ عمرو)، فزيد وعمرو: خبران لمُبتدأ محذوف وجوبًا، والتّقدير (هو زيد) أيّ الممدوح زيدٌ، وهو (عمرو) أيّ المذموم عمرو.

وأمّا الموضع الثَّالث: وهو إذا كان الخبرُ صريحًا في القسم نحو: (في ذمّتي لأفْعَلَنَّ) ففي ذمّتي: خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ واجبِ الحذفِ، والتّقدير: (في ذمّتي يمينُ)، والموضع الرّابع: فهو أن يكونَ الخبرُ مصدرًا نائبًا منابَ الفِعْلِ، نحو: (صبرٌ جميلٌ) والتّقدير: (صبري صبرٌ جميلٌ) فيذكر ابن عقيل أنَّ (صبري): مُبتدأ، (صبرٌ جميلٌ)، خبره، ثُمَّ حُذِفَ المُبتدأ الَّذي هو (صبري) وجوبًا[٢].

ومن هذه الشّواهد الَّتي جاءت عند ابن جنّي ما جاء عن الشّاعر: عمرو بن كلثوم التّغلبيّ[٣]

ثَلاثَـــةُ أَنْـــفُسٍ وَثَلاثُ ذَوْدٍ ... لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي[٤]

---

[١] ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ١/٢٥٤-٢٥٥.

[٢] المرجع السّابق، ١/٢٥٦.

[٣] عمرو بن كلثوم التَّغلبيّ، ديوان عمرو بن كلثوم التّغلبيّ، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ص:١٢٠. ويُنْظر، ابن قتيبة: الشِّعر والشُّعراء، ص:١٢٧.

[٤] هذه الحماسيّة رقم(٩٦)، من باب الحماسة، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه، ١/٣٥١، وعند أبي تمّام في ديوان الحماسة برواية الجواليقيّ، رقم(٦١)، ص:١٤٠، وجاءت برواية (القتل) بدل (العقل) والاختلاف في الرّواية لا يُؤثّر في موطن الشّاهد.

يرى ابن جنّي أنَّ هذا الشّاهد قد حُذِفَ منه المُبتدأ[١]، فيقول في هذه المسألة: "اعلم أنَّ المُبتدأ يُحْذَفُ تارّة، ويُحْذَفُ الخبر أخرى، وذلك إذا كان في الكلام دلالة على المحذوف[٢].

وقد قُدِّر المحذوف في البيت السّابق بكلمة (أموالُنا) أيّ: أموالُنا ثلاثةُ أثلاثٍ وحُذِفَ المُبتدأ أيضًا في التّركيب الثّاني (فأثمان خيلنا) وقدّره ابن جنّي بـ: ثُلْثٌ أثمانُ خيلنا.

يتّضح لنا أنَّ حذف المُبتدأ في الجملة الاسميّة بناء على رأي ابن جنّي وتحليله، لم يخضع للحالات الواجب فيها حذف المُبتدأ، فلم تنطبق عليه أيُّ حالةٍ من حالات وجوب حذف المُبتدأ.

التّركيب اللغويّ	المُبتدأ محذوف	الخبر موجود	تنطبق عليه قواعد حذف المُبتدأ	حقّق الاستعمال اللغويّ
ثلاثةُ أثلاثٍ	√	√	×	√
فأثمانُ خيلنا	√	√	×	√

يشير الجدول إلى خروج التّركيب اللغويّ الأوّل والثّاني لقواعد النُّحاة الخاصّة بحذف المُبتدأ، إذ يرى ابن جنّي أنَّ التّركيب قد اشتمل على مُبتدأ محذوف وقُدِّر المُبتدأ بعد ذلك في الجملة، كما قلنا من قبل، فابن جنّي حَمَلَ هذا الأمر على باب المرفوعات، استنادًا لعلامات شكليّة.

لقد كان هدف ابن جنّي في كثير من الأحيان وخصوصًا في كتابه التّنبيه أن تكون قاعدته مُتمتّعة بالشّموليّة، ونعني بالشّموليّة أن تكون نظريّة الأفضليّة قادرة على وصف الظّاهرة المعيّنة في مُعظم أبعادها ووجوهها المختلفة[٣].

---

[١] ابن جنّي: التّنبيه، ٣٥١/١.

[٢] ابن جنّي: اللمع في العربيّة، ص:٣٠.

[٣] يحيى عبابنة: اللغة العربيّة بين القواعديّة والمُتبقّي، ص:٣٩.

الفصل الثَّاني: الفاعل

٢,١ الفصل الثَّاني: الفاعل:

اسم أُسنِدَ إليه الفعل أو شبهه، على جهة القيام بِه، أيّ على جهة قيام الفعل بالفاعل، ليخرج عنه مفعول ما لم يسمَّ فاعله[١].

وهو أيضًا كلّ اسم مرفوع ظاهر أو مُضمر، بارز أو مستتر، أو ما في تأويله أُسند إليه فعل تامّ، مُتصرّف أو جامد، مُقدّم عليه الفعل أبدًا، ويكون هذا الفعل مبنيًّا للمعلوم لا المجهول[٢].

فالفاعل اسم مرفوع قبله فعل تامّ أو شبهه، وكما يرى ابن عقيل[٣] يُراد بالاسم، الصّريح والمؤوّل به، بقوله:

الفَاعِـــلُ الَّـــذِي كَمَرْفُـــوعَيْ "أتـــى زَيْـــدٌ" "مُنِيْـــرًا وَجْهُـــهُ" "نِعْـــمَ الفَتَـــى"

فمثال الاسم صريحًا كما جاء في قول الله تعالى: {لَـقَـــدْ نَـصَـــرَكُـمُ ُ الله فـــي مـو اطِنَ كـثـيـرةٍ }[٤]، ومثاله مؤوّلًا نحو: شاعَ أنَّ البغيَ وخيمُ العاقبةِ[٥].

---

(١) الجُرجانيّ: التّعريفات، ص: ١٦٥، وانظر، الكفويّ، أبو البقاء أيّوب بن موسى الحُسيني: الكلّيّات معجم في المُصطلحات والفروق اللغويّة، تحقيق: عدنان درويش ومحمّد المصريّ، دمشق، ط١، ١٩٧٤م، ٣١٩/٣، والأزهريّ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر: شرح التّصريح على التّوضيح، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، (د.ت)،٢٦٧/١.

(٢) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمّد الأندلسيّ: المُقرّب، تحقيق: أحمد الجواري وأحمد الجبوري، مطبعة العاني، بغداد – العراق، ط١، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م، ص: ٥٣، وانظر، الدّقر، عبد الغني: مُعجم النّحو، الشّركة المتّحدة للتّوزيع، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، ص:٢٥٩.

(٣) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ٧٤/٢.

(٤) سورة التّوبة، آية: ٢٥.

(٥) عبّاس حسن: النّحو الوافي، ٦٤/٢.

ومن الشّواهد الَّتي جاءت في كتاب التّنبيه لابن جنّي المُوافقة لقاعدة الفاعل[١]، ما جاء في قول الشّاعر[٢]:

مُسْـــتَعْجِلِيْنَ إِلـــى رَكِـــيٍّ آجِـــنٍ هَيْهَـــاتَ عَهْـــدُ المـــاءِ بِـــالأُنْسِ[٣]

يرى ابن جنّي أنّ العهَدَ مرفوع بهيهات ارتفاع الفاعل بفعله، فالفاعل واضحٌ بالنّسبة لابن جنّي، إذ توافرت فيه شروط الاسميّة والرّفع وتقدّمه اسم الفعل، وهذا ما وضّحَهُ ابن عقيل من أَنّ الفاعل هو المُسند إليه فعل أو يشبهُهُ؛ ونحنُ وضّحنا من قَبْل أنّ الفاعل هو الاسم المُسندُ إليه فعل أو شبهُهُ؛ والمُراد بشبهه كما ورد عند ابن عقيل، اسم الفاعل والصّفة المشبّهة والمصدر واسم الفعل والظّرف والجار والمجرور وأفعل التّفضيل[٤].

إذن اسم الفعل يُسْنَدُ إليه الفاعل كما لو كان فِعْلًا، ويؤكّد ابن جنّي ذلك بقوله:" ألا ترى أنّ هيهات اسم بَعُدَ، ويوضّح ذلك بأنّها كقولنا: بَعُدَ عَهْدُ الماءِ بالإنْسِ"[٥]، ويورد ابن جنّي شاهدًا لجرير ليدعم رأيه فيقول: [٦]

فَهَيْهَـــاتَ هَيْهَـــات العَقِيْـــقُ(وَمَـــنْ بِـــهِ) وَهَيْهَـــاتَ خِـــلٌّ بِـــالعَقِيْقِ نُوَاصِـــلُهْ

---

(١) ابن جنّي: التّنبيه، ٩٨٥/١.

(٢) رجل من بني بكر، لم أعثر على ترجمة له.

(٣) هذه الحماسيّة رقم(٢)، من باب السّير والنّعاس، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه، ٩٨٥/٢، و عند أبي تمّام في ديوان الحماسة برواية الجواليقيّ، رقم(٨٣٦)، ص:٦١٠ ، غير أنّه في حماسة أبي تمّام: إلى قَلِيْبٍ، بدلًا من: إلى رَكِيٍّ.

(٤) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك،٧٦/٢.

(٥) ابن جنّي: التّنبيه، ٩٨٦/٢.

(٦) جرير بن عطيّة الخطفيّ: ديوان جرير، شرح: يوسف عيد، دار الجيل، تحقيق: نعمان أمين طه، ط٣، دار المعارف، بمصر، وطبعة دار صادر، بيروت، (د.ت) ص:٥٩٧.

ويورد أيضًا بيتًا آخر لجرير وهو[١]:

هَيْهَـــاتَ مَنْزِلُنـــا بِنَعْـــفِ سُـــوَيْقَةٍ كانـــت مُبَارَكَـــةً مِـــنَ الأيَّـــامِ

ولو نظرنا إلى الجدول لوجدنا:

التّركيب اللغويّ	اسم	فاعل	قبله فعل تامّ	قبله ما يشبهه	أفضليّة الاستعمال
عَهْدُ الماءِ	√	√	×	√	√
العقيقُ	√	√	×	√	√
منزلُنا	√	√	×	√	√

الأداءات اللغويّة الواردة على ألسنةِ أبناء العرب نحو: (عَهْدُ الماءِ)، و (العقيقُ)، و(منزلُنا) جاءت جميعها مرفوعة وقد أُسْنِدَ إليها اسم الفعل، وليس الفعل كما نعلم، فقد جاءت بعد (اسم فعل) وقد أخذت إعراب الفاعل المرفوع.

فالشّاهد في هذه التّراكيب أنّ (اسم الفعل) يعمل عمل الفعل التّامّ، مع فاعل بعده، وكما أشار النُّحاة فإنّ اسم الفعل يعمل عمل الفعل من حيث رفعه للفاعل.

هذه الأبيات تُمثّل نموذجًا من نماذج اللغة الحيّة الّتي تميل إلى إنتاج أداءات تتمتّع بالأفضليّة الاستعماليّة، إضافة إلى أَفضليّتها القواعديّة، فقد ظهرت لنا كأداءات لُغويّة مُتكاملة.

ومن جانب آخر وردت بعض الشّواهد الّتي تُمثّلُ خروجًا على القاعدة في باب الفاعل في كتاب التّنبيه لابن جنّي، فنحن نعلم أنّ هلَّا من حرف التّحضيض ولا تدخل إلَّا على الأفعال[٢] فالأساس المُعتمد عند النُّحاة أنّ هلَّا لا تدخل إلَّا على فعل ماضٍ أو مستقبل.

---

[١] جرير، ديوان جرير، ص:٥٩٧.

[٢] الزّجّاجيّ، أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق: الجُمل في النّحو، تحقيق: علي الحمد، مؤسّسة الرّسالة، بيروت ودار الأمل/ إربد، ١٩٨٤م، ص:٣١١، وانظر، الزّمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمرو: المُفصّل، تحقيق:

فقد ذكر الزّمخشريّ أنّ لولا و لوما وهلّا لا تدخل إلّا على فعل ماضٍ أو مستقبل، وضرب على ذلك مثلًا من القرآن الكريم في قوله الله تعالى: {لَوْلَا أَخَّرْتَنِيْ إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيْبٍ}[١]

وقد ذكر ابن جنّي بيتًا دخلت فيه (هلّا) على اسم وجعل هذا الاسم فاعلًا لـ(هلّا) كما ورد في قول الشّاعر الصّمّة بن عبد الله القُشيريّ:[٢]

ونُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعةٍ إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيْعُهَا[٣]

ويقول إنَّ هلّا من حروف التّحضيض وبابه الفعل ويضرب مثالًا على ذلك من القرآن الكريم في قول الله تعالى: {لولا يَنْهَاهُم الرَّبَّانِيُّونَ والأَحْبَارُ}[٤] ويقول أنّ الشّاعر استعمل الجملة المُركّبة من المُبتدأ والخبر في موضع الجملة المُركّبة من الفعل والفاعل.

نجدُ أنّ ابن جنّي يحاول تفسير دخول (هلّا) على الاسم بإضمار فِعْلٍ ورفعِ فاعلٍ بَعدَهُ، إذ يحاول أنْ يجعل (نَفْسُ) فاعلًا مرفوعًا، ويرى أنّ مثل هذا الموضع في الشّاهد كثير وعزيز جدًّا على حَدِّ تعبيره، ويورد بيتًا لرجل من آل حرب[٥] يقول فيه:

محمّد بدر الدّين النّعساني الحلبي، دار الجيل، بيروت، ط٢، ص:٣١٥، أبو حيّان، مُحمّد بن عليّ بن يوسف الأندلسيّ: البحر المُحيط، دار الفكر، بيروت، مُصوّرة عن طبعة دار السّعادة، القاهرة ، ١٣٢٨هـ، ٣١٢/٤، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ٥٦/٤، والسّيوطيّ: همع الهوامع،٤٧٦/٢.

[١] سُورة المُنافِقُون، آية:١٠.

[٢] الصّمّة بن عبدالله القُشيريّ. انظر، السّيوطيّ، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر: شرح شواهد المغني، اعتنى بتصحيحه قراءة علي: محمّد محمود ابن التّلاميد التّركزيّ الشّنقيطيّ، المطبعة البهيّة، مصر، (د.ت)، ص:٧٩.

[٣] هذه الحماسيّة رقم(١)، من باب النّسيب، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه، ٦٨٣/٢، وعند أبي تمّام في ديوان الحماسة براوية الجواليقيّ، رقم(٤٦١)، ص:٣٦٦، وهذا البيت من شواهد السّيوطيّ: همع الهوامع، ٤٧٧/٢.

[٤] سُورة المَائِدَة، آية:٦٣.

[٥] لم أعثر على ترجمة له.

قَالَـــتْ أَرَاكَ بِمَـــا أَنْفَقْـــتَ ذا سَـــرَفٍ فيمـــا فَعَلْـــتَ فَهَـــلَّا فِيْـــكَ تَصْـــرِيْدُ

إذ يُوضّح لنا ابن جنّي أنّ حرف التّحضيض (هلَّا) لم يدخل على فعل، فذهب إلى جواز مجيء الجملة المركّبة من المبتدأ والخبر بعد هذا الحرف في موضع الجملة المركّبة من الفعل والفاعل مُستدلًّا بالبيت المذكور سابقًا.

وقد أورد ابن جنّي شاهدًا آخر[١] دخلت فيه (لو) على جملةٍ اسميّة، ومن ذلك ما جاء في قول الشّاعر عديّ بن زيد العباديّ[٢]

لَـــوْ بِغَيْـــرِ المَـــاءِ حَلْقِـــي شَـــرِقٌ كُنْـــتُ كَالغَصَّـــانِ بِالمَـــاءِ اعتِصَـــارِيْ

يرى ابن جنّي: أنّ (لو) ممّا يختصُّ بالفعل، ثُمّ يورد رأْيَ أبي عليّ الفارسي في إعراب بيت عديّ هذا، ويأخذ مأخذًا على أبي عليّ الفارسي بأنَّهُ تَعَسَّفَ في إعراب هذا البيت وأطال الطّريق وأعور المذهب، إذ إنّه رفع (حلقي) بفعل مُضمر يفسّره (شرق)على حدّ تعبيره، فيقول ابن جنّي مُوَجِّهًا سؤاله له، وهو فيم ترفع إذا شَرِقٌ؟ فقال: هو بدل من حلق، وهذا من وجهة نظر ابن جنّي تَعَسُّفٌ وَخَلَلٌ بالمذهب، فهو يرى أنّهُ لو قال: إنّها جملة داخلة على أخرى ، كما في هذا الشّاهد الّذي نحن بصدد دراسته، لكان أقربَ مأخذًا وأسهلَ مُتَوَجَّهًا[٣]، ومثل هذا البيت، كما جاء عند ابن هشام في قول الشّاعر جرير[٤]:

لَـــوْ فِـــيْ طُهَيَّـــةَ أَحْـــلامٌ لَمَـــا عَرَضُـــوا دُوْنَ الَّـــــذيْ أَنَـــــا أَرْمِيْـــــهِ وَيَرْمِيْنِـــــيْ

---

[١] يُنْظر، ابن جنّي: التّنبيه، ٦٨٤/٢.

[٢] العباديّ، عديّ بن زيد: ديوان عديّ بن زيد العباديّ، جمع وتحقيق: مُحمّد جبّار المعيبد، شركة دار الجمهوريّة للنّشر والطّبع، بغداد– العراق، (د.ط)، ١٩٦٥م، ص:٩٣. وانظر، ابن هشام: مُغني اللبيب، ٣٩١/١.

[٣] ابن جنّي: التّنبيه، ٦٨٤/٢.

[٤] جرير: ديوانه، ص:٥٦٧.

التّركيب اللغويّ	حرف التّحضيض	دخل على فعل	دخل على اسم	حقّق الاستعمال اللغويّ
"لولا ينهاهم الرّبّانيّون"	لولا	√	×	√
فهلّا فيك تصريدُ	هلّا	×	√	√
لو في طُهيّة أحلام	لو	×	√	√
لو بغير الماء حلقي شَرِقٌ	لو	×	√	√
فهلّا نفسُ ليلى شفيعها	فهلّا	×	√	√

لقد وَجّه ابن جنّي جملة (نفس ليلى شفيعها) من موضعٍ إعرابيّ إلى موضع إعرابيّ آخر، وما هذا منه إلَّا من أجْلِ المحافَظةِ على القاعدة.

فهو يُضْمرُ فعلًا بعد (هلَّا) فالاسم ارتفع من وجهة نظره بفعل مُضمر، لذا كان من المُحَتَّم عند ابن جنّي أنْ يُضْمِرَ فِعْلًا في البيت الشّعريّ(هلَّا) على الرّفع وحمله على باب الفاعل.

هذه الأداءات اللغويّة المنطوقة من أبناء اللغة في طبيعتها قد حاول النُّحاة أنْ يُفسّروها وِفْقَ ما لديهم من معرفة، لذلك لمّا أُمِنَ اللّبْس بين الفاعل والمبتدأ، لم يكن لديهم أَيُّ إشكالِ في أَنْ يُحْمل المبتدأ على أنّه الفاعل، إذْ كلا المرفوعين يحمل العلامة الشكليّة (الضّمّة) فابن جنّي يلجأ إلى التّفسير والتّأويل من أجل أنْ يحافظ على القاعدة الّتي لا يمكن لأيّ استعمال لغويّ من وجهة نظر النُّحاة أنْ يخرج عليها.

فعندما قرّروا أنّ (هلَّا) لا تدخل، إلَّا على فعل، ثمَّ وجدوا أداءات دَخَلَتْ فيها (هلَّا) على أسماء قالوا: استعملت جملة في موضع جملة أخرى، وبدأوا بتحليل الشّواهد وتفسيرها بناء على مقاييس ومعايير تختصّ بالقاعدة.

هذا ما نظر إليه النُّحاة القدماء في تفسيرهم لهذه الأداءات اللغويّة النّاتجة عن العرب أبناء اللغة، فالّذي جاء بعد الحرف (هلَّا) في قول الشّاعر: (فهلَّا نَفسُ ليلى شفيعها)، وهو (نفسُ) إنّما حُمِلَ على باب الفاعل، لماذا؟، لأنّ (هلَّا) من وجهة نظرهم لا تدخل إلَّا على الأفعال، وإنْ سُئِلوا

أين الفعل؟ كانت الإجابة حاضرة لديهم، بالتّقدير وإضمار الفعل، فهم بذلك يرون في هذه الأداءات خروجًا على القاعدة، فكان لا بُدّ منهم إلى ردّها إلى القاعدة، فهم ليسوا قادرين على رفضها، لأنّها أداءات مسموعة عن العرب، فلا تُرَدّ هذه الأداءات اللغويّة، بل تُحْمَل على التّأويل والتّقدير.

يقول ابن هشام في هذه المسألة:" أنّ (هلَّا) حرف تحضيض مُخصّص بالجمل الفعليّة الخبريّة[١] ويورد هذا البيت:

وثُبّئْـــتُ لَيْلَـــى أَرْسَـــلَتْ بِشَـــفَاعةٍ إِلَـــيَّ فَهَـــلاْ نَفْـــسُ لَيْلَـــى شَـــفْيِعُهَا

فكان موطن الشّاهد كما يرى ابن هشام هو" مجيء (هلَّا) حرف تحضيض داخلة على الجملة الفعلّية؛ إذ التَّقدير : فهلَّا كان (هو) أيّ ضمير الشّأن؛ فَحُذِفت كان واسمها، أو المحذوف فعل من جنس الفعل الظّاهر؛ والتّقدير: فَهلّا شَفَعَتْ نَفْسُ ليلى؛ وعلى هذا الوجه من الإعراب يرى ابن هشام أنّ (شفيعها) خبر لمبتدأ محذوف؛ والتّقدير: هي شفيعها"[٢].

فقد مثّل الأداء الأوّل (لـو لا يـنـهـا هم الـرّبّـــانـيّـونَ) من الجدول تركيبًا قواعديًّا مُتكاملًا، إذ دخل حرف التّحضيض (لولا) على فعل وهذا هو الأصل.

ولو نظرنا في التّركيب الثّاني (فهلَّا فيك تصريد) من الجدول نفسه لوجدنا أنّ (هلَّا) حرف التّحضيض لم يدخل على فعل، بل دخل على اسم وهذا خارج على أصل القاعدة، وعَمِلَ في ذلك عَمَلَ (لو) في التّركيب الثّالث من الجدول نفسه، وهذا الّذي استشهد به ابن جنّي في التّنبيه[٣]، دليل على أنّ حروف التّحضيض تدخل على جملة اسميّة ولكن تستعمل الجملة الاسميّة المركّبة من المبتدأ والخبر في موضع المركّبة من الفعل والفاعل.

---

[١] ابن هشام: مُغني اللبيب، ١٣٥/١

[٢] ابن جنّي: التّنبيه، ٦٨٤/٢-٦٨٥.

[٣] المرجع السّابق، ٦٨٣/٢.

وأمّا التّركيب الثّالث (لو بغَيرِ الماءِ حلقي شَرِقٌ) من الجدول نفسه فيُعَدُّ تركيبًا خارجًا على قواعد النّحويّين ولكنّه أُوِّلَ من النُّحاة بطريقةٍ تجعله يدخل في القاعدة.

فقد جعله ابن جنّي وابن هشام أيضًا داخلًا على جملة مُركّبة من مبتدأ وخبر[١] ولكنّها في موضع المركّبة من الفعل والفاعل وهذا التّحليل ينطبق على التّركيب الرّابع من الجدول نفسه (لوفي طُهيّةَ أحلامٌ لِمَا عَرَضُوا).

إذ أورد ابن هشام أنّ موطن الشّاهد دخول (لو) على الجملة الاسميّة، وهو الأرجح من وجهة نظره[٢]، لذلك كان الشّاهد الأساسيّ (فهلّا نفسُ ليلى شفيعُها)، مع الشّواهد السّابقة تُشير إلى خروج على أصل القاعدة الّتي وضعها النُّحاة، وهذا لا يعني أنّ هذه الشّواهد خرجت على أصل اللغة، بل يعني أنّ القاعدة الّتي وضعها النُّحاة لم تكن مُحكمة إلى القدر الّذي تشتمل فيه على جميع الأداءات اللغويَّة الّتي تتّصل بحروف التّحضيض هذه.

ـ فاعل نِعْمَ وبِئْسَ

ونعلم أنّ نعْم وبئْس فعلان لإنشاء المدح والذّمّ[٣]، ويرى ابن السّرّاج أنّ (نعْم وبئْس فعلان ماضيان ويقعان للجنس ويجيئان لحمد وذمّ، ويرفعان الأسماء الظّاهرة المُعرّفة بالألف واللام على

---

[١] ابن هشام: مُغني اللبيب، ٣٩١/١.

[٢] المرجع السّابق، ٣٩١/١.

[٣] السّيوطيّ: همع الهوامع، ١٧/٣.

معنى الجنس ثمّ يذكر بعد ذلك الاسم المحمود أو المذموم[١]، وهو ما ذهب إليه البصريّون من أنّ نِعْم وبئْس فعلان ماضيان لا يتصرّفان[٢].

ومن الشّروط الخاصّة لفاعل (نِعْم وبِئْس) كما أقرّها النُّحاة، أن يكون محلّى بالألف واللام، أو أن يكون مُضافًا إلى ما فيه الألف واللام، أو أن يكون مُضمرًا مُفسّرًا بنكرة بعده منصوبة على التّمييز[٣].

وأضاف السّيوطيّ شرطًا آخر وهو ألّا يوصف، فيقول: "ويجوز إتباعه، أيّ: فاعلهما ببدل، وعطف، ويجوز مباشرتهما لنِعْم، وبئْس لا بصفة في الأصحّ، وهو رأي الجمهور، لما فيهما من التّخصيص المُنافي للشّياع المُقتضى منه عموم المدح والذّمّ"[٤].

نستنتج أنّ فاعل(نِعْم وبِئْس) لا يجوز وصفه، وهذا ما أقرّه ابن جنّي في كتابه التّنبيه[٥]، لكن وردت بعض الشّواهد الدّالّة على استعمال الشّعراء لنِعْم وبِئْس جاء فيها فاعل(نِعْم وبِئْس) موصوفًا، ومن ذلك ما جاء في قول الشّاعر[٦]:

---

[١] ابن السّرّاج: الأصول في النّحو، ١/١١١-١١٢.

[٢] الأنباريّ، الشّيخ الإمام كمال الدّين أبي البركات عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين: البصريّين، والكُوفيّين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف محمّد مُحي الدّين عبد الحميد، دار الفكر، (د.ت)، ١/٩٧.

[٣] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ٣/١٦١، وانظر، السّيوطيّ: همع الهوامع، ٣/٢١.

[٤] السّيوطيّ: همع الهوامع،٣/٢١.

[٥] ابن جنّي: التّنبيه، ٢/٨١٩.

[٦] يزيد بن قنافة بن عبد شمس العدويّ من بني عديّ بن أخزم بن أبي أخزم من ثقل بن عمرو بن الغوث رهط حاتم بن عبد الله. يُنْظر، ابن جنّي: التّنبيه، ٢/٨١٩، ويُنْظر، ترجمة الشّاعر، عند السّيوطيّ: همع الهوامع، ٣/٢١.

لَعَمْـــرِيْ وَمَـــا عَمْـــرِيْ عَلَـــيَّ بِهَـــيِّنٍ لَبِـئْسَ الفَتَـــى المَـدْعُوُّ باللَّيْـلِ حَـاتِمُ[١]

يورد ابن جنّي شاهدًا آخر ليعقد مقارنة بين فاعل (بِئْس) الَّذي أورده في الشّاهد السّابق وفاعل(نِعْم) كما ورد في قول الشّاعر يزيد بن قنافة[٢]:

نِعْـــمَ الفتـــى المُـــرِّيُّ أنـــتَ إذا هُـــمُ حضَـــروا لـــدى الحُجُـــراتِ نـــارَ المُوقِـــدِ

لقد أورد ابن جنّي هذا الشّاهد إذ يقول فيه: قال أصحابنا في قول الشّاعر:

نِعْمَ الفتى المُرِّيُّ أنتَ

"أنّهم قالوا فاعل (نِعْم وبِئْس) لا يجوز وصفه لأنّه واقع على الجنس، والجنس أبعد شيء عن الوصف، لأنّ هذا يؤدّي إلى فساد المعنى؛ لذلك عدلوا عن الوصف إلى البدل"، ثمّ يقول ابن جنّي، فقياسًا على ما جاء فإنّ المدعُوُّ يُعَدُّ بدلًا من الفتى، ويورد رأيًا آخر مُخالفًا لما جاء عليه الجمهور أو على حدّ تعبيره (أصحابه)، وهو أن يكون المدعوّ وصفًا للفاعل، فيقول:" فأمّا أنا فأُجيزُ جوازًا حسنًا أن يكون المدعوُّ وصفًا للفتى"[٣]، ويشترط ابن جنّي لجواز (وَصْف الفاعِلِ)، كما يقول: "على أن يكون الذّمّ إنّما وقع على أنْ يُحطّ حاتم عن الفتيان المدعوّين بالليل"[٤]، أيّ "انحطّ حاتم عن تجميع الفتيان المدعوّين بالليل، ولم يُرِدْ أنْ يحطّه عن جميع الفتيان عمومًا، وبذكر أنّه وصف الفتى وحطّ حاتمًا عن جميع الفتيان المدعوّين بالليل، ويضرب مثالًا لتبسيط ما يريد، بقوله: "وكذلك تقول نِعْم الرّجل الطّويل زيد، أيّ: فاق زيد في الرّجال الطّوال خاصّة.

---

[١] هذه الحماسيّة رقم(١٦)، من باب الهجاء، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه، ٨١٩/٢، وعند أبي تمّام في ديوان الحماسة برواية الجواليقيّ، رقم(٦٢٩)، ص:٤٦٧.

[٢] زُهير بن أبي سلمى، ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح علي فاعور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٨٨م، ص:٤٧.

[٣] ابن جنّي: التّنبيه، ٨١٩/٢.

[٤] المرجع السّابق، ٨٢٠/٢.

يرى ابن جنّي أنّه يجوز إتباع فاعل (نِعْم وبِئْس) ببدل لا بصفة وهذا رأي الجمهور أو (أصحابه) كما يذكر، ولكنّه مع ذلك يخرج على القاعدة الَّتي وُضِعَتْ ولا تُجيز مجيء فاعل(نِعْم وبِئْس) موصوفًا ويُصَرِّح ذلك بقوله: "فأمّا أنا فأجيز جوازًا حسنًا أن يكون المدعوّ وصفا للفتى"[١].

فمعنى كلامه أنّه يخرج على قاعدة ثابتة، وما خروجه على القاعدة، إلَّا لأنّه وجد شاهدًا خارجًا على القاعدة، فقال (بالجواز)، إذ هو يُجري تعديلًا على القاعدة من أجل الشّاهد الَّذي لا يمكن إنكاره ولا يمكن تخطئته لأنّه خرج من ابن اللغة، في بيئته الاستعماليّة.

فاللغة تُنتج القاعدة، ويُفترض أن تُؤخذ القاعدة من نصوص اللغة، وهذا ما حصل مع ابن جنّي في هذا الشّاهد، غير أنّه هو وأصحابه قد بنوا قواعد وفق الشّائع المقيس، ولم ينظروا في مثل هذه الأداءات قبل تقعيدهم للّغة.

فلو نظرنا في الجدول:

التّركيب اللغويّ	نِعْمَ وبِئْسَ فعلان ماضيان	فاعل نِعْم وبِئْس مُعرَّفان بأل؟	فاعل نِعْم وبِئْس منعوت؟	حقّق الاستعمال اللغويّ
نِعْم الفتى المُريُّ	√	√	√	√
بِئْس الفتى المدعوّ	√	√	×	√

(نِعْم وبِئْس) فعلان ماضيان، وتأتي نِعْم للمحمدة والثّناء، وبِئْس للذّمّ، وهما ضعيفان غير متّصرفين وأمّا معناهما فيشير ابن جنّي أنّهما جاءا للمبالغة في المدح أو الذّمّ ولا يكون فاعلهما إلَّا اسمين معرّفين باللام تعريف الجنس[٢].

فقد تحقّق شرط القواعديّة في التّركيب الأوَّل وهو أنّ فاعل (نِعْم وبِئْس) يمكن إتباعه ببدل أو بعطف وقد أُتبع هنا ببدل بناء على ما جاء عند الجمهور من أصحاب ابن جنّي بقولهم: "إنّ المُرّيُّ

---

[١] ابن جنّي: التّنبيه، ٨١٩/٢.

[٢] ابن جنّي:اللمع في العربيّة، ص:١٤٠، ويُنْظر، ابن السّرّاج: الأصول في النّحو، ١١١/١، والزّجّاجيّ: الجمل في النّحو، ص:١٠٨، والمُجاشعيّ: شرح عيون الإعراب، ص:٧٤.

بدل من الفتى"[١]، وتطرّق لهذه المسألة ابن السّرّاج إذ أورد البيت الشّعريّ: (نِعْم الفتى المُرّيُّ إذا هُمُ)، وقال:" هذا يجوز أن يكون بدلًا غير نعت"[٢]، ووضّح ذلك ابن هشام بأنّ أبا علي الفارسيّ وابن السّرّاج لم يجيزا نعت فاعليّ: (نِعْم وبِئْس) تَمَسُّكًا بقول الشّاعر :(نعم الفتى المُرّيُّ أنت إذا هُمُ)، وأنّهما حملا فاعل (نِعْم) على البدل[٣] ويمكن أن يتبع بعطف ولكن لا يجوز أن يُتبع بوصف وهذا ما حقّقه هذا التّركيب، فيُعدّ بناءً على ذلك تركيبًا قواعديًّا مُتكاملًا مُحقّقًا للأفضليّة القواعديّة والأفضليّة الاستعماليّة.

وإذا نظرنا في التّركيب الثّاني من الجدول نفسه نرى أنّ ابن جنّي على صواب عندما ذكر أنّ التّركيب اللغويّ (المدعوّ) جائز أن يكون وصفا لـ (الفتى)، واستند في جوازه إلى المعنى الّذي أقنعنا به، من خلال تحليله للبيت الشّعريّ بناء على المعنى العامّ، ومن أنّ هذا البيت لا يحتمل أن يكون فاعل (بِئْس) بدلًا أو عطفًا، بل يحتمل أن يكون صفة، ومن هنا جاء حكم ابن جنّي مُستندًا إلى القواعديّة المحضة.

فهذا الشّاهد لأنّه خارج على القاعدة، وجد فيه ابن جنّي أنّه لابدّ من إجراء بعض التّعديل على القاعدة من أجل هذا الشّاهد الّذي لابُدَّ منه أن يكون فيه فاعل(نِعْم) صفة، فلا يمكن أنْ يُحمل على الصّفة أو العطف، لأنّ المعنى اقتضى أن يكون الفاعل صفة، ودليل ذلك قول ابن جنّي "أمّا أنا فأُجيز جوازًا حسنًا".

---

[١] ابن جنّي: التّنبيه، ٨١٩/٢.

[٢] ابن السّرّاج: الأصول في النّحو، ١٢٠/١.

[٣] ابن هشام: مُغني اللبيب، ٢٥٢/٢.

الفصل الثّالث: النّواسخ الفعليّة (كان وأخواتها)

٣,١ الفصل الثّالث: النّواسخ الفعليّة (كان وأخواتها)

من التّغييرات الّتي تطرأ على الجملة الاسميّة في العربيّة، دخول مجموعة من العناصر التّركيبيّة، يُطلق عليها اسم النّواسخ، وهي مُتخصّصة بالدّخول على الجملة الاسميّة، حيث تُحْدِثُ فيها بعض التّغييرات الّتي تُخرجها عن طبيعتها التّركيبيّة.

مفهوم النّواسخ:

النّسْخُ لغة: نَسْخُ الشّيءُ ينْسَخُه نَسْخًا وانْتَسَخَهُ واسْتَنْسَخَهُ اكتتبه عن معارضه، وهو إبطال الشّيء وإقامة آخر مقامه، وهو الإزالة والنّقل وتبديل الشّيء من الشّيء، ويقال نسخت الرّيح آثار الدّيار، أيّ: غيّرتها[١]، وفي الاصطلاح النّحويّ: تغيير حكم المُبتدأ والخبر.

فالنّواسخ مجموعة من الوحدات الكلاميّة التّركيبيّة الّتي تدخل على الجملة الاسميّة وتجري تغييرًا في حُكمها النّحويّ وعلامتها الإعرابيّة ومعناها.

ولمَّا فرغ ابن عقيل من الكلام على المُبتدأ والخبر شَرَعَ في ذكر نواسخ الابتداء، وهي عنده قسمان: أفعال وحروف، فالأفعال: كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وظنّ وأخواتها، والحروف: (ما) وأخواتها، و (لا) الّتي لنفي الجنس، و (إنّ) وأخواتها[٢].

وإذا دخلت النّواسخ على الجملة الاسميّة، فإنّه يبطل عمل الابتداء، فلا يعود الابتداء يعمل في المُبتدأ والخبر، وإنّما يُصبح العامل فيها هذا النّاسخ الجديد، وهذا أحد الأسباب الّتي سُمّيت لأجله هذه العناصر بالنّواسخ[٣].

---

[١] ابن منظور: لسان العرب، مادة (نسخ)،٦١/٣.

[٢] ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ٣٦٢/١.

[٣] يُنْظر، ناظر الجيش: تمهيد القواعد، ١٣٨٨/٣.

وأمّا عمل النّواسخ في الجملة الاسميّة، فإنّها تعمل على تحويل معنى الابتداء إلى معنى مُختلف جديد، وهي في مجموعات: كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، وكاد وأخواتها، وظنّ وأخواتها[١].

وسبب تسميتها راجع بطبيعة الحال إلى الوظيفة النّحويّة الّتي تُؤدّيها، فهي تنسخ حكم الجملة الاسميّة، وتغيّر في حركتها الإعرابيّة، فتنصب المُبتدأ مثلًا، أو تنصب الخبر، ونتيجة لهذا التّغيير في الحكم النّحويّ الطّارئ على الجملة الاسميّة، سُمّيت بالنّواسخ[٢].

مظاهر الخروج على القاعدة ضمن النَّواسخ الفعليّة

كان وأخواتها:

النّواسخ أفعال تدخل على الجملة الاسميّة، فتنسخها عن أصلها وتجري بعض التّغييرات في البنية الإعرابيّة، فترفع المُبتدأ، ويُسمّى اسمها، وتنصب الخبر ويسمّى خبرها، نحو: (كان زيد قائما)، ترفع زيدًا، لأنّه اسم كان، وتنصب (قائمًا) لأنّه خبر كان[٣].

ومن هذه الأفعال الّتي شرع النُّحاة إلى ذكرها، أصبح، وأمسى، وظلّ، وبات، وما دام، وما زال، وما ـ في لغة أهل الحجاز ـ وما انفكَّ، وما برح، وما فتئ، ولَيْسَ.

والأصل في قاعدة كان وأخواتها النّحويّة التّركيبيّة أَنْ يأتي اسم (كان) أو أحد أخواتها وخبرها في أصل تركيب الجملة، دون حذفٍ لأيّ عنصرٍ منها، غير أنه سُمِعَ عن العرب شواهد حُذِفَ فيها اسم كان أو خبرها[٤].

---

[١] يُنْظر، الكرميّ، مرعي بن يوسف بن أبي بكر: دليل الطّالبين لكلام النّحويّين، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلاميّة، الكويت، ط١، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م، ص٤٢.

[٢] يُنْظر، ناظر الجيش، محمّد بن يوسف بن أحمد: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: علي محمّد فاخر وآخرون، دار السّلام للطّباعة والنّشر، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٢٨هـ، ١٣٠٤/٣

[٣] الزّجّاجيّ: الجُمل في النّحو، ص:٤١. ويُنْظر، المُجاشعيّ: شرح عيون الأخبار، ص:٩٢.

[٤] يُنْظر، أبو حيّان الأندلسيّ، مُحمّد بن يوسف بن عليّ بن يوسف: التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ودار كنوز إشبيليا، دمشق– سوريا، ط١، (د.ت)، ٢٠٥/٤.

ومن الشّواهد الَّتي وردت في كتاب التّنبيه لابن جنّي، على حذف خبر ليس إحدى أخوات (كان) [١] ما جاء في قول الشّاعر [٢]:

لَهْفَـــى عَلَيْـــكَ لِلَهْفَـــةٍ مِـــنْ خَـــائِنٍ يَبْغِـــيْ جِـــوَارَكَ حِـــيْنَ لَـــيْسَ مُجِيْـــرُ [٣]

يرى ابن جنّي أَنّ خبر ليس محذوف، وتقديره أيّ حين ليس (في الدُّنيا مُجيرُ)، وقد استشهد ابن جنّي بعبارة يتداولها النّحويّون كثيرًا، ليستشهدوا بها على مجيء (ليس) بمعنى (ما)، فيبطل عندئذ النّصب بها[٤]، وهي كما يرى ابن جنّي (ليس الطّيبُ إلَّا المسكُ)، أيّ ليس الطّيبُ في الدّنيا ثم أُبْدِل المسك من الطّيب، أيّ ليس الطّيب إلَّا المسك[٥].

ويعلّق ابن جنّي على مسألة حذف أخبار كان وأخواتها، ويورد رأيًا خاصًّا به يتمثّل بأنّ حذف أخبار كان وأخواتها يَضْعُفُ في القياس، وأنّ هذا قلّما يوجد في الاستعمال على حدّ تعبيره.

وقد استدلّ ابن هشام على جواز حذف اسم (كان) أو خبرها بعدد من الشّواهد ومنها هذا الشّاهد الَّذي ذُكر، ومن هذه الشّواهد[٦]، قول الشّاعر سعد بن مالك[٧]:

---

[١] ابن جنّي: التّنبيه، ٥٨٥/١.

[٢] التّيميّ: هو عبد الله بن أيّوب، ويكنّى أبا محمد، عربيّ من أهل اليمامة فصيح الكلام. الأصفهانيّ، أبو الفرج علي بن الحسين: الأغاني، إعداد مكتب تحقيق دار إحياء التّراث العربيّ، ط٢، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ١٤٢٨هـ/ ١٩٩٧م، وهي طبعة موافقة في فهارسها لإحالات طبعة دار الكتب المصرية بلا تاريخ، ولإحالات الطبعة البولاقية، (د.ت)، ١٢٠/١.

[٣] هذه الحماسيّة رقم(٣٨)، من باب المراثي، لابن جنّي، في كتاب التنبيه، ٥٨٥/١، وعند أبي تمام في ديوان الحماسة برواية الجواليقيّ، رقم(٣٢٩)، ص:٢٧١.

[٤] ابن جنّي: التّنبيه،٥٨٥/١، يُنْظر الهامش: رقم(٥).

[٥] المرجع السّابق، ٥٨٦/١.

[٦] ابن هشام: مُغني اللبيب،٣٠٥/٢-٣٠٤.

[٧] سعد بن مالك. يُنْظر ترجمة الشّاعر، ابن هشام: مُغني اللبيب، ٣٥٧/١.

مَـــــنْ صَـــــدَّ عَـــــنْ نِيرَانِهَـــــا فَأَنَـــــا ابْـــــنُ قَـــــيْسٍ لا بَـــــرَاحُ

إذْ إنّ موطن الشّاهد في البيت (لا براح)، ووجه الاستشهاد حذف خبر (لا) العاملة عمل (ليس)، فالتّقدير: لا بَرَاحُ لي[١].

إنّ هذا الحذف الّذي جاء في كلام العرب ما هو إلّا صورة من صور اللغة الحيّة، يُمثّل انعكاسًا على ناطق اللغة، دون إدراك منه ودون وعي للقواعد الّتي تتحكّم بأداءاته.

فلمّا واجه الدّرس النّحويّ الّذي تمثّل بالنُّحاة أنماطًا وتراكيب خالفت ما وُضِعَ من قواعد وضوابط، ألجأهم هذا الأمر إلى التّكلّف في التّأويل والتّقدير، فوجدوا أنفسهم أمام تراكيب استعملها العرب الفصحاء، ومع ذلك عدّوها أنماطًا لا يُقاس عليها[٢].

ولنا أن ننظر في الجدول:

التّركيب اللغويّ	قاعدة كان وأخواتها	الاسم مذكور	الخبر مذكور	حقّقت الاستعمال اللغويّ	الحاجة إلى التّأويل
كان زيد قائما	√	√	√	√	لا حاجة
حين ليس مُجِيرُ	√	√	×	√	√
لا بَرَاح	√	√	×	√	√

ومن ملاحظة هذا الجدول الّذي أثبتنا فيه بعض عناصر القواعديّة يتبيّن لنا ما يأتي:

أنّ التّركيب اللغويّ الأوّل قد حقّق شروط القواعديّة وهي أنّ (كان) في التّركيب قد رفعت اسمًا لها وهو (زيد) ونصبت خبرًا لها وهو (قائمًا)، في حين نجد أنّ التّركيب الثّاني لم يُحقّق شروط القواعديّة كاملة، فإنّ الأصل مجيء الاسم والخبر مع الفعل النّاقص، أمّا أن يحذف أحدهما فهذا

---

[١] يُنْظر، ابن هشام: مُغني اللبيب، ٣٠٥/٢ و ٣٥٧/١ وهو من شواهد الزّمخشريّ: المُفصّل، ص:٣١.

[٢] يُنْظر، نوافلة، تيسير: الأنماط المحولة على باب المفعول المطلق بين حدود القاعدة والاستعمال اللغويّ، ١٨٧-٢٠١٤-٠١، رقم البحث، ص:٥.

خروج واضح على القاعدة، إذ يرى الأزهريّ أنّ سبب الرّفع في (مُجيرُ) هو تقدّم خبره في المجرور قبله تقديرًا، ويقدّر ذلك على (ولات له مُجيرُ) [١].

وأما التّركيب الثّالث فقد حُذِف منه الخبر، وهو كما نصّ النُّحاة من باب الضّرورة[٢].

وقد ذكر السّيوطيّ أنّ أصحابه – على حدّ تعبيره– قد نصّوا على أنّه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها، ولا حذف خبرها لا اختصارًا ولا اقتصارًا[٣]، ثمّ أورد بيتًا من الشّعر جاء فيه حذف اسم كان وأخواتها من باب الضّرورة[٤]، وهو في قول الشّاعر [٥]:

رمـــاني بـــأمرٍ كنـــتُ منـــه ووالـــدي بريئًـــا، ومـــن أجـــلِ الطَّـــوِيِّ رمـــانِي

ثمّ يورد البيت الَّذي استشهدنا به من كتاب ابن جنّي وهو قول الشّاعر (حين ليس مُجيرُ) فيقدّر المحذوف في كلا الشّاهدين، أيّ ليس في الدُّنيا، وكنتُ بريئًا[٦].

وبناءً على ما سبق فإنّ التراكيب اللغويّة الثّلاثة الأخيرة من الجدول كانت مُفتقرة لخبر ليس، إذ قُدِّرَ خبر ليس المحذوف فيها تقديرًا.

ومع صحّة الشّواهد الَّتي استشهد بها كلّ من قال بحذف خبر (ليس)، إلَّا أنّهم نصّوا على أنّ الحذف يأتي للضّرورة فبعضُ النُّحاة أجاز الحذف؛ حذف خبر (ليس) أو اسمها للضّرورة وبوجود قرينة

---

[١] الأزهريّ: شرح التّصريح على التّوضيح، ٢٠٧/١.
[٢] ناظر الجيش: تمهيد القواعد، ١١٥٠/٣.
[٣] السّيوطيّ: همع الهوامع، ٣٦٧/١.
[٤] المرجع السّابق، ٣٦٩/١.
[٥] عمرو بن أحمد الباهليّ. يُنْظر الشّاعر، السّيوطيّ: همع الهوامع، ٣٦٧/١.
[٦] السّيوطيّ: همع الهوامع، ٣٧١/١.

دالّة على الحذف[١]، ولكن ابن مالك لم يُجِزْ حذف أيّ شيء من ذلك إلّا (ليس)، فقد أجاز الحذف فيها اختياريّا ولو كان بغير قرينة[٢].

هذه الشواهد الّتي نحن بصددها ترتبط بفكرة اللاوعي الأدائيّ النّاتج عن الاستعمال اللغويّ عند العرب، فلم تأت على ما اعتادته العرب في قياسها للكلام، لعدم وجود قاعدة تحكم هذه التّراكيب، فتكون بالتّالي مُطّردة في اللغة، الأمر الّذي أدّى بالنّهاية إلى خروج هذه الأنماط على القاعدة.

ـ تقديم خبر كان وأخواتها عليها

والأصل في تركيب الجملة الاسميّة مع (كان) وأخواتها، أن يأتي الاسم ثم يأتي الخبر، وجوّز بعض البصريّين تقديم أخبار (كان) على اسمها في المواضع الّتي يتقدّم فيها الخبر على المُبتدأ[٣]. كما في قول الله تعالى: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءُوهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَانْتَقَمْنَا مِنَ الَّذِيْنَ أَجْرَمُوْا وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِيْنَ}[٤].

فإنّ موطن الشّاهد في الآية الكريمة كما أشار النّحّاس هو تقديم خبر كان على اسمها فالخبر (حقًّا)، و(نصرُ المؤمنين) اسمها المرفوع[٥].

---

[١] ناظر الجيش: تمهيد القواعد، ١١٥٠/٣.

[٢] السّيوطيّ: همع الهوامع، ٣٧٠/١.

[٣] المُبرّد: المُقتضب، ٩٨/٤-٩٩.

[٤] سورة الرُّوم، آية: ٤٧.

[٥] أبو جعفر النّحّاس: إعراب القرآن، ٥٩٣/٢.

ولم يكن الأمر في الاستعمال القرآنيّ الكريم، بل تعدّاه إلى ورود شواهد عند العرب، تقدّم فيها خبر (كان) على اسمها ومن هذه الشّواهد ما جاء في كتاب التّنبيه لابن جنّي[١]، ما جاء في قول الشّاعر قرواش بن حَوْط الضّبّيّ[٢]:

لا تسْـــأَمَا لـــي مـــن دسِـــيْسِ عـــداوةٍ أبـــدًا فلـــيس بِمُسْـــئِمِي أَنْ تَسْـــأَمَا[٣]

يرى ابن جنّي أنّ التّركيب (أن تَسْأَمَا) مرفوع الموضع، لأنّه اسم (ليس)، وهذا يعني أنّ اسم (ليس) تأخّر وتقدّم خبرها، وهو عند ابن جني بمنزلة: ليس قيامهم زيد، وهذا غير حسن من وجهة نظره، وهو أن تجعل في (ليس) ضمير الشّأن والحديث، وتجعل الجملة بعدها خبرًا عنه[٤].

وأشار ابن يعيش إلى تقديم أخبار (كان) وأخواتها على اسمها، أو عليها نفسها ما لم يمنع من ذلك مانع لغويّ أو معنويّ دلاليّ، وهو يرى أنّ التّقديم لأخبار (كان) وأخواتها يكون أكثر شيء في الظّروف، ويعلّل ذلك، بأنّ الظّروف تبقى في حكم المُؤخَّرة، وإن تقدّمت على عناصر الكلام[٥].

ولم يكن رأي ابن مالك بعيدًا عمّا جاء عند ابن يعيش من أنّ تقديم الخبر على الاسم في هذه الأفعال جائز، ما لم يمنع من ذلك مانع كما يرى ابن مالك[٦].

ولكنْ هناك رأي مُخالف تمامًا لما جاء آنفا، يتمثّل بعدم تقديم أخبار هذا الباب مع (ليس)، و (ما دام)، والمنفي بـ (ما)، وجواز تقديم الأخبار مع باقي أخوات (كان). إذ يرى السّيوطيّ أنّ خبر

---

[١] ابن جنّي: التّنبيه، ٨١٣/٢

[٢] قرواش بن حوط الضّبّيّ القينيّ، الشّاعر الجاهليّ قرواش بن حوط بن أنس بن صرمة بن زيد بن عمرو عامر بن ربيعة بن كعب بن ثعلبة بن سعر بن ضُبّة. وانظر، محمد بن عمران المرزبانيّ: معجم الشّعراء، مكتب القدس، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م، ص:٢٢٤.

[٣] هذه الحماسيّة رقم(١٣)، من باب الهجاء، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه، ٨١٣/٢، وعند أبي تمّام في ديوان الحماسة برواية الجواليقيّ، رقم(٦٢٦)، ص: ٤٦٦.

[٤] ابن جنّي: التّنبيه، ٨١٣/٢.

[٥] ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن عليّ: شرح المُفصّل، عالم الكتب، بيروت– لبنان، (د.ت)، ٣٦٨/٤.

[٦] ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ٤٣٩/١.

(ليس) لا يجوز تقديمه على الاسم قياسًا على فعل التّعجّب، وعَسَى ونِعْمَ وَبِئْسَ وجامع ذلك كما يرى هو عدم التّصرّف[١].

ويثبت السّيوطيّ أنّ هذا الرّأي ليس له فقط، وإنّما يتّفق معه في هذا الرّأي جمهور الكوفيّين والمُبرّد، والزّجّاج وابن السّيرافيّ والفارسيّ والجُرجانيّ، وأكثر المُتأخّرين حسب تعبيره ومنهم ابن مالك

ويورد السّيوطيّ، رأيًا ثانيًا يتمثّل بالجواز أيّ جواز تقديم أخبار (كان) وأخواتها على اسمها ويتمثّل هذا الرأي بالبصريّين، فيقول: "وقدماء البصريّين– ذاكرًا ابن جنّي منهم– وابن برهان والزّمخشريّ والشّلوبين وابن عصفور على الجواز لتقديم معموله[٢].

ويرى ابن عقيل في جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها، أنّه من الصّواب، ويورد شاهدًا شعريًّا وهو[٣].

سَـلِيْ – إِنْ جَهِلْـتِ– النَّـاسَ عَنَّـا وَعَـنْهُمُ فَلَـــيْسَ سَـــوَاءً عَـــالِمٌ وَجهُـــولُ

والشّاهد كما يرى ابن عقيل قوله: (فليس سواءَ عالم وجهول)، إذ قُدِّم خبر (ليس) وهو (سواء) على اسمها وهو (عالم) ويُصرّح ابن عقيل أنّ هذا جائز سائغ في الشّعر[٤].

---

[١] السّيوطيّ: همع الهوامع، ٣٧٣/١.

[٢] المرجع السّابق، ٣٧٣/١.

[٣] شرح ابن عقيل: على ألفيّة ابن مالك، ٢٧٣/١، والبيت من قصيدة للسّموأل بن عادياء الغساني عند ابن عقيل/ شرح ابن عقيل، ٢٧٣/١، هامش: ٦٥، (والسّموأل (٦٥هـ/٥٦٠م)، السّموأل بن عادياء الأزديّ، شاعر جاهليّ يهوديّ حكيم، من سكان (خيبر) في شمال المدينة، وكان يتنقّل بينها وبين حصن له، كان يضرب به المثل بالوفاء. انظر، ابن هشام: مغني اللبيب، ٣٠٣/١.

[٤] ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ٢٧٤/١.

ولو نظرنا في الجدول

التّركيب اللغويّ	قاعدة كان وأخواتها	تقديم الاسم الأصل	تأخير الخبر الأصل	حقّق الاستعمال اللغويّ
كان زيدُ قائما	√	√	√	√
كان حقًّا (علينا) نصرُ المؤمنين	√	×	×	√
ليس بمسئمى أن تسأما	√	×	×	√
ليس سواءً عالمٌ	√	×	×	√

لعلمنا أنّ (كان) يتنازعها بابان، وهما المُبتدأ، والخبر، وتختصّ به كان الزّمانيّة الّتي تدخل على المُبتدأ والخبر، ودخول كان على هذا التّركيب (المُبتدأ والخبر) لا يُفيد حدثًا ما، ولكن الإفادة بأنّ الخبر في حالة الماضي المُطلق، فهي زمانيّة ألبتة[١]

وخبر كان هو الّذي يُشكّل عمادًا في جملة (كان وأخواتها)، وهو المُسند بعد دخول (كان) أو إحدى أخواتها عليه[٢].

من المُلاحظ على الشّواهد في الجدول أنّها جميعها اشتملت على قاعدة كان وأخواتها، أيّ أنّ الفعل (كان) والفعل (ليس) قد دخلا على جملة اسميّة فنصبا اسمًا لهما ورفعا خبرًا لهما، فجاءت (كان) الدّالّة على الزّمانيّة في هذه التّراكيب.

فَيُمثّل التّركيب الأوّل تركيبًا قواعديًّا مُتكاملًا، بدخول كان النّاقصة على الجملة الاسميّة ونصبها اسمًا لها ورفعها خبرًا لها كذلك، وامتلاك هذا التّركيب نمطًا آخر وهو مُراعاة الأصل في التّرتيب إذ جاء بعد كان، الاسم أوّلا ثمّ الخبر، وهذا ما اتُّفِق عليه عند النُّحاة.

---

[١] عبابنة، يحيى: القراءات القرآنيّة رُؤى لُغوية مُعاصرة، دار الكتاب الثّقافيّ، الأردن- إربد، (د.ط)، ١٤٣٥هـ /٢٠١٤م، ص:٢٤٠.

[٢] يحيى عبابنة: القراءات القرآنيّة رؤى لغويّة مُعاصرة، ص:٢٤٠.

أمّا التّراكيب الثّلاثة الأخيرة من الجدول فإنّنا نجد أنّ (كان) و (ليس) عند دخولهما على الجُمل الاسميّة قد رفعت كلّ واحدة منهما خبرًا لها، ونصبت اسمًا لها، مع عدم مُراعاة الأصل في التّرتيب الَّذي تقتضيه جملة (كان) أو إحدى أخواتها، فتقدّمت أخبار (كان) أو إحدى أخواتها، على الاسم.

ويرى ابن جنّي في التّركيب الثّالث من الجدول، وهو (ليس بمسئمي أن تسأما) أنّ الخبر تقدّم على الاسم لأنّه من باب (ليس بقائم زيد)، وهذا من وجهة نظره وغيره من الَّذين أجازوا تقديم خبر (ليس) بأنّه لا يكون إلَّا في الشّعر وهو من باب الضّرورة كما يرون.

فرأيُ الكوفيّين في القول في تقديم خبر (ليس) عليها بعدم الجواز ورأيُ البصريّين بجواز تقديم خبر (ليس) ما هو[١] إلَّا للحفاظ على سُلطة القاعدة الَّتي جاؤوا بها، فالتّأويلات والحجج الَّتي جيء بها ما هي إلَّا لإدراج هذه الشّواهد الخارجة على قواعدهم في قانون القاعدة، فهذه المعايير الَّتي جاء بها النُّحاة قد جعلوها قانونًا يجب احترامه وطاعته[٢].

ونتيجةً للاستقراء النّاقص الَّذي وقع به النُّحاة لجؤوا إلى التّأويل لهذه الأنماط بإطلاق أوصاف منها: الجواز والمنع مُطلقًا والجواز مُطلقًا والأصحّ وما إلى ذلك من مُصطلحات معياريّة اشتملت عليها كتب النّحو، وهي في نهاية المطاف تريد الحفاظ على القاعدة.

فالحركة الإعرابيّة عند النّاطق باللغة لم تكن راسخة لديه كثيرًا فمسألة الالتزام بها –أيّ بالحركة الإعرابيّة– لا يمكن للنُّحاة إجبار اللغة على الخضوع للقاعدة (ممّا دفعهم) هذا التّأويل إلى توسيع دائرة (الخروج على القاعدة).

---

[١] الأنباريّ: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/١٦٠، مسألة رقم (١٨).

[٢] تمّام حسّان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص:٢٤–٢٥.

ـ مجيء خبر كان معرفة واسمها نكرة

ومن الأمور الَّتي تخصّ كان وأخواتها ما يتعلّق بمجيء اسم (كان) على الأغلب معرفة والخبر نكرة، وهذه القاعدة قد أجمع عليها النُّحاة فيقول السّيوطيّ: "إذا اجتمع نكرة ومعرفة، فالمعرفة اسم، والنّكرة الخبر، ولا يعكس إلَّا في الشّعر، هذا مذهب الجمهور"[١]، نحو: كان زيد منطلقا[٢]، إلَّا أنّه قد وجدت شواهد في اللغة جاء اسم (كان) فيها نكرة وخبرها معرفة، وهذا ما جاء في كتاب التّنبيه لابن جنّي[٣]، في قول الشّاعر[٤]:

فَأَوْسَعَنِيْ حَمْدًا وَأَوْسَعْتُهُ قِرًى وأَرْخِصْ بِحَمْدٍ كَانَ كَاسِبَهُ أَكْلُ[٥]

يرى ابن جنّي أنّ الشّاعر جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة وهذا عنده من حيّز الضّرورة، ويرى أنّ الشّواهد على ذلك كثيرة.

فهو يرى أنّ التّنكير للاسم ألطف معنى، وأحسن لأنّه في موضع استرخاص، فتنكير (الأكل) من وجهة نظره أحقر له، وعندما يكون حقيرا كان أبلغ في الاسترخاص، من أن يُعَرَّف لفظ الأكل، فيصير له بذلك حجم، فيكاد لا يكون الحمدُ به رخيصا كما يكون إذا كان الأكل منكورًا[٦].

نجد أنّ ابن جنّي يُجيز في اسم (كان) أو إحدى أخواتها التّنكير في الشّعر من باب الضّرورة مُعَلِّلًا ذلك بالمعنى الَّذي حمله البيت.

---

[١] السّيوطيّ: همع الهوامع، ٣٧٨/١.

[٢] الزّجّاجيّ: الجُمل في النّحو، ص:٤٥.

[٣] ابن جنّي: التّنبيه، ٨٧٠/٢.

[٤] القائل مجهول.

[٥] هذه الحماسيّة رقم(٣)، من باب الأضياف، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه، ٨٧٠/٢، وعند أبي تمّام في ديوان الحماسة برواية الجواليقيّ، رقم(٦٩٠)، ص:٥١٠، وجاءت الرّواية عنده بـ (الأَكْلُ) بدل (أَكْلُ).

[٦] ابن جنّي: التّنبيه، ٨٧٠/٢.

وما تعليله لتنكير الاسم إلَّا من أجل القاعدة على الرّغم من أَنَّ هذا الشّاهد مُخالف تمامًا لأصل القاعدة، ويرى بعض النُّحاة أنّ مجيء اسم (ليس) أو (كان) أو إحدى أخواتها نكرة، يُعَدُّ كثيرًا في كلام العرب[١]، وعلى الرّغم من أَنَّ اسم (كان) الأصل فيه أن يكون منسوخًا من المُبتدأ، والمُبتدأ الأصل فيه أن يأتي معرفة وليس نكرة، فما جاء معرفة فهو اسم (كان) أو إحدى أخواتها وما جاء نكرة، فهو خبر (كان) أو إحدى أخواتها، هكذا نصّ النُّحاة ومنهم الزّجّاجيّ فيقول: "إذا اجتمع في باب (كان)، نكرة ومعرفة، فالاسم معرفة، والنّكرة الخبر، كقولك: كان زيد مُنطلقًا"[٢].

وهذا الرّأي لا يتفرّد به الزّجّاجيّ، بل شاركه فيه ابن جنّي في كتابه اللمع، فيرى أنّ الكلام إذا اجتمع فيه معرفة ونكرة، جعلنا اسم (كان) المعرفة، وخبرها (النّكرة) نحو: كان عمرو كريمًا، ولا يجوز عنده كان كريم عمرًا، إلَّا في ضرورة الشّعر، نحو قول الشّاعر القُطاميّ[٣]:

قِفِـــيْ قَبْـــلَ التَّفَـــرُّقِ يـــا ضُـــبَاعَا ولا يَـــكُ مَوْقِـــفٌ مِنْـــكِ الوَدَاعَـــا

يرى ابن جنّي أنّ الشاعر جعل (موقفٌ) وهو نكرة اسمها، و(الوداع) وهو معرفة خبرها[٤]، أمّا الزّجّاجيّ فيرى في هذا البيت أنّه يجوز في ضرورة الشّعر[٥]، وهناك أيضًا بيت آخر أورده الزّجّاجيّ جاء فيه الاسم نكرة والخبر معرفة[٦]، في قول حسّان بن ثابت[٧]:

كَـــأَنَّ سَـــبِيْئَةً مِـــنْ بَيْـــتِ رَأْسٍ يَكُـــوْنُ مِزَاجَهَـــا عَسَـــلٌ وَمَـــاءُ

---

[١] يُنْظر، ناظر الجيش: تمهيد القواعد، ١١٤٨/٣.

[٢] الزّجّاجيّ: الجُمل في النّحو، ص:٤٥.

[٣] القطاميّ، عُمير بن شُييم: ديوان القطاميّ، تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثّقافة، بيروت، ط١، ١٩٦٠م، ص:٣١. وهو من شواهد السّيوطيّ: همع الهوامع، ٣٨٧/١، وابن هشام: مُغني اللبيب، ٩٦/٢.

[٤] ابن جنّي: اللمع في العربيّة، ص:٣٦-٣٧.

[٥] الزّجّاجيّ: الجُمل في النّحو، ص:٤٦.

[٦] المرجع السّابق، ص:٤٦.

[٧] ثابت، حسّان بن ثابت، ديوان حسّان بن ثابت، دار صادر ودار بيروت، (د.ط)، ١٣٨١هـ / ١٩٦١م، ص:٨.

والشّاهد نصب (المزاج) وهو معرفة على خبر يكون، ورفع (العسلُ والماءُ) وهما نكرتان على اسم يكون[١]، فابن هشام يرى أنّ هذا الوقوع في البيت الشّعريّ من الضّروريّات الشّعريّة، فالواجب كما يرى أن تكون المعرفة اسمًا والنكرة خبرًا، كما في المُبتدأ والخبر.

وهو من باب الاضطرار كما يرى المُبرّد فيقول: "واعلم أَنَّ الشّعراء يضطرُّون، فيجعلون الاسم نكرة، والخبر معرفة، وإنّما حملهم على ذلك معرفتهم أنّ الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد، واستشهد ببيت حسّان وبيت القطاميّ اللذين ذُكِرا آنفا[٢].

ولو نظرنا في الجدول أدناه

التّركيب اللغويّ	قاعدة كان وأخواتها	الاسم معرفة	الخبر نكرة	حقّق الاستعمال اللغويّ
كان زيدٌ منطلقًا	√	√	√	√
كان كاسبَهُ أكلُ	√	×	×	√
ولا يَكُ موقفٌ منكِ الوداعَا	√	×	×	√
يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ	√	×	×	√

لاتّضح لنا من خلال التّراكيب اللغويّة، أنّ المثال الأوّل كان زيد مُنطلقًا يُعَدُّ تركيبًا قواعديًّا مُتكاملًا، لأنّه طبّق قاعدة (كان) وأخواتها بتحقيقه التّرتيب، بوجود الاسم ومن بعده الخبر وبتحقيقه تعريف الاسم وتنكير الخبر، فيُعَدُّ تركيبًا لُغويًّا مُحَقِّقًا للأفضليّة القواعديّة والأفضليّة الاستعماليّة، أيّ حقّق شروط القاعدة النّحويّة، و حقَّق الاستعمال اللغويّ في بيئته.

في حين نجد أنّ التّراكيب الثّلاثة الأخيرة من الجدول نفسه جاءت مُخالفة لما تنصّ عليه القاعدة، ودليل ذلك أنَّ النُّحاة عندما شاهدوا مثل هذه الشّواهد الخارجة على قواعدهم لجؤوا إلى

---

[١] الزّجّاجيّ: الجُمل في النحو، ص:٤٦.

[٢] المُبرّد: المُقتضب، ٤/٩١-٩٢.

الضّرورة الشّعريّة بوصفها مخرجًا مُناسبًا مُناسب يوضّحون من خلالها، كيف يمكن أن تصبح هذه الشّواهد الخارجة على قواعدهم في دائرة القاعدة الَّتي صنعوها.

وهذه التّراكيب المُخالفة للقاعدة، ما هي إلَا نِتَاج اللغة، فلم تكن القاعدة في ذاك الوقت مُلْزِمة لأبناء اللغة، كي ينتجوا أداءاتهم اللغويّة كما تُريد القاعدة، وسبب ذلك القواعد الذّهنيّة الَّتي احتكم إليها أبناء اللغة في إنتاج كلامهم وتراكيب جملهم، فلمّا استقرّت القاعدة وُجِدَت بعض التّراكيب اللغويّة المُخالفة للقاعدة، فَصُنِّفَت ضمن ما يُسمّى بالمُتبقّي اللغويّ أو صُنِّفَت ضمن الخروج على القاعدة.

إنّ سعي النُّحاة إلى تحقيق الاتّساق العامّ لقواعدهم، قد افترض عليهم البحث عن التّأويل المُناسب، لمجيء اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة، حتى يكون انضمامها لقاعدة (كان) وأخواتها مُتّفقًا مع طبيعة القاعدة الأصليّة، الَّتي توجب تعريف (الاسم وتنكير الخبر، لذا فإنّ التّأويلات والتّقديرات الَّتي طرحها النُّحاة في البنية التّركيبيّة، لا تخضع للعمليّة اللغويّة، بل تخضع لتفكيرهم النّحويّ، فأظهرت الدّراسة بعض الشّواهد الَّتي جاء فيها اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة، وهذا عائد بطبيعة الحال إلى الاستعمال في اللغة.

ـ مظاهر الخُروج على القاعدة ضمن النَّواسخ الحرفيّة

إنَّ وأخواتها:

الخبر محطّ الفائدة في الكلام، والحرف الناسخ (إنَّ) أو إحدى أخواته من الحروف الَّتي تدخل على الجملة الاسميّة المُكوّنة من المُبتدأ أو الخبر، فتنصب المُبتدأ وترفع الخبر، نحو: إنّ زيدًا قائم[١]، وخبر (إنّ) هو المُسند بعد دخول (إنّ) أو إحدى أخواتها عليه[٢]، وهو أحد مظاهر الإعراب الَّتي نلجأ إليها لتوجيه كثير من المواضع[٣].

وتُعَدّ (إنّ) وأخواتها من الحروف النّاسخة الَّتي تدخل على الجملة الاسميّة المكوّنة من المُبتدأ والخبر، فما ينطبق على خبر المُبتدأ، فإنّه ينطبق على خبرها من جهة جواز حذفه للعلم به.

وقد أجاز النُّحاة حذف خبر (إنّ) لعلم المُخاطب به فيقول المُبرّد: "وممّا يُحذف لعلم المُخاطب بما يَقْصِدُ له قولهم: لا عليك، إنّما يريدون: لا بأس عليك[٤].

نفهم من كلام المُبرّد أنّ السّبب من وراء حذف الخبر، هو معنى السّياق الَّذي وُضِعَ فيه الخبر المحذوف، فكأنّ السّياق له دوره في فهم الخبر المحذوف، وقد ضرب المُبرّد مثالًا على ذلك نحو: أما بقي لكم أحد، فإنّ النّاس أُلْبٌ عليكم، فيقول: إنَّ زيدًا، وإنَّ عمرًا، أيّ إنَّ لنا زيدًا، وإنَّ لنا عمرًا[٥]، ويستشهد المُبرّد بقول الأعشى[٦]، في حذفه لخبر (إنَّ) في البيت الشّعريّ الآتي:

---

[١] المُجاشعيّ: شرح عيون الأخبار، ص:١٠٢.

[٢] الجُرجانيّ: التّعريفات، ص:١٠١، ويُنْظر، محمد التّهانويّ: كشّاف اصطلاحات الفنون، ١٨٤/٢-١٨٨.

[٣] يحيى عبابنة: القراءات القرآنية، ص:٢٢٥.

[٤] المُبرّد: المُقتضب، ١٢٩/٤.

[٥] المرجع السّابق، ١٣٠/٤، ويُنْظر، السّرّاج: الأصول في النّحو، ٢٤٧/١.

[٦] الأعشى، ميمون بن قيس: ديوان الأعشى، تحقيق: مُحمّد مُحمّد حسين، مصر، د.ت، ص: ١٤٦.

إِنَّ مَحَـــــــــــلًّا وَإِنَّ مُـــــــــــرْتَحَلًا وَإِنَّ فِـــيْ السَّـــفْرِ إِذْ مَضَـــى مَهَـــلَا

يرى ابن هشام أنّهم حذفوا الخبر مع أنه مؤكّد بـ (إنَّ)، ويقول إنَّ هذا الحذف فيه نظر[١]، ويُقدِّر الخبر المحذوف بـ: إنّ لنا حلولا في الدّنيا، وإن لنا ارتحالًا عنها[٢].

وهو من شواهد ابن جنّي في كتابه الخصائص[٣]، إذ يرى ابن جنّي أنّ أصحابه من البصريّين يُجيزون حذف خبر (إنّ) مع المعرفة.

ثم يُصرّح ابن جنّي في كتابه اللمع أنّ أخبار (إنّ) وأخواتها كأخبار المُبتدأ من المفرد والجملة والظّرف[٤].

نفهم ممّا سبق أنّه يجوز حذف خبر (إنّ)، لكن بشروط؛ أهمّها الشّروط الّتي وضعها البصريّون، إذ إنّنا نُناقش شواهد من كتبهم، كشواهد ابن جنّي، وهنا لابدّ من مُراعاة القواعد الّتي وضعها النُّحاة البصريّون، فهم يُجيزون حذف أخبار (إنّ) مع المعرفة، لكن ثمّة شواهد حُذِفَ فيها خبر (إنَّ) وتحديدًا خبر (ليت) وجوبًا، ومن ذلك إذا وليها استفهام، بعد قولنا: ليت شعري[٥]، إذ يقول الشّاعر[٦]:

---

[١] ابن هشام: مُغني اللّبيب، ٢٧٧/٢.

[٢] المرجع السّابق، ٣٠٥/٢، ويُنْظر البيت في المواقع الآتية: ابن هشام: مُغني اللّبيب، ١٤٦/١، ٣٥٦/١

[٣] ابن جنّي، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: محمّد علي النّجّار، دار الهدى، بيروت، ط٢، (د.ت)، ٣٧٣/٢.

[٤] ابن جنّي: اللمع في العربيّة، ص:٤١.

[٥] ابن جنّي: الّتنبيه، ٥٦٤/١.

[٦] أمّ السُّليك بن السُّلَكَة، ، ويقال إنها لأم تأبط شرّا، ويقال إنها لأمّ السليك بن السُّلَكَة. يُنْظر، الّتبريزيّ: شرح ديوان الحماسة لأبي تمّام، ٥٧٩/١.

لَيْـــــــتَ شِـــــــعْرِيْ ضَـــــــلَّةً أَيُّ شَـــــــــــيْءٍ قَتَلَـــــــــــكَ؟[١]

يقول ابن جنّي اعلم أنّ خبر ليت في هذا ونحوه محذوف[٢]، فهذا الشّاهد اللغويّ يُشير إلى خروج على القاعدة الَّتي وضعها النُّحاة، إذ يرى النُّحاة أنّ خبر (إنّ) أو إحدى أخواتها يُحْذَفُ جوازًا في حالات مُعيّنة، منها أن يكون حذف الخبر مع المعرفة، ولم نر أنّ الشّاهد قد انطبقت عليه هذه القاعدة، ولكن نرى في شاهد آخر قد حُذِفَ الخبرُ وجوبًا لأنّه وليه استفهام، وهذا ما أشار إليه النُّحاة، كما في قول الشّاعر[٣]:

ألا ليْـــتَ شِـــعْرِيْ كيْـــفَ حَـــادِثُ وَصْـــلِهَا وَكَيْـــفَ تُرَاعَـــى وَصْـــلَةَ المُتَغَيِّـــبِ[٤]

فحُذِفَ الخبرُ وجوبًا لأنّه أُرْدِفَ باستفهام، ويُفَصِّلُ السّيوطيّ رأيه في هذا الموضع الإعرابيّ لهذه الحالة التّركيبيّة، فيقول: "فشعري: مصدر اسم ليت، والخبر مُلتزم الحذف، والتّقدير: ليت شعري بكذا ثابت أو موجود أو واقع، وجملة الاستفهام في موضع نصب بالمصدر، وعلّة الحذف كونه في معنى ليتني أشعر، وسدّ الجملةَ بعده عن المحذوف"[٥].

بناءً على ذلك ما جاء في هذا الشّاهد من موضع إعرابيّ، يشبه ما جاء في الشّاهد الَّذي سُقناه، وهو :(ليت شعري ضلّة)، فيكون المصدر (شعري) اسم ليت، والخبر ملتزم الحذف، نلحظ أنّ ما يجري في هذا الشّاهد وفي غيره من الشّواهد الشّعريّة الأخرى، انطلاقًا من القاعدة، أنّه لا يجوز أَنْ نعدَّ

---

[١] هذه الحماسيّة رقم(٣١)، من باب المراثي، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه ٥٦٤/١، وعند أبي تمّام في ديوان الحماسة برواية الجواليقيّ، رقم(٣١٢)، ص:٢٥٨.

[٢] ابن جنّي: التّنبيه، ٥٦٤/١.

[٣] امرؤ القيس الكندي، امرؤ القيس بن حجر، ديوان امرؤ القيس، اعتنى به: عبد الرّحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م، ص: ٧٤.

[٤] يُنْظر، السّيوطيّ: همع الهوامع، ٤٣٥/١.

[٥] السّيوطيّ: همع الهوامع، ٤٣٦/١.

الجملة الاستفهاميّة خبرًا لـ (ليت)، لأنّ الجملة غير الخبريّة لا يصحّ أن تقع خبرًا، فالخبر في هذا الموقع محذوف.

لقد قرّر النُّحاة في هذا الشّاهد وغيره من الشّواهد المُماثلة والمُشابهة له، أنّ الخبر محذوف، لأنّ القاعدة الأصليّة تقول بأنّ الخبر لا يصلح أن يأتي جملة إنشائيّة، ولكن ما نفهمه هو أنّ الخبر محطّ الفائدة في الكلام، فمن الصّعب حذفه، ولما وُجدت شواهد على غير ما جاءت به القاعدة، بدأ النُّحاة بتأويلها وتفسيرها من أجل أن تُطابق قواعدهم في نهاية الأمر، ففريق يرى أنّ حذف أخبار (إنّ) جائزة ولكن مع المعرفة وفريق يرى أنّ أخبار (إنّ) لا تُحْذَف إلَّا مع النّكرة وفريق قال بوجود الحذف مع (ليت شعري) إذا وليها استفهام.

ويرى السّيوطيّ أنّ هناك فريقًا آخر يرى أنّ جملة الاستفهام تأتي في محلّ رفع خبر (ليت) وهذا الفريق يتمثّل بالمُبرّد وابن السّرّاج[١].

إنّ سعي النُّحاة إلى تحقيق الاتّساق العامّ لقواعدهم، قد افترض عليهم البحث عن (تقدير للمحذوف) حتى يكون انضمامها إلى باب (إنّ وأخواتها) مُتّفقا مع طبيعة القاعدة الأصليّة، الَّتي توجب ذكر أركان العمليّة الإسناديّة المُتمثّلة بالمُبتدأ والخبر، لذا فإنّ التّقديرات الَّتي تكلّفها النُّحاة في البنية التّركيبيّة لهذه الأنماط، تخضع بالضّرورة إلى التّفكير النّحويّ لديهم.

---

[١] السّيوطيّ: همع الهوامع، ٤٣٦/١.

ولو نظرنا في الجدول:

التّركيب اللغويّ	قاعدة إن وأخواتها	الاسم موجود	الخبر موجود	الحاجة إلى التّأويل	حقّق الاستعمال اللغويّ
إنّ زيدًا قائم	√	√	√	×	√
ليت زيدًا قائم	√	√	√	×	√
ليت شعري ضلّة	√	√	×	√	√
ليت شعري كيف..	√	√	×	√	√
إنْ محلًّا وإنْ مُرْتَحَلا	√	√	×	√	√

سنجد أنّ هناك أنماطًا مستعملة، ولنا أن نأتي بالكثير على قياسها، وأنماطًا استُعملت ولم يأتِ على قياسها، فتبقى هذه الأنماط متفاوتة الاستعمال، فالنّمط الأوّل والثّاني تركيبان قواعديّان حقّقا الأفضليّة الاستعماليّة، فقد دخلت (إنّ) و (ليت) على جملة مُكوّنة من مُبتدأ وخبر ونصبت المُبتدأ اسمًا لها ورفعت الخبر خبرًا لها، وأفضليّة التّركيب مُتحقّقة بعنصريها، فالقواعديّة في قواعد الاسم والخبر، كما تحقّقت الأفضليّة الاستعماليّة بورودها عن العرب أصحاب اللغة بكثرة، ولا حاجة للتّأويل إلى تحليل التّركيب اللغويّ.

أما الأنماط الثّلاثة الأخيرة من الجدول نفسه، فإشكاليّة هذه الأنماط تتأتّى من عدم مجيء الخبر، أيّ: حُذِفَ الخبرُ فيها بعد الاسم ومن هنا تبرز الحاجة إلى التّقدير، لماذا؟ لأنّ النّحويّين بحاجة إلى إقامة عناصر القواعديّة حتى يطبّقوا نظريّتهم في الإسناد، فالنّمط (ليت شعري ضلّةً) ليس جملة قائمة بذاتها، فهو يحتاج إلى تفسير المحذوف أيّ الخبر كي يصلح أن يكون نمطًا قواعديًّا مُتكاملًا.

وأمَّا النّمط (ليت شعري كيف حَادِثُ وَصْلِهَا) فمن المُمكن إخضاعه إلى القاعدة بشيءٍ من التّأويل كما ذكرنا آنفًا كيّ يتّفق مع طبيعة القاعدة الَّتي تقتضي وجود الأركان الأساسيّة في الجملة.

وأما النّمط (إنْ مَحَلًّا وإنْ مُرْتَحَلا) فإنّ التّأويل هنا أكثرُ عُمْقًا وأَشَدُّ حاجةً، كي يتحقّق معنى الجملة، ويُفْهم السّياق بتقدير الخبر (له) الَّذي كان محذوفا، وبالتّالي ستتحقّق الأفضليّة القواعديّة عدا إلى تحقيقها الاستعمال اللغويّ.

فخروج هذه التّراكيب على القاعدة الأصليّة جاء وِفْقًا لطبيعة السّياق الَّذي يريده الشّاعر، ولا ننسى أنّ الشّاعر قد احتكم إلى القواعد الذهنيّة الَّتي لم تستقرّ في تركيب الكلام، لأنّها ليست مُلزمة بالقدر نفسه كما في القواعد المُقنّنة الَّتي جاءت فيما بعد، فظهرت هذه الاستعمالات الخارجة على القاعدة وما هذا إلَّا نتيجة اللاوعي الأدائيّ، لذا ظهرت هذه الأنماط بمجيئها خارجة على القاعدة.

٢. الباب الثَّاني: المنصوبات

١,٢ الفصل الأوَّل: المفاعيل

١,١,٢ المفعول به

٢,١,٢ المفعول معه

٣,١,٢ المفعول فيه

٤,١,٢ المفعول لأجله

٢,٢ الفصل الثّاني: باب المحمول على المفعول به

١,٢,٢ النِّداء

٢,٢,٢ التَّرخيم

٣,٢ الفصل الثَّالث: باب المُشَبَّه بالمفعول به في اللفظ

١,٣,٢ الحال

٢,٣,٢ التَّمييز

١,٢ الفصل الأوَّل: المفاعيل

١,١,٢ المفعول به

٢,١,٢ المفعول معه

٣,١,٢ المفعول فيه

٤,١,٢ المفعول لأجله

٢ الباب الثَّاني: مُكمِّلات العمليَّة الإسناديَّة (المنصُوبات)

١,٢ الفصل الأول: المفاعيل

١,١,٢ المفعول به

نعلم أنَّ الجملة في العربيّة تركيب إسناديّ، مُسند ومُسند إليه،(فعل وفاعل) كما نقول: " قام زيد"، و(مبتدأ وخبر) كما نقول: " زيد قائم"[١]، والمفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل[٢]، والوقوع يكون بغير واسطة حرف الجرّ أو بها[٣]، ويرى السّيوطيّ أنّ الوقوع إنّما هو التّعلُّق نحو: أوجدت ضربًا[٤].

ويرى بعض النُّحاة في معنى المفعول به " كلّ اسم تعدّى إليه فعلٌ"[٥]، وممّا لا شكّ فيه أنّ مصطلح المفعول به من أقدم وأشهر المصطلحات النّحويّة.

"والسّبب في شهرة مصطلح المفعول به يعود إلى لفظه ومعناه، فلفظه سهل يسير على الدّارس والعالم، ويناسب المعنى الدّلاليّ للمفعول به"[٦].

---

(١) ابن هشام: مُغني اللبيب، ٥/٢.

(٢) الزّمخشريّ: المُفصّل، ص:٣٤.

(٣) الجُرجانيّ: التّعريفات، ص:٢٢٠.

(٤) السّيوطيّ: همع الهوامع، ٥/٢.

(٥) الأنباريّ، أبو البركات كمال الدّين: أسرار العربيّة، تحقيق محمّد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العربيّ بدمشق، مطبعة القرميّ، دمشق، ١٣٧٧هـ /١٩٥٧م، ص:٨٥.

(٦) عبابنة، يحيى: تطوّر المصطلح النّحويّ البصريّ من سيبويه حتّى الزّمخشريّ، جدارا للكتاب العالميّ، عمّان – الأردن، وعالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط١، ٢٠٠٦م، ص:١٠٧.

والمفعول به حكمه النَّصب، "فكما أنّ الفاعل مرفوع أبدًا والمفعول به إذا ذُكر الفاعل فهو منصوب أبدًا"[١].

وحدود هذه التّعريفات الَّتي انطلقت من النُّحاة قديمًا وحديثًا، لا اختلاف فيما بينها، لذلك أُدْرِج في باب المفاعيل من منصوبات الأسماء، وهذا حكم خاصّ اتَّفق عليه جميع النُّحاة، كقولنا : ضرب زيدٌ عمرًا، فنصب عمرًا بوقوع الفعل عليه[٢].

فالعلامة الإعرابيّة للمفعول به محصورة بين العلامة الجوهريّة (وهي تحقُّق معنى مفعوليّة المفعول به)، والعلامة الشّكليّة (وهي العلامة الإعرابيّة: النّصب"الفتحة"). فحقُّ المفعول به "النّصب إذا كان الفاعل مذكورًا في الكلام، لأنَّ فعل الفاعل قد وقع به"[٣]، فالمفعول به يُعرَفُ من خلال علامته الشّكليّة المُتمثّلة في النّصب أو الفتحة الَّتي قرّر النُّحاةُ أنّها علم المفعوليّة[٤]، ويُعرَفُ من علامته الجوهريّة المُتمثّلة في وقوع فعل الفاعل على المفعول به أو تأثيره فيه.

فيمكن أن نستنتج هذه المدلولات الاصطلاحيّة للمفعول به من خلال تعريفه، وننظر بعد ذلك في الأداءات اللغويّة المشتملة على المفعول به وِفْقًا لهذه المدلولات، ونُعالجها في ضوء ذلك، سواءٌ أكانت هذه الأداءات توافق قواعد النُّحاة المقرّرة أم تخالفها من خلال علامته الشّكليّة والجوهريّة، ومن ثمّ تسليط الضّوء على نظر النُّحاة القدماء لما أُنْتِجَ من أداءات وموقفهم الخاصّ من هذه الأداءات، وبخاصّة الأداءات الَّتي لا تتّفق وقواعدهم المعياريّة المقيسة، مقارنة مع الواقع الاستعماليّ لها.

---

(١) الزّجّاجيّ: الجُمل في النّحو، ص:١٠.

(٢) يُنْظر، المرجع السّابق، ص:١٠.

(٣) سيبويه: الكتاب،٣٤/١. وكما وضّح المُبرّد أنّ حقّ المفعول به النّصب، والفاعل الرّفع، تمييزًا بينهما. يُنْظر، المُبرّد: المُقتضب، ٨/١.

(٤) الصّعيدي، عبد المتعال: النّحو الجديد، دار الفكر العربي، بيروت، (د.ت)، ص:٦٤.

وقد ورد في كتابه التّنبيه لابن جنّي مجموعة من الأداءات اللغويّة للمفعول به، إذ لم تشتمل هذه الأداءات على جميع عناصر القواعديّة الخاصّة بالمفعول به، ومع ذلك أُدْرجت هذه الأداءات ضمن باب المفعول به، انطلاقًا من ارتكازهم على العلامة الشّكليّة في تصنيفهم النّحويّ، ومن هذه الأداءات الخارجة على القاعدة في كتاب التّنبيه [١]، ما جاء في قول الشّاعر[٢]:

أَكَـــرَّ وأحْمَـــى للحقيقـــةِ مـــنْهُمُ وأَضْـــرَبَ مِنَّـــا بالسُّـــيوفِ القوانِســـا[٣]

يرى ابن جنّي أنّ (القوانسا) منصوب بفعل مضمر دلّ عليه كما يقول: وأضرب منّا، أيّ ضربنا أو نضرب القوانسَ، فيقول :" لا يجوز أن نتناول أضرب هذه؛ لأنّ (أَفْعَلُ) هذه الّتي للمبالغة تجري مجرى فعل التّعجّب، وأنت لا تقول ما أضربَ زيدًا عَمْرًا ! حتّى تقول لعمرو؛ وذلك لضعف هذا الفعل لقلّة تصرّفه، فإذا تَجَشّمْتُ ما أَضْرَبَ زيدًا عمرًا فإنّما تنصبُ عَمْرًا بفعل آخر على ما تقدّم"[٤].

التّركيب اللغويّ	العلامة الجوهريّة (وقوع الفعل عليه)	الاسميّة	النّصب
شربَ مُحمّدٌ **الماءَ**	√	√	√
(أَضْرَبَ منَّا بالسّيوف **القوانسا**)	×	√	√

(١) ابن جنّي: التّنبيه، ٣٢٩/١.

(٢) العبّاس بن مرداس السُّلمي، صحابي أسلم قبل فتح مكّة بيسير، أمّه الخنساء، الشّاعرة المعروفة، وكان العبّاس من المؤلّفة قلوبهم، والقوانس: واحدها القونس، وهي البيضة، يُنْظر: ديوان الحماسة، تحقيق: عبد المنعم أحمد صالح، ص:١٣٠. هذه القصيدة قالها عندما غزت بنو سليم برئاسة العبّاس مُرادًا فالتقى بعمرو بن معد يكرب، فاقتتلوا قتالًا شديدًا، فقُتل منهم عدد كثير، وقُتل من بني سُليم رجلان. فقال ابن عبّاس قصيدته هذه على السّين وهي إحدى المُفضليّات، يُنْظر، البغداديّ: خزانة الأدب، ٣٣٢/٨.

(٣) هذه الحماسيّة رقم (٩٠)، من باب الحماسة، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه، ٣٢٩/١، وعند أبي تمّام في ديوان الحماسة برواية الجواليقيّ، رقم (١٥٢)، ص:١٣٢.

(٤) ابن جنّي: التّنبيه، ٣٢٩/١.

فلو نظرنا في التّركيب اللغويّ الأوّل "شرب محمد الماء"، فإنّنا سنجده تركيبًا قواعديًّا مُتكاملًا، إذ اشتمل التّركيب على العلامة الجوهريّة وهي ما نصّ عليه النُّحاة كما قلنا من قبل في تعريفنا للمفعول به، وهو ما وقع عليه فعل الفاعل. فقد وقع الفعل على (الماء)، المفعول به، كما أنّه قد اشتمل على العلامتين الشّكليّتين وهما: الاسميّة والنّصب.

في حين نجد أنّ التّركيب الثّاني من الجدول نفسه المُشتمل على المفعول به قد حقّق العلامات الشّكليّة الخاصّة به، وهي الاسميّة والنّصب، وقد افتقر كذلك إلى العلامة الشّكليّة المُهمّة وهي العامل النّاصب الَّذي لا بُدَّ من ذكره في الكلام وهو الفعل، وأكثر من ذلك افتقاره إلى العلامة الجوهريّة.

ويمكن القول إنّ التّركيب اللغويّ (القوانسا) ناقص القواعديّة، فقد أُعْرِب مفعولًا به على الرّغم من افتقاره إلى العلامة الجوهريّة وهي وقوع الفعل عليه، فلا يمكن أن يُعدّ التّركيب (أَضرَب) سببًا في انتصاب المفعول به، وهذا ما وضَّحه ابن جنّي كما قلنا آنفًا.

ونستنتج ممّا سبق أنّ التّراكيب اللغويّة السّابقة قد اشتملت على مفعول به، مع الفارق بينها في امتلاك أحدهما علامة جوهريّة كالمثال المصنوع (شرب محمّد الماءَ) وافتقار بعضها لها نحو: (القوانسا).

والمفعول به فضلة وهو بخلاف العُمدة، إذ يمكن لنا أن نستغني عنها، فجاز حذف الفضلة إن لم يقع ضرر في الجملة، وفي هذا يقول ابن مالك:

وَحَــذْفُ فضْــلةٍ أَجِــزْ، إِنْ لَــمْ يَضُــرْ كَحَــذْفِ مَــا سِــيْقَ جَوَابًــا أَوْ حُصِــر[1].

([1]) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ١٥٥/٢.

وهذا يعني جواز حذف المفعول به إن لم يقع ضرر، ولكنّه يمنع الحذف كما يرى ابن عقيل في حالتين هما أوّلا: إذا وقع المفعول به في جواب سؤال، فلو قلنا من ضربت؟ فتقول: "ضربت زيدًا".

والحالة الثّانية إذا وقع المفعول به محصورًا نحو: "ما ضربت إلّا زيدا". ولا يجوز حذف (زيدًا) في الموضعين المذكورين أعلاه، لأنّ الجواب في الأوّل لا يحصل، وفي الموضع الثّاني سيدلّ الكلام على نفي الضّرب مُطلقًا وليس هذا المقصود، إذ المقصود نفيه عن غير (زيد)، وإذا حذفنا المفعول به فلن نفهم المقصود[١].

وممّا ورد عند ابن جنّي من الشّواهد الدّالّة على حذف المفعول به في الجملة، ما ساقه ابن جنّي[٢] في قول الشّاعر[٣]:

وَنِعْمَ الحَيُّ كَلْبٌ غَيْرَ أنَّا رُزِئْنَا مِنْ بَنِيْنَ ومِنْ بَنَاتِ [٤]

يرى ابن جنّي أنّ المفعول به هنا محذوف وتقديره عنده، (رُزِئْنا جماعةً) أو (كثيرًا) من بنين ومن بنات.

ولو نظرنا في الجدول أدناه لاتّضح لنا ما يأتي:

التّركيب اللغويّ	فعل	فاعل	مفعول به	التّقدير	وقوع ضرر	فضلة
(رُزِئْنا)	√	√	×	√	×	√

(١) يُنْظر، ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ١٥٦/٢.

(٢) ابن جنّي: التّنبيه، ٢٩٩/١.

(٣) البُرج بن مُسهر الطّائيّ وهو البُرج بن مُسهر بن جلاس، أحد بني جديلة، وكان من مُعمّري الجاهليّة. يُنْظر، الأصفهاني: الأغاني، ١٢٧/١١.

(٤) هذه الحماسيّة رقم (٩٠)، من باب الحماسة، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه، ٢٩٩/١، وعند أبي تمّام في ديوان الحماسة برواية الجواليقيّ، رقم (١٢٣)، ص:١١٢.

أَنَّنا أمام علامات شكليّة تحكم باب المفعول به، وهي ضرورة وجود المفعول به، وهي علامة شكليّة إلزاميّة وعنصر مهمّ، فكيف لنا أن نتحدّث عن عنصر مهمّ في الجملة، ونُقيم عليه دراسة ونصنّفه في باب نحويّ خاصّ، ولا وجود له في الجملة؟.

فلا بدّ من ذكر المفعول به في الكلام وإن لم نجده، فهو فاقد لشروط القاعدة الَّتي تنصّ على ضرورة وجوده، لأنّه مرتبط بوقوع فعل الفاعل عليه وهي علامة جوهريّة أخرى مهمّة.

يوضّح لنا ابن جنّي في غير هذا الموضع أنّ حذف المفعول به إنّما يكون لأمرين، أحدهما: دلالة الحال، والآخر دلالة اللفظ[١]، ويضرب مثلًا على حذف المفعول به، في قول الله تعالى: { وَ أُوْتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ }[٢].

فيذكر ابن جنّي أنّ المحذوف في الآية الكريمة هو المفعول به (شيئًا) بتقدير (وأوتيت من كلّ شيء شيئًا)، ويرى القرطبيّ أنّ المعنى: أوتيت من كلّ شيء في زمانها، فحُذف المفعول، لأنّ الكلام دلّ عليه[٣].

التّركيب اللغويّ	فعل	فاعل	مفعول به	وقوع ضرر	فضلة
(وأوتيت)	√	√	×	×	√

واستنادًا إلى التّفكير النّحويّ يتّضحُ لنا أنَّ حذف المفعول به جائز فلم يوقع ضررًا ألبتة، إذ قُدِّرَ وفُهِمَ المعنى، وفي كلا الموضعين، أيّ بحذف المفعول به أو بوجوده، نجد المعنى واضحًا، وهذا ما تسمح به اللغة وما يسمح به الاستعمال اللغويّ، لكن نجد النُّحاة يُصرّون على إدراج هذا النَّمط الأدائيّ في باب المفعول به من أجل أن يُخضِعوه لقاعدة المفعول به.

---

(١) ابن جنّي: التّنبيه، ٢٩٠/١.

(٢) سورة النّمل، آية:٣٣.

(٣) القُرطبيّ، أبو عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاريّ: تفسير القُرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق: الشّيخ بيّومي، والأستاذ عبد الله المنشاوي، مكتبة جزيرة الورد، مكتبة الإيمان، المُجلّد السّابع، (د.ت)، ٤٥٢/٩.

والحقيقة أنّ هذا التّقدير يُفضي إلى الدّلالة الجوهريّة للمفعول به بأيّ شكل من الأشكال، وربّما يؤدّي إلى تفكيك التّراكيب اللغويّة، إذا وُجِد في الجملة.

ويجب أن نصل إلى حقيقة أنّه لا يمكن أن تنسجم اللغة في كلّ ظواهرها مع رؤية النُّحاة المُتمثّلة بقواعدهم، فحاولوا إيجاد تقدير للمفعول به المحذوف كيّ يحافظوا على القاعدة النَّحويّة الّتي صنعوها.

والأمر لا يُحْمَلُ على الخطأ النّحويّ أو القواعديّ، وخصوصًا إذا ما سيقت شواهد قرآنيّة كريمة، توضّح ذلك، لكنّه يُحملُ على الاستعمال اللغويّ وعدم أفضليّة الاستعمال القواعديّ.

وقد يأتي المفعول به على هيئة ظرف، وكلّنا نعلم أنّ الظّرف ينقسم إلى اسم الزّمان واسم المكان، وينقسم اسم الزّمان واسم المكان إلى مُتصرّف وغير مُتصرّف[١]، والمُتصرّف من ظرف الزّمان أو المكان: ما استُعْمِل ظرفًا وغير ظرف، ومن هذه الظّروف: يوم، ومكان، وتحتلّ المواقع الإعرابيّة الآتية: المُبتدأ والفاعل[٢].

فلو قلنا: يوم الجمعة يوم مبارك، فإنّ الظّرف المُتصرّف (يوم) قد جاء في الجُملة مُبتدأ مرفوعًا، وجاء خبرًا، وفي جملة: جاء يوم الجمعة، نجد أنّ(يوم) وقعت فاعلًا مرفوعًا للفعل (جاء)[٣].

---

(١) يُنْظر، ابن السّرّاج: الأصول في النّحو،٢٠٣/١، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ١٩٨/٢-١٩٩، و السّيوطيّ: همع الهوامع، ٢٠٣/٢.

(٢) ابن السّرّاج: الأصول في النّحو،١٩٠/١، ويُنْظر، ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ١٩٩/٢.

(٣) يُنْظر، ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ١٩٩/٢.

فنجد في جملة: قمت اليوم، معنى (في)، وهي في مقام النّصب، وسُمِّيَت ظروفًا، لأنّها قامت مقام (في)، فلو قلنا: قمت اليوم فإنّها تساوي قمت في اليوم[١].

ويرى أبو بكر بن السّرّاج في أصوله، أنّ اليوم والليلة وما أشبه ذلك، نحو: ساعة، عشيًّا وصباحًا ومساءً، فإنّها تتصرّف[٢]، لكنّه يرى في (سحر) إذا أُريد بها سحر يومك وغدوة وبكرة فهي عنده لا تتصرّف أبدًا[٣].

ثمّ يروي عن سيبويه بما يخصّ (الليلة ومرّة) قائلا: قال سيبويه: أخبرنا بذلك يونس، إلَّا أنّه قد جاء في لغةٍ لِخَثْعَم: ذات ليلة وذات مرّة، أيّ: جاءتا مرفوعتين، فيجوز على هذا أن تنصب المفعول على السّعة.

ويقول أبو بكر السّرّاج:" إنّ من أسماء الزّمان يجوز أن يكون اسمًا ويجوز أن يكون ظرفًا، ولك أن تنصبه نصب المفعول به على السّعة"، ثمّ هو يرى أنّ نصبه يشبه نصب المفعول به، فيقول:" تنصبه نصب "زيد" إذا قلت: ضربت زيدًا"[٤].

---

(١) يُنْظر، ابن السّرّاج: الأصول في النّحو،١٩٠/٢.
(٢) ابن السّرّاج: الأصول في النّحو، ١٩٠/٢.
(٣) المرجع السّابق، ١٩٠/١.
(٤) المرجع السّابق، ١٩٣/١.

- **مجيء الظّرف غير المتصرّف مفعولًا به.**

والظَّرف يُستعملُ اسمًا إن كان مُتصرِّفًا، وإن لم يكُنْ مُتصرَّفًا فلن يتحوَّل عن ظرفيَّته، ومن هذه الظُّروف(سَحَروفوق)، فيذكر ابن عقيل فيها " أنَّ كلّ واحد فيهما لا يكون إلّا ظرفًا"[١]

من الشّواهد الَّتي جاءت في كتاب التّنبيه[٢]، والدّالّة على خروج الظّرف عن ظرفيّته على الرَّغم من عدم تصرّفه، وحمله على المفعول به، ما جاء في قول الشّاعر[٣]:

وَلَقَـــدْ شَـــهِدْتُ الخَيْـــلَ يَـــوْمَ طِرَادِهَـــا فَطَعَنْـــتُ تَحْـــتَ كِنَانـــةِ المُتَمَطِّـــرِ[٤]

يذكر ابن جنّي في التّنبيه أنّ (تحت) منصوبة في هذا الموضع على أنّها "مفعول به"، ويؤكّد هنا أنّها ليست ظرفًا بقوله:" وليست هنا ظرْفا"[٥]، مُعلّلا ذلك بقوله:"لأنّك تريد طعنت في ذلك الموضع، وليس المعنى عليه، إنّما المعنى أنّك طعنت الموضع نفسه أيّ طعنت ما تحته كنانته أيّ جعبته، ويرى أنّ الفتحة فيها هي فتحة المفعول به، وليست فتحة الظّرف، ثمّ يرى أنّ استعمال (تحت) اسم، أبلغ من أنْ تجعل تحت هنا ظرفًا[٦].

التّركيب اللغويّ	ظرف مُتصرّف	علامة جوهريّة	علامة شكليّة اسميّة	علامة شكليّة (النّصب)	حقّق الاستعمال اللغويّ
"سِرْتُ يَومًا، وجلستُ مكانًا"	√	√	√	√	√
فطعنت (تحت)	×	×	√	√	√

(١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ١٩٩/٢.
(٢) ابن جنّي: التّنبيه١٥٦/١،
(٣) علقمة بن شيبان بن عديّ. انظر، الخطيب التّبريزيّ: شرح ديوان الحماسة لأبي تمّام، ٩٩/١.
(٤) هذه الحماسيّة رقم(١٩)، من باب الحماسة، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه، ١٥٦/١، وعند أبي تمّام في ديوان الحماسة برواية الجواليقيّ، رقم(٢٠)، ص:٤٧.
(٥) ابن جنّي: التّنبيه، ١٥٦/١.
(٦) المرجع السّابق، ١٥٦/١.

وفـي ضـوء الجـدول أعـلاه نـرى التّركيـب الأوّل المصـنوع تركيبًـا كامـل القواعديّـة، يمتلـك العلامة الجوهريّة وهي وقوع الفعل عليه، عدا امتلاكه علامتين شكليّتين وهما الاسميّة والنّصب.

بينما نرى في التّركيب الثّاني من الجدول نفسه، أنّه لا امتلاك للعلامة الجوهريّة للظّرف (تحت)، وهي وقوع الفعل عليه، على الرّغم من امتلاكه للعلامتين الشكليّتين: النّصب والاسميّة، لذا لا سبيل إلى تصنيفه في باب المفعول به، فقد فارق هذا النّمط اللغويّ القاعدة الأساسيّة للظّروف المُتصرّفة، بعدم تصرّفه، فلزم حالة الظّرفيَّة فقط، فيُحكم على هذا التّركيب بخروجه على القاعدة الَّتي صنعها النّحويّون، ولكن لنا أن نحكم عليه بأنّه حقّق الاستعمال اللغويّ دون الأفضليّة القواعديّة.

ويرى بعض النُّحاة كالسّيوطيّ أنّ الظّروف: "يمين وشمال وفوق وتحت" لا تتصرّف[١]، وهذا ما نصّ عليه بقوله:" أنّ يمين وشمال، وفوق وتحت، لا تتصرّف"[٢]، ثمّ هو يؤكّد أنّ (فوق وتحت) لا يتصرّفان، بقوله: "فوق وتحت لا يتصرّفان أصلًا"[٣]، وهناك رأي من المحدثين المُعاصرين يرى أنّ (تحت) يُمنع تصرّفها[٤]، إذن نحن أمام شاهد خارج على القاعدة، وهو توجيه الظّرف(تحت) على أنّه مفعول به.

قد استند ابن جنّي إلى العلامة الشّكليّة الاسميّة والعلامة الشّكليّة الثّانية وهي الفتحة الَّتي تُعَدُّ دليلًا على المفعوليّة، لإثبات رأيه وهو أنّ (تحت) ليست ظرفًا وإنَّما مفعول به، ونحن أمام قاعدتين تُنكران أن تكون(تحت) مفعولًا به، فالقاعدة الأولى هي افتقاد (تحت) العلامة الجوهريّة،

---

(١) السّيوطيّ: همع الهوامع، ١٤٢/١.
(٢) المرجع السّابق،١٤٢/١.
(٣) المرجع السّابق،١٤٦/١.
(٤) عبّاس حسن: النّحو الوافي، ٢٦٦/٢.

والقاعدة الثّانية الّتي تُثبت أنّ (تحت) من الظّروف غير المُتصرّفة، لذا لا يمكننا أنْ نُصَنِّفَ (تحت) ضمن حالة النّصب بسبب ما افتقدت (تحت) من علامات وشروط خاصّة بالقاعدة.

ومن الشّواهد الدّالّة على الخروج على القاعدة، فيما يخصّ قاعدة المفعول به، ما جاء في كتاب التّنبيه عند ابن جنّي[١]، وهو قول الشّاعر الكَرَوَّس[٢]:

أَلَا لَيْتَ حَظِّيْ مِنْ عَطَائِكَ أَنَّنِي عَلِمْتُ وَرَاْءَ الرَّمْلِ مَا أَنْتَ صَانِعُ[٣]

في هذا الشّاهد يرى ابن جني أنّ الظّرف (وراء) انتصب نصب المفعول به[٤].

ونحن لن نبتعد في تحليلنا كثيرًا عمّا سبق في الشّاهد السّابق من جهة توجيه الظّرف (وراء) على أنّه مفعول به.

التّركيب اللغويّ	ظرف مُتصرّف	الاسميّة	النّصب	العلامة الجوهريّة	حقّق الاستعمال اللغويّ
(وراءَ)	×	√	√	×	√

يرى ابن جنّي أنّ المفعول به (وراءَ) ينتصبُ نَصْبَ المفعول به بعلمت، مُوضّحًا ذلك بقوله:" أيّ: ليتني عرفت هذا الموضع"[٥]، فهو هنا ينصب الظّرف (وراء) نصب المفعول به، مُستندًا بذلك إلى وجود الفعل.

---

(١) ابن جنّي :التّنبيه،٨٣٦/٢.

(٢) الكَرَوَّس بن زيد وهو ابن حصن بن مصاد بن مالك بم معقل بن مالك (شاعر إسلاميّ طائيّ)، انظر، الآمدي، الحسن بن بشر: المؤتلف والمختلف في أسماء الشّعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، مطبوع من معجم الشّعراء للمرزبانيّ، محمّد بن عمران، مكتبة القدسي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م، ص:٢٧٢.

(٣) هذه الحماسيّة رقم (٢٥)، من باب الهجاء، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه، ١٥٦/١، وعند أبي تمّام في ديوان الحماسة برواية الجواليقيّ، رقم(٦٤٣)، ص:٤٧٦.

(٤)ابن جنّي: التّنبيه،٨٣/٢.

(٥) المرجع السّابق،٨٣٦/٢.

إنَّ الظّرف (وراء) من الظّروف غير المُتصرّفة، أيّ الَّتي تلزم الظّرفية فقط ولا تتحوّل عنه.

وقد بيّن النُّحاة من قبل آراءهم في الظّروف المُتصرّفة، والظّروف غير المُتصرّفة، فيرى المُبرّد أنّ "كلّ ما تصرّف جاز أن يُجعل اسمًا، ويكون فاعلًا، أو مفعولًا به، وكلّ ما امتنع، لم يزيدوا به عن الظّرف"[١].

أيّ تبقى بعض الظّروف مُلتزمة حالة الظّرفيّة ومن هذه الظّروف (وراء)، وقد جاء عند ابن جنّي في اللمع في باب ظروف المكان أنّ: (خلف، وأمام، وقدّام، ووراء، وإزاء، وتلقاء، وتجاه، وقرب، وقريبًا منك، وصدد، وصقب، كلّها ظروف)[٢].

وكذلك هناك رأي آخر للزّمخشريّ، يُعدّد فيه الظّروف ومنها (وراء)، ويُبيّن أنّها ظروف فقط قائلًا :" إنَّ الظّروف منها الغايات وهي قبل، وبعد، وفوق، وتحت، وأمام، وقُدّام، ووراء، وخلف، وأسفل، ودون"[٣].

نحن أمام آراء نحويّة تثبت أنّ التّركيب (وراءَ) يُعدُّ ظرفًا من الظّروف المُلازمة للظّرفيّة ولا تتحوّل عن ظرفيّتها، فالشّاهد (وراء) يُعدُّ من الشّواهد الخارجة على القاعدة بما يخصّ قاعدة المفعول به؛ لأنّه افتقد للعلامة الجوهريّة، وهي وقوع الفعل عليه.

وجملة القول إنّ التّراكيب اللغويّة من الاستعمالات العربيّة الصّادرة في بيئتها، الَّتي خرجت عن المألوف، ولم تخضع لجميع شروط القاعدة، فتبقى أداءات نابعة من البيئة الاستعماليّة، لذلك حقّقت الاستعمال اللغويّ دون تحقيقها الأفضليّة القواعديّة.

---

(١) المُبرّد: المُقتضب، ٣٤٤/٤.

(٢) ابن جنّي: اللمع في العربيّة، ص:٥٦.

(٣) الزّمخشريّ: المُفصّل، ص:١٦٨.

٢,١,٢ المفعول معه

قال الشّريف الجرجانيّ عن المفعول معه هو المذكور بعد الواو، المصاحبةِ معْمُولِ فِعْلٍ لفظًا، نحو "استوى الماءُ والخشبَةَ"، أو معنى، نحو: "ما شأنُكَ وزيْدًا"[١].

والمفعول معه في العربيّة اسم فضلة مسبوق بواو بمعنى (مع) تالية لجملة ذات فعل، أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه، مذكور لبيان ما فُعِل الفعل بمقارنته، نحو: دع الظّالم والأيامَ، وأنا سائر وساحل البحر[٢].

ولم نرَ النُّحاة استعملوا مُصطلحات أخرى عبّروا فيها عن تركيب المفعول معه، فكان المصطلح واحدًا منذ سيبويه حتّى الزّمخشريّ كما يرى يحيى عبابنة[٣].

إنّ البصريّين عندما وضعوا هذا المصطلح، كانوا قد نظروا إلى معناه وتقدير عامله، فقد رَأَوْا أنّ معنى هذا المصطلح ينطبق على معنى التّركيب اللغويّ الَّذي أطلقوه عليه. فلو قلنا جاء البرد والطَّيالسةَ[٤]، نجد أنّ النُّحاة قدّروه على: جاء البردُ مع الطّيالسة، وبسبب وجود (مع) انطلق النُّحاة إلى وضع المصطلح فلفظ هذا المصطلح، ينطبق على التّركيب اللغويّ للجملة، ومُساير تمامًا للمعنى، لأنّ معنى الواو المصاحبة، فعندما تقول: استوى الماءُ والخشبةَ، فهذا يعني أنّهما تصاحبا، أيّ أنّ الماء استمرّ في الارتفاع حتّى وازى الخشبة وصاحبها، ولذلك كما يرى يحيى عبابنة أنّ هذا المعنى هو الّذي دفع أبا إسحق الزّجّاجيّ البصريّ إلى القول بأنّه "منصوب بتقدير

---

(١) الجُرجانيّ: التّعريفات، ص:٢٢٠.

(٢) عبد الغني الدّقر: معجم النحو، ص:٣٦٤.

(٣) يحيى عبابنة: تطوّر المُصطلح النّحويّ البصريّ، ص:١١٣.

(٤) ابن السّرّاج: الأصول في النّحو،٢١١/١. ويُنْظر، الزّجّاجيّ: الجُمل في النّحو، ص:٣١٧، والسّيوطيّ: همع الهوامع، ١٧٦/٢، وابن جنّي: اللمع في العربيّة، ص:٦٠.

فعل مُضمر"[١]، وهذا التّقدير بمعنى: ولابس الخشبةَ، وهو الَّذي دفع أبا الحسن الأخفش كما يورد عبابنة إلى القول بأنّه انتصب انتصاب (مع) في نحو: جئت معَهُ، أيّ على الظّرفيّة[٢].

إذن سبب التّسمية عائد بالدّرجة الأولى إلى نظرة النّحويّين له فهم يرونه بأنّه الاسم المنصوب والَّذي يُبيّن مَنْ فُعِلَ معه الفعل، ومن ناحية أخرى نظر النّحويّون إلى معنى الواو الَّتي تفيد المعيّة فهي حرف ينصب ما بعده بإضمار (أن)[٣]، ذاكرًا أنّ أوّل من سمّاها (واو المعيّة) ابن السّرّاج في الأصول إذ يقول:" والواو هي الّتي دلّت على معنى (مع)[٤].

وقد سمّاها ابن جنّي (واو الاجتماع) ، قال: ومن ذلك واو العطف، فيها معنيان: العطف ومعنى الجمع، فإذا وُضعت موضع (مع) خَلُصَت للاجتماع، وخُلِعت عنها دلالة العطف، نحو قولهم: (استوى الماءُ والخشبةَ وجاء البرد والطّيالسة)[٥]

وإذا نظرنا في الشّروط الخاصّة للمفعول معه بوصفه بابًا نحويًّا، فإنّنا سنُحدّد الاسميّة والنّصب بعد واوٍ بمعنى (مع) كعلامات شكليّة[٦]، فالنُّحاة بهذه الشّروط يحدّدون الأساس الَّذي بُنِيَ عليه مفهومه التّقعيديّ، ويرى النُّحاة أنّ شروطًا أخرى يجب أن تكون في جوهر هذا المفهوم كمشاركة ما بعد الواو وهو المفعول معه لما قبله في الفعل، فكما قال ابن جنّي[٧]: هو كل ما فعلت معه فعلًا.

---

(١) الزّجّاجيّ: الجُمل في النّحو، ص: ٣١٨.
(٢) يُنْظر، يحيى عبابنة: تطوّر المُصطلح النّحويّ البصريّ، ص:١١٣.
(٣) المرجع السّابق، ص:١١٣.
(٤) ابن السّرّاج: الأصول في النّحو،٢٠٩/١.
(٥) ابن جنّي: الخصائص،١٩٦/٢.
(٦) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ٢٠٢/٢.
(٧) ابن جنّي: اللمع في العربيّة، ص:٥٩.

وفق القواعد النّحويّة المنصوص عليها عند النُّحاة، فإنّ الفعل في الجملة المشتملة على المفعول معه يجب أن يُذكَر، والأصل في المفعول معه أن يُذكَر عامله في تركيبه الجمليّ، حتّى يؤدّي الغرض من وجوده، وهو مشاركة ما قبل الواو في الفعل، وصرّح النُّحاة بضرورة وجود العامل (الفعل) فهذا الزّمخشريّ يقول: " ويُنصب إذا تضمّن الكلام فعلًا"[١]، وابن جنّي يرى أنّه:" كلّ ما فعلت معه فعلًا".

وأكثر من ذلك مَنْ يُشدّد على وجوده في الجملة، يقول ابن السّرّاج:" اعلم أنّ الفعل إنّما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسّط الواو[٢]، ومن يؤكّد ضرورة وجود الفعل في جملة المفعول معه أيضا الزّجّاجيّ إذ يقول: "وعمل الفعل الَّذي قبلها ويقصد: (مع) في ما بعدها فنصبه"[٣].

فالفعل هو الَّذي يؤدّي الغرض من وجوده في التّركيب الجمليّ وهو أن يشرك اسمين منصوبين في عمل واحد، فهذه دلالات المفعول معه الشّكليّة الَّتي أقرّها النُّحاة، وهناك ما ورد في الاستعمال اللغويّ من شواهد وافقت القاعدة اللغويّة ولم تخرج على قواعدهم المعياريّة، فلو قلنا: لو تركت النّاقة وفصيلها لَرَضِعَهَا، نجد الاسمَ (فصيلَ) مفعولًا معه، وهو يحمل العلامات الشكليّة الَّتي نادى بها النُّحاة في منهجهم، وتقدير ذلك: لو تركت النّاقة مع فصيلها[٤].

ومن الشّواهد الَّتي جاءت موافقة لقاعدة المفعول معه في كتاب التّنبيه لابن جنّي[٥]، ما جاء في قول الشّاعر[٦]:

---

(١) الزّمخشريّ: المفصّل، ص:٥٦.

(٢) ابن السّرّاج: الأصول في النّحو، ١/ ٢٠٩.

(٣) الزّجّاجيّ: الجُمل في النّحو، ص:٣١٧.

(٤) هذا من شواهد سيبويه: الكتاب، ٢٩٧/١، وابن السّرّاج: الأصول في النّحو، ٢١٠/٢، والسّيوطيّ: همع الهوامع، ١٧٦/٢.

(٥) ابن جنّي: التّنبيه، ٦٥٤/٢.

(٦) بعض الفزاريّين، ولم أعثر على نسبة لهذا القائل.

أَكْنِيْـــــهِ حِـــــيْنَ أُنَادِيْـــــهِ لِأُكْرِمَـــــهُ وَلَاْ أُلَقِّبُـــــهُ وَالسَّـــــوْأَةَ اللَّقَبَـــــا[١]

يقول ابن جنّي إنَّ الشّاعر نصب السَّوأة لأنّه جعلها مفعولًا معه؛ أيّ لا ألقِّبه مع السّوأة، أيّ مُقترنًا بالسّوأة. ويحلّل ابن جنّي حمل هذه المسألة على المفعول معه بقول:" ألا ترى أنّك تجد هذا المعنى في المفعول معه تقول: قمتُ وزيدًا فتجد معناه قمتُ مقترنًا بزيد"[٢].

و في المقابل، نحن أمام استعمال لغويّ، والاستعمال اللغويّ لا يرتبط بقيود القاعدة، إذ جاء الاسم المنصوب بعد الواو الَّتي هي بمعنى (مع) في سياقات استعمالية محذوفة العامل، وحذف عامل المفعول معه يجعلنا نحكم على أنّ بعض التّراكيب اللغويّة حُمِلت على بابه دون اكتمال لحدود المفهوم النّحويّ لباب المفعول معه، فربّما تحقُّق العلامات الشكليّة كالاسميّة والنّصب ووجود الواو، جعلت النُّحاة يصنّفون هذا التّركيب في باب المفعول معه، على الرَّغم من افتقارها إلى بعض العناصر المُهمّة كحذف الفعل، وبالتّالي تفتقد دلالتها الشّكليّة لباب المفعول معه.

ومن ذلك ما جاء في كتاب التّنبيه لابن جنّي[٣]، في قول الشّاعر[٤]:

لَعَمْـــرُكَ مـــا مِيْعَـــادُ عَيْنَيْـــكَ والبُكـــا بِـــــدَارَاءَ إلّا أنْ تَهُـــــبَّ جنُـــــوْبُ[٥]

يرى ابن جنّي أنّ (البُكا)، منصوب على أنّه مفعول معه.

---

(١) هذه الحماسيّة رقم(٧)، من باب الأدب، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه، ٦٥٤/٢، وعند أبي تمّام في ديوان الحماسة برواية الجواليقيّ رقم(٤١٩)، ص: ٣٣٣.

(٢) ابن جنّي: التّنبيه، ٦٥٤/٢.

(٣) المرجع السَّابق، ٧٢٤/٢.

(٤) لم أعثر على نسبة لهذا القائل.

(٦) هذه الحماسيّة رقم(٢٨)، من باب النّسيب، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه، ٧٢٤/٢، وعند أبي تمّام في ديوان الحماسة برواية الجواليقيّ، رقم(٥٤٤)، ص:٤١٢.

التّركيب اللغويّ	اسم	منصوب	وجود الواو	وجود الفعل	حقّق الاستعمال اللغويّ
والطَّريقَ	√	√	√	√	√
والسَّوْأَةَ	√	√	√	√	√
والبُكا	√	√	√	×	√

والمفعول معه يختصّ بالمنصوب الواقع بعد (الواو)، فحُمل (البُكا) على باب المفعول معه، على الرَّغم من عدم ظهور الحركة على آخره لانتهائه بالألف، فكان من الطّبيعي أن يكون مجرورًا في حال كون الواو هي العاملة، فلمّا لم تكن (الواو) هي العاملة، فقد كان تخريج الاسم (البُكا)على المفعول معه أو على النّصب، سببُه الفعل.

فهذا الشاهد يُعَدُّ خارجًا على القاعدة اللغويّة، لأنّ نصب المفعول معه لا بدّ من أن يكون بوجود (الفعل) ونُكرّر ما قلناه من أنّ الواو عند النُّحاة لا تعمل النّصب فيما بعدها من الأسماء وإنّما الَّذي يعمل هو الفعل السّابق لهذه (الواو)[1]، إذ إنّ نصب المفعول معه يكون من خلال (الواو).

فبدأ النُّحاة يُخرّجون مثل هذه الأنماط كالتّركيب اللغويّ (والبُكا)، كيّ يخضعوها إلى القاعدة، فجعلوا من القاعدة تفرُّعا يُفضي بالنِّهاية إلى عمل الجار والمجرور، أو الظّرف، أو اسم الإشارة، أو حروف التّشبيه في المفعول معه.

يرى ابن عقيل أنّ حقّ المفعول معه أن يسبقه فعل، ثمّ يُبيّن أنّه قد سُمِع من كلام العرب نصبه بعد (ما) و (كيف) الاستفهاميّتين من غير أن يُلفظ بفعل، نحو:" ما أنت وزيدًا " و"كيف أنت وقصعةً من ثَرِيد " فيثبت في هذه الأداءات المسموعة عن العرب، أنّ النُّحاة قد خرّجوا مثل هذه

(١) ابن السّرّاج: الأصول في النّحو،٢٠٩/١، والزّمخشريّ: المُفصّل، ص:٥٦، والسّيوطيّ: همع الهوامع، ١٧٦/٢.

الأنماط على أنّها منصوبة بفعل مُضمر مُشتقّ من الكون، والتّقدير: ما تكون وزيدًا، وكيف تكون وقصعةً من ثريد، فزيدًا وقصعةً: منصوبان بـ (تكون) المُضمرة.

إذن هذا التّخريج والتّأويل قد ينطبق على التّركيب اللغويّ: (والبُكا) أيّ أنّه مفعول معه بفعل مُضمر مُشتقّ من الكون، فيمكن لنا أن نؤوّل ذلك من وجهة نظر النّحويّين بـ: كيف تكون عينيك والبُكا.

لا بُدّ من أن نُدرك أنَّ اللغة تُنتج مثل هذه الأداءات، غير المتوافقة مع قواعد مصنوعة، لكنّ النُّحاة يبحثون عن إخضاع مثل هذه الأداءات إلى القاعدة، فهي مُحاولات الوصول إلى القاعدة، فابن اللغة حين يؤدّي كلامَه وجُمَلَه، ينتج أداءات تتوافق غالبًا والنّظام اللغويّ الكامن في الذّهنيّة اللغويّة وبأسلوب تلقائيّ، هي في الظّاهر خارجة على قواعد النُّحاة ولكنّها في حقيقة الأمر هي نموذج حقيقيّ تعكس الأسلوب اللغويّ المتّبع في الاستعمال.

هذه الأداءات اللغويّة منها ما يخضع إلى القاعدة النّحويّة المعياريّة المقيسة فيمثّل تركيبًا قواعديًّا مُتكاملًا كما قلنا في المثال الأوّل وهو(استوى الماءُ والخشبَةَ)، والمثال الثّاني وهو(لو تركت النّاقة وفصيلَها)، وهو مثال مُمكن الاستعمال لامتلاكه العلامة الشّكليّة الّتي أجمع النّحاة على وجودها، ومنها ما يخضع إلى قانون اللغة الّتي تسير بفطرتها، كما جاء عند ابن جنّي.

فالتّركيب اللغويّ الأوّل من الجدول وهو(والطَّريقَ)، مثال مصنوع في قول ابن عقيل[1]:

يُنْصَبُ تالي الوَاْوِ مفعُولا مَعَهُ في نَحْوِ " سِيْرِيْ والطريقَ مُسْرَعَةً

(١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ٢٠٢/٢.

فقد اشتمل على العلامات الشّكليّة: كالاسميّة، والنّصب، ووجود واو المعيّة، والفعل، وهذا التّحليل ينطبق على النّمط الثّاني من الجدول نفسه(والسَّوأةَ).

وننوّه إلى التّركيب اللغويّ(البُكا)، ما الحالة الّتي ينتمي إليها؟! إذ انتهاء الاسم بحرف الألف الَّذي لا يقبل الحركة، يجعلنا نحكم على أنّ وجوهًا إعرابيّة كثيرة لها، منها الوجه المُحتمل وهو أن تكون منصوبة دون أيّ علامة تظهر عليها.

فالتّراكيب الَّتي ذُكرت نحو(سربالًا والبُكا) أسماء منصوبة بأفعال مُقدّرة، والتّركيب اللغويّ (سربالًا)، فقد جاء منصوبًا باسم الإشارة (هذا) وهو الاحتمال الثّاني الَّذي أجازه أبو عليّ الفارسيّ حين قال أنّ (سربالًا) منصوب على أنّه مفعول معه من (مطويّا) ويجوز أن يكون مفعولًا معه من (هذا) [1].

ولا نعرف ما الحالة الَّتي ينتمي إليها اسم الإشارة (هذا) غير أنّه اسم إشارة مبنيّ لا يقبل الحركة، فكيف يكون (هذا) عاملًا للنّصب؟، وهذه التّراكيب لا سبيل إلى تصنيفها ضمن المفعول معه، لكنّ النُّحاة استندوا في ذلك إلى العلامات الشّكليّة.

فلمّا نظر النُّحاة في مثل هذه الأنماط وجدوا أنّ المفعول معه من أقرب الأبواب النّحويّة إعرابًا لمثل هذه الأنماط استنادًا إلى وجود الواو والاسميّة وظهور حركة الفتحة الَّتي نصّ اللغويّون على أنّها الحركة الخفيفة المُستحبّة والَّتي لا تُعَدُّ علمًا على المفعوليّة، فالنُّحاة دومًا يسعَوْن إلى القاعدة، وما خرج على القاعدة، عاد بجهودهم إلى القاعدة بطريقة التّأويل والإخضاع المُستند إلى العلامات الشّكليّة.

---

(١) يُنْظر، ابن مالك: شرح الكافية الشّافية، ٦٨٩/٢.

وبعد فالمفعول معه اسم منصوب يتلو واو المُصاحبة (الواو الَّتي بمعنى مع)، وهو تعريف شكليّ محض، يرتكز إلى الحركة الإعرابيّة، والدّلالة غير الجوهريّة في جانب مجيئه بعد واو المعيّة، ولا يرتكز إلى المعنى، فاهتمّ النُّحاة بوظيفته في التّركيب وغيرها من مسائل، والمفعول معه ليس من الأساليب الشّائعة كثيرًا في اللغة العربيّة، وهذا يشير إلى أنّ اللغة لم تكُن تعتمد عليه كثيرًا، إلَّا في مواضع قليلة يحتاج إليها المعنى المُراد أداؤه، وهو أمر تركيبيّ وظيفيّ[١].

(١) يُنْظر، يحيى عبابنة: النّحو العربيّ المُقارن، ص:٢٢٢-٢٢٣.

٣,١,٢ المفعول فيه: الظَّرْف

ورد في لسان العرب" ظرف الشّيء: وعاؤه ، والجمعُ ظروف، ومنه ظروف الأزمنة والأمكنة. والظّرف وعاء كلّ شيء، حتى إنَّ الإبريق ظرف لما فيه، والصّفات في الكلام الَّتي تكون مواضع لغيرها تسمُّى ظُروفًا من نحو أمام وقدّام وأشباه ذلك، تقول خلفك زيد، إنّما انتصب لأنّه ظرف لما فيه وهو موضع لغيره، والخليل يسمّيها ظروفًا، والكسائيّ يسمّيها المَحَالّ، والفرّاء يسمّيها الصّفات، والمعنى واحد"[١].

وهذه دلالته اللغويّة، أمّا إذا نظرنا من حيث الاصطلاح فإنّنا سنجد أنّ المفعول فيه" ليس كلّ اسم من أسماء الزّمان، أو المكان على الإطلاق، بل الظّرف منها ما كان مُنتصبًا على تقدير (في) واعتباره بجواز ظهورها معه، فتقول: قمت اليوم، وفي اليوم"[٢].

وقد سمّاه سيبويه (باب ما ينتصب من الأماكن والوقت، وذلك لأنّها ظروف تقعُ فيها الأشياء وتكون فيها، فانتصب لأنّه موقوع فيها، ومَكُونٌ فيها، وعمل فيها ما قبلها[٣]، وجاء الظّرف بنفس المفهوم عند الأخفش فقال: الظّرف هو ما يكون فيه الشّيء[٤].

إنَّ الوظيفةَ المعنويّة للمفعول فيه تمثّلت في معنى الاحتواء، وما هو إلَّا وعاء للزّمان أو للمكان فكما يقول الزّجّاجيّ: "فشُبِّهتَ بالظّروف المُحتوية للأشياء المُشتملة عليها"[٥].

---

[١] ابن منظور: لسان العرب، مادّة (ظرف)، ٢٢٩/٩.

[٢] الكفويّ: الكلّيّات، ١٦٦/٣.

[٣] سيبويه: الكتاب، ٤٣/١.

[٤] الأخفش، أبو الحسن: معاني القرآن، تحقيق: فائز فارس، الكويت، ط٢، ١٤٠١هـ/١٩٨٢م، ص:٤٩.

[٥] الزّجّاجيّ: الجُمل في النّحو، ص:٣١٦.

والمفعول فيه يختصُّ بالشّيء الَّذي فُعِل فيه فعل مذكور لفظًا أو تقديرًا[١] والظّرف ما كان للشّيء، ومن هنا تُسمَّى الأواني ظُروفًا لأنّها أوعية لما يُجعل فيها، وكذلك فإنّ الزّمان والمكان يُسميّان ظروفًا لأنّ الأفعال تُجعل فيها، فصارت كالأوعية لها، ولذلك قيل لها ظروف[٢].

وأودّ أن أُشير إلى بعض أشكال الخروج على القاعدة في بعض الشّواهد، كتمهيد للدّخول في مُعالجة الشّواهد الخارجة على القاعدة في كتاب التّنبيه لابن جنّي، لنتوصّل إلى أنّ هذه الشّواهد الَّتي وُصِفت بأنّها من الشّاذّ ما هي إلَّا شكل من أشكال الاستعمال اللغويّ الَّذي نطق به العرب قبل مرحلة التّقعيد، وما هي إلَّا قواعد ذهنيّة يستطيع ابن اللغة أن يتجاوزها ويأتي بأداءات لُغويّة مُخالفة لما جاء عنده من قواعد ذهنيّة، فابن اللغة والشّاعر تحديدًا لم يكن مُلزَمًا بهذه القواعد الذّهنيّة، لأنّها لم تكن مُمنهجة بأسلوب علميّ لديه.

فالأولى في الظّرف إذا تجرّد من التّعريف أن ينوّن ويُعرب، واستُثْنِيَ من ذلك الظّرف المُركّب، نقول: فلان يزورنا صباحَ مساءَ، ففي هذه الحالة يُبنى على الفتح ولا يتصرّف، كما في قول الشّاعر: [٣].

وَمَـــنْ لا يَصْـــرِفِ الواشـــينَ عَنْـــهُ صـــباحَ مَسَـــاءَ يُضْـــنُوهُ خَبَـــالا

فالشّاهد: صباحَ مساءَ، ظرفان قد بُنيَا على الفتحَ وصارا بمثابة خمسة عَشَر.

وفي قول الشّاعر[٤]:

آتٍ الـــرّزَق يَـــوْمَ يَـــوْمَ فَأَجْمِـــلْ طَلَبًـــا وَابْـــغِ لِلْقِيَامَـــةِ زَادا

---

[١] الجُرجانيّ: التّعريفات، ص:٢٢٠.

[٢] ابن يعيش: شرح المُفصّل، ٤١/٢.

[٣] السّيوطيّ: همع الهوامع: والشّاهد بلا نسبة عنده.

[٤] الشّاهد بلا نسبة في، السّيوطيّ: همع الهوامع١٣٤/٢.

نجد الشّاهد الظّرف: يومَ يومَ، مُجرّدًا من الألف واللام ولم يتصرّف فبقي مبنيًّا على الفتحَ وصار بمثابة المُركّب خمسةَ عَشَرَ ولكن إذا أُضيف الصّدر إلى العجز في هذا الشّكل التّركيبيّ للظّرف فإنّه يتصرّف في هذه الحالة، ومن ذلك قول الشّاعر الفرزدق[١]:

ولَـــوْلاَ يَـــوْمُ يَـــوْمٍ مـــا أَرَدْنَـــا جَـــزَاءَكَ والقُـــرُوض لَهَـــا جَـــزَاءُ

نجد أنّ الظّرفين قد تصرّفا الأوّل بالضّمّ، والثّاني تصرّف بتنوين الكسر وهناك حالة يتصرّف فيها الظّرفان إذا ما عُطِفا، وقد تصرّف الظّرف بسبب عدم تركيبه، فأصبح مُضافًا أو مَعطوفًا كما جاء عند الشّاعر جرير[٢]:

مَـا بَـالُ جَهْلِـكَ بَعْـدَ الحِلْـمِ وَالـدِّيْنِ وقَـدْ عَـلَاك مَشِـيْبٌ حِـيْنَ لا حِـيْنِ

فهناك ظروف بُنيت والأصل فيها أن تُصْرَف بسبب تركيبها وظروف تصرّفت، وظهرت عليها العلامات الإعرابية لأنَّ تركيبها قد انتفى عنها.

التّركيب اللغويّ	مجرّد من أل	مُتصرّف / أُعرب	غير مُتصرّف	حقّق الاستعمال اللغويّ
صباحَ مساءَ	√	×	√	√
يومَ يومَ	√	×	√	√
حينَ حينٍ	√	√	×	√
يومُ يومٍ	√	√	×	√

هذه أساليب لغويّة صدرت من أبناء اللغة وتُشير إلى قانون اللغة الَّذي يحكم أبناءه بلا وعي منهم، وهذا القانون قد ارتبط بالاستعمال اللغويّ، ولم يكن في البال التّقعيد، فَنَطَقَ العرب بتراكيب نحويّة وممّا يمليه عليهم ذهنُهم، وأحيانًا يخرجون على ما أملى عليهم ذهنهم، وهذا راجع إلى الذّوق، فلم تكن هذه القواعد الذّهنيّة مُلزمة لهم، فكانوا يخرجون عنها، إذ لم تثبت لديهم فكرة

---

[١] الشّاهد عند سيبويه: الكتاب، ٥٣/٣، ولم أجِدْهُ في ديوان الفرزدق.

[٢] الشّاهد لجرير: ديوان جرير، ص: ٤٨٤، وانظر الشّاهد، السّيوطيّ: همع الهوامع، ١٣٤/٢.

الالتزام بالقواعد الذّهنيّة، لأنّها لم تثبت بوصفها منهجًا علميًّا يجب الاقتداء به، فيقف النُّحاة أمام هذه الشّواهد موقفًا ثابتًا ليحفظوا قانون القاعدة الَّتي جاءوا بها، فهي شواهد شاذّة وخارجة على قواعدهم.

والقاعدة ترى أنّ العامل في المفعول فيه هو الفعل، إذ الفعل هو النّاصب له، والأصل في (إذا) أن تليها جملة فعليّة، ومن الشّواهد الَّتي جاءت موافقة على هذه القاعدة عند ابن جنّي[١] ما جاء في قول الشَّاعر:[٢]

سَـــــلِيْلَةُ ســـــابِقَيْنِ تناجَلاهـــــا إذا نُسِـــــبَتْ تَضَـــــمَّنَهَا الكُـــــرَاعُ[٣]

فهذا الشّاهد ممَّا جاء مُوافقًا للقاعدة وهو دخول (إذا) على جملة فعليّة فعلها مضارع. غير أنّه قد جاء عند ابن جنّي في كتاب التّنبيه [٤] أنّ الظّرف (إذا)، لم يدخل على جملة فعليّة، كما في قول الشّاعر[٥]:

فهـــلاَّ أَعَـــدُّوني لِمِثْلِـــي، تَفاقَـــدُوا إذا الخَصْـمُ أَبْـزَى مائِـلُ الـرَّأْسِ أَنْكَـبُ[٦]

---

[١] ابن جنّي: التّنبيه، ١/ ٢٠٨.

[٢] عُبيدة بن ربيعةَ بن قحفان بن ناشرة بن سيّارة بن رزام بن مازن. يُنْظر، ديوان الحماسة لأبي تمّام برواية الجواليقي، تحقيق: عبد المنعم أحمد صالح، ص:٦٦.

[٣] هذه الحماسيّة رقم(٣٨)، من باب الحماسة، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه، ٢٠٨/١، وعند أبي تمّام في ديوان الحماسة برواية الجواليقيّ، رقم(٤٩)، ص:٦٦. وجاءت الرّواية عنده بـ (يَضُمُّهُمَا)، بدلًا من (تَضَمَّنَهَا).

[٤] ابن جنّي: التّنبيه، ٢١١/١.

[٥] مُرّة بن عدّاء الفقعسيّ. يُنْظر، الخطيب التّبريزي: شرح ديوان الحماسة لأبي تمّام، ١٦٣/١.

[٦] هذه الحماسيّة رقم(٤٠)، من باب الحماسة، لابن جنّي، في التّنبيه، ٢١١/١، وعند أبي تمّام في ديوان الحماسة برواية الجواليقيّ، رقم(٥١)، ص:٦٨. ويُنْظر، الخطيب التّبريزيّ: شرح ديوان الحماسة لأبي تمّام، ١٦٣/١.

ففي هذا البيت جاء الظّرف (إذا) متلوًّا باسم دون أن يقدّر له فعل يليه، والنّاصب للمفعول فيه: (إذا) عند النُّحاة، هو الفعل الواقع ظاهرًا[١] فيذكر السّيوطيّ أنَّ (إذا)، تُضاف أبدًا إلى جملة صدرها فعل[٢]، وما نراه في هذا الشّاهد، مُخالف لما جاء عليه النُّحاة، من دخول (إذا) على جملة فعليّة، إذ إنّ الدّليل على ظرفيّتها هو الفعل العامل فيها لأنّه هو النَّاصِبُ لها.

لكن الَّذي أمامنا يُبيّن أَنَّ الاستعمال اللغويّ قد أتاح للظَّرف (إذا) دخولها على جملة اسميّة إذ ليس هناك ما يحكم الاستعمال اللغويّ إذا أراد الشّاعر أن ينطق على طبيعته وسجيّته، دون تكلّف القاعدة. أو أن يرتِّب كلامه حسب ما تمليه عليه القاعدة وقوانينها وهذا ما هو إلَّا مظهر من مظاهر الخروج على قواعد النُّحاة، فالقاعدة الذّهنيّة عند المُتكلِّم هي الَّتي سيطرت على خروج مثل هذه الأداءات وليس قاعدة النُّحاة المعياريّة.

فكما أنّ (إذا) تدخل على الأفعال، فإنّها كذلك تدخل على الأسماء، ولكن دخولها على الأفعال ازداد قوّة فكان هو الأكثر الغالب عندما جمع النُّحاة المادّة، لذلك قالوا إنّ ارتباطها بالفعل أقوى من ارتباطها بالاسم، فقوي ارتباط (إذا) مع الأفعال وضَعُفَ ارتباطها مع الأسماء، وبعد مجيء التّقعيد، أبْعَدَ النُّحاة هذا الأداء اللغويّ خارج القاعدة.

---

[١] السّيوطيّ: همع الهوامع، ١٣٤/٢.

[٢] المرجع السّابق، ١٣١/٢.

ومن الشّواهد الَّتي حُملت على الشُّذوذ أيضًا ما جاء عند السّيوطيّ[١] في قول الشّاعر[٢]:

إذا بَـــــاهِلِيٌّ تَحْتَـــــهُ حَنْظَلِيَّـــــةٌ لَـــهُ وَلَـــدٌ مِنْهـــا فَـــذَاكَ المـــذَرَّعُ[٣]

وفي هذا البيت دليل على مجيء (إذا) في صدر الجملة الاسميّة دون أن يقدّر لها فعل يليها، والتّقدير عن ابن هشام:" إذا كان باهليٌّ، وقيل: حنظليّة فاعل باستقرّ محذوفًا، وباهِليٌّ عنده فاعل بمحذوف يُفسّره العامل في حنظَّلية"[٤].

وهذا مظهر آخر من مظاهر الخروج على القاعدة النّحويّة، فكان هدف ابن اللغة أن يكون قادرًا على إيصال المعنى من خلال لغته الَّتي يحتكم إليها، دون أن يحتكم إلى القاعدة المصنوعة.

وقد جاء الظّرف (إذا) في كلام الله تعالى في موضع نصب بعد دخوله على جملةٍ اسميّة. في قوله تعالى: { إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ }[٥]، فذكر السّيوطيّ أَنَّ (إذا) قد يليها اسم بعده فعل فيقدّر قبله فعل يفسّره الفعل بعد الاسم فذكر الآية:" { إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ }[٦]. ويرى النّحّاس أَنَّ (إذا) في موضع نصب، ثمّ يضع تقديرًا لخروجها على القاعدة، فيقول: "المعنى اذكُروا إذا السَّماء انشقّت"[٧].

---

[١] السّيوطيّ: همع الهوامع ١٣٢/٢.

[٢] الفرزدق، همّام بن غالب: ديوان الفرزدق، شرح وضبط وتقديم: علي فاعور، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٨٧م، ص:٣٥٩. وورد هذا الشّاهد عند المُبرّد، يُنْظر، المُبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد: الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: ناصر محمدّي محمد جاد، القدس للنّشر والتّوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٩٧م، ص:٣٧٦، ويُنْظر، ابن هشام: مُغني اللبيب، ١٥٩/١.

[٣] الفرزدق، هشام بن غالب، ولد في خلافة سيّدنا عمر رضي الله عنه، ومكث يقول الشعر ٦٤ سنة، قيل: لولا شعر الفرزدق؛ لذهب ثلث لغة العرب. يُنْظر ترجمة الشّاعر، ابن هشام: مُغني اللبيب، ٤٧/١.

[٤] ابن هشام: مُغني اللَّبيب،١٥٩/١.

[٥] سُورة الانشقاق، آية:١.

[٦] السّيوطيّ، همع الهوامع، ٢/ ١٣٢.

[٧] أبو جعفر النّحّاس: إعراب القرآن، ٦٦١/٣.

التّركيب اللغويّ	العامل (الفعل)	حقّق الاستعمال اللغويّ
إذا نُسِبَتْ	√	√
إذا الخصمُ	×	√
إذا باهليٌّ	×	√
إذا السّماء	×	√

يُمثّل الأداء الأوّل تركيبًا قواعديًّا مُتكاملاً لامتلاكه العلامات الشّكليّة فهي في موضع نصب، وأهمّ من ذلك أنّها لزمت الإضافة إلى جملةٍ صدرها فعل، وعلى ذلك فقد حقّقت الأفضليّة الاستعماليّة والأفضليّة النّحويّة أمّا الأمثلة الأخرى فقد افتقدت أهمّ علامة للمفعول فيه وهي إيلاؤها إلى جُمَلٍ اسميّة وهذا الإيلاء جعل النُّحاة يُفسّرون خروج كل هذه الأداءات على قواعدهم، فقدّروا فعلًا بعد (إذا) يفسّره الفعل بعد الاسم الَّذي يلي (إذا) ولكيّ تعمل (إذا) عمل الظّرف، كان لا بُدَّ من فعل بعدها يكون سببًا في نصبها، فكما قال السّيوطيّ:" ناصبها، الفعل في جوابها"[١]، فأين الفعل الَّذي نصب (إذا)؟، فكان لا بُدّ من التّفسير والتّقدير لأحكام هذه الأنماط في قاعدة المفعول فيه (الظّرف).

فهذا الأداء الَّذي جاء في قول الله تعالى، بعيد عن القاعدة وهو مظهر من مظاهر الخروج الَّذي جاء به القرآن الكريم تأكيدًا لما جاء في كلام العرب من خروج على القواعد الذّهنيّة لديهم، وهذه التّأويلات والتّفسيرات النّحويّة ما هي إلَّا سبيل للدّخول في حيّز القاعدة الَّتي صنعها النُّحاة، فنحن على علم بأنّ كلام الله تعالى جاء مُوافقًا لكلام العرب.

فقد دخلت (إذا) على الأسماء ولم تدخل على الأفعال ولا يمكن لنا أن نخطّئ شاعرًا ظلَّ يقول الشّعر أربعة وستّين عامًا، فكما قيل لولا الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب.

---

[١] السّيوطيّ: همع الهوامع، ١٣٤/٢.

فكان لا بُدَّ بالنُّحاة أن يسيروا وفق ما تريده اللغة لا وفق ما يريدون هم من اللغة، فاللغة أكبر من أن نحصرها بقاعدة، أو أن نخرج بتفرّعات على القاعدة كما فعلوا.

والظّروف الزّمانيّة والمكانيّة منها ما يأتي مُلتزمًا النَّصب دائمًا فلا يُسْمَع منه إلَّا قليل قد تصرّف، ومن ذلك الظّرف: (عَوْضُ) فقد سُمِعت بعض الأداءات اللغويّة عن العرب بالتّصريف، فجاء في كتاب التّنبيه لابن جنّي[١] أنّ الظّرف (عَوْض) قد أُعرب كما في قول الشّاعر الفِند الزَّمَّاني[٢]:

ولَـــــولا نَبْـــــلُ عَـــــوْضٍ فـــــي حُظَبَّـــــــــــايَ وأَوْصَـــــــــــالِي[٣]

لقد علَّل ابن جنّي تصرُّف الظَّرف (عَوَض) بأنّه من باب الضّرورة الشّعرّية فيقول:" وأمّا إعرابه إيّاه فإنّه اضطرّ إليه كما يضطرّ الشّاعر إلى صرف ما لا يتصرّف، وهو مبنيّ على الضّمّ والفتح جميعًا كـ(حيثُ)، ويُكمل قائلًا: وإنّما بُنيتِ من حيثُ تُبنى إذ وإذا ولدى ونحو ذلك[٤].

ومن جانب آخر، فإنّ (عَوْضُ) قد جاء ظرفًا في كلام العرب ولم يتصرّف وهذا ما جاء عند ابن جنّي في التنبيه[٥]، في قول الشّاعر الأعشى[٦]:

رَضِـــيْعَيْ لِبَـــانٍ خَـــدْيَ أُمٍّ تَقَاسَـــمَا

بِأَسْـــــحَم داجٍ عَـــــوْضُ لا نتَفَـــــرَّقُ

---

[١] ابن جنّي: التّنبيه، ٣٧٥/١.

[٢] الفند الزَّمَّاني شهل بن شيبان. يُنْظر، ديوان الحماسة لأبي تمّام برواية الجواليقيّ، تحقيق: عبد المنعم احمد صالح، ص:٦٦٧.

[٣] هذه الحماسيّة رقم(١٠٧)، من باب الحماسة، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه، ٣٧٥/١، وعند أبي تمّام في ديوان الحماسة براوية الجواليقيّ، رقم(١٧٧)، ص:١٥٤.

[٤] ابن جنّي: التّنبيه، ٣٧٥/١.

[٥] المرجع السّابق، ٣٧٦/١.

[٦] الأعشى، ميمون بن قيس: ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق: محمّد محمّد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة، ١٩٨٠م، ص:٢٥٥.

جاء (عَوْضُ) في البيت ظرفًا مبنيًّا، كما ورد عند ابن جنّي في التّنبيه، وهو ظرف لعموم المستقبل، وهو من الظّروف المبنيّة والّتي لا تستعمل إلّا ظرفًا[١].

ويكون بناؤه على الضّمّ (كقبلُ)، أو على الكسر (كأمسِ)، أو على الفَتَح (كأينَ)[٢].

وقد ذكر ابن هشام هذا البيت، ليستشهد على مجيء (عوضُ) ظرفًا للزّمان المستقبل، مبنيًّا على الضّمّ في محلّ نصب، ويقول: هو هُنا بمعنى: أبدًا، تقول: لا أُكَلِّمْكَ عَوْضُ يا فتى؛ أيّ: لا أُكَلِّمكُ أبدًا، وذكر أنّ الزّمان سُمّي عوضًا؛ لأنّه كلّما مضى جزء منه عَوَّضه جزء آخر[٣]، وهو قريب لما ذكره ابن جنّي من تسمية الدَّهر(عَوْضَ)؛ لأنّه من التّعويض، فيقول:" وذلك أنّه كُلَّما مضى جزء من الدّهر خَلَفَهُ آخر من بعده، فكان الثّاني كالعِوَض من الأوّل"[٤].

نجد أنّ هناك أداءات لُغويّة وافقت القاعدة وأداءات أخرى خرجت عليها، وهذا التّوافق أو الخروج ما هو إلّا نتيجة الاستعمال اللغويّ الّذي يُمثّل انعكاسًا لما عليه اللغة، دون أن يدرك ابن اللغة أنّ هناك قوانين تتحكَّمُ بأداءاته.

فنحن هُنا أمام استعمالين لغويّين صدرا عن العرب وعمَّن هم موثوق بفصاحتهم كالأعشى مثلا، فمسألة تحقيق شروط القواعديّة جاءت مُتحقِّقة في أداءات وغير مُتحقِّقة في أداءات أخرى ولكن مسألة الاستعمال اللغويّ تبقى مُتحقّقة في جميع الأداءات اللغويّة الصّادرة عن أبناء اللغة، فلا يمكن أن نردَّها أو نخطّئها ويمكن أن نوضّح ذلك بالجدول الآتي:

---

[١] السّيوطيّ: همع الهوامع، ٢/ ١٥٦– ١٥٧.

[٢] ابن هشام: مُغني اللبيب، ٢٤١/١.

[٣] المرجع السّابق، ٢٤١/١ وجاء عنده: تحالفا بدلًا من تقاسما واختلاف الرّواية لا يُؤثّر في موطن الشّاهد.

[٤] ابن جنّي: التّنبيه، ٣٧٥/١.

التّركيب اللغويّ	جاء ظرفًا	مُتصرّف	حقّق الاستعمال اللغويّ
عَوْضُ	√	×مبنيٌّ	√
عَوْضٍ	×	√	√

إنَّ المتأمّل في شواهد هذه المسألة، سيجد أنَّ هناك أداءات توافقت مع القاعدة وأداءات أخرى خرجت على القاعدة.

فالأداء الأَوَّل الوارد في الجدول قد أعطى المفعول فيه حقّه في عدم التّصريف، فلا يستعمل إلى ظرفًا وهو من الظّروف المبنيّة كما جاء عند السّيوطيّ كالظّرف (أبدًا)[١].

وأمّا الأداء الثّاني وهو الشّاهد الَّذي يُمثَّل خروجًا على قواعد النُّحاة، فإنّه قد أُعرِبَ بسبب إضافته والَّتي هي من خصائص الأسماء[٢].

فكان هذا الأداء الفرديّ مُسايرًا للأداءات الأعمّ والأشيع، ولكن في مرحلة التّقعيد اللغويّ، أُبْعِدَتْ هذه الأداءات الفرديّة القليلة، وبقيت الأداءات الكثيرة، فالقاعدة أخذت كلّ ما كان كثيرًا، وأمّا القليل، فقد وُجِدت له التّفسيرات النّحويّة.

هذا يجعلنا نستنتج أَنَّ النُّحاةَ قد بنوا أحكامهم، وأسّسوا قواعدهم باستقراء ناقص لكلام العرب، الأمر الَّذي أدّى إلى وجود أداءات نحويّة خارجة على قواعدهم، فكانت الضّرورة الشّعريّة، والشّذوذ، والنّادر، والخارج على القاعدة، من المُسمّيات النّحويّة الَّتي أطلقها النُّحاة بسبب هذه الأداءات.

إنَّ هذه الأداءات الَّتي مثّلت خروجًا على القواعديّة تُشير بالدّرجة الأولى إلى مرحلة مُبكِّرة من الاستعمال اللغويّ لمثل هذه الظّروف، قبل مرحلة التّقعيد واستقرار القواعد، فابن اللغة ينطق وفق ما يراه مناسبًا لكلامه، في حين نرى أنّ النُّحاة يريدون خضوع اللغة لقوانينهم، ونحن نعلم أنَّ

---

[١] السّيوطيّ: همع الهوامع، ٢/ ١٥٧.

[٢] المرجع السّابق، ٢/ ١٥٧.

اللغة لا سُلطان عليها، ثمّ إذا تمرّد شيء من الأداءات اللغويّة، يجب أن تخضع للقاعدة ولو بشكل من الأشكال، فَتُفَسَّر وتُؤَوَّل، ومن ثمّ يتمّ إقحامها في القاعدة المصنوعة، وهذا النّوع من الأداءات، ما هي إلَّا نماذج من الخروج على القاعدة.

فيعلّل ابن جنّي خروج مثل هذه الأنماط اللغويّة بأنّه من باب الضّرورة الشّعريّة، فيقول: "وأمّا إعرابه إيّاه فإنه اضْطُرَّ إليه كما يضطرّ الشّاعر إلى صرف ما لا يتصرّف، وهو مبنيّ على الضّمّ والفتح جميعًا كحيثُ، وإنّما يُبنى من حيث تُبنى إذا وإذ ولدى ونحو ذلك"[١].

نجد أنَّ الضّرورة الشّعريّة الَّتي لجأ إليها ابن جنّي ما هي إلَّا مخرج منه لقبول مثل هذه الأنماط الخارجة على قوانين النُّحاة، فلا يمكن تخطئة هذه الأنماط أو رفضها، فكان لا بُدَّ من ردّها إلى القاعدة بتقديرات صناعيّة. والهدف من ذلك كما يرى بعض المُعاصرين[٢] هو إسباغ صفة الاتّساق على العلاقة بين هذه التّراكيب المُخالفة والقواعد نفسها وبهدف إدراجها – آخر الأمر – في قوالب هذه القواعد.

فالنُّحاة ذكروا الأعمّ الأشيع من تلك القواعد وباقي الأداءات اللغويّة ذهبت إلى مجال آخر هو الخروج على القاعدة، وربّما هناك أداءات اندثرت بسبب تجاهل النُّحاة لها.

---

[١] ابن جنّي: التّنبيه، ١/ ٣٧٥.

[٢] أبو المكارم، عليّ: أصول التّفكير النّحويّ، دار غريب، القاهرة – مصر، ط١، ٢٠٠٦، ص:٢٣٢.

٤,١,٢ المفعول لأجله

لا تختلف تعريفات النُّحاة لهذا المصطلح قديمًا وحديثًا فيما بينها، وأشارت الدّراسات اللغويّة الحديثة إلى أنّ المفعول لأجله قد أُطلقت عليه مصطلحات عدّة[١].

والمفعول لأجله أو المفعول من أجله أو المفعول له، فلا خلاف فيها، ولم يستعمل سيبويه أيًّا من هذه المصطلحات، وإنَّما هي من مصطلحات المتأخّرين عنه، إذ استعمل سيبويه مصطلحات وصفيّة تفسيريّة للتّعبير عن مفهوم المفعول لأجله، نحو: الموقوع له، وما انتصب من المصادر؛ لأنّه عذرٌ لوقوع الفعل، فيقول: " هذا باب ما ينتَصِبُ من المصادر لأنّه تفسير لما قبله لِمَ كان، وليس بصفة لما قبله، ولا منه، فانتصب كما انتصب درهم في قولك: عشرون درهمًا، وذلك قولك: فعلتُ ذاك حذارَ الشّر، وفعلت ذلك مخافةَ فلان وادّخار فلان"[٢]، فهذا التّعريف يُمثِّلُ علّة الإقدام على الفعل، وذلك قولك كذا مخافة الشّرّ وادّخار فلان وضربته تأديبًا له وقعدت عن الحرب جُبنا وفعلت ذلك أجل كذا[٣].

فتوصّل النُّحاة في تعريفهم للمفعول لأجله إلى أنّه علّة الإقدام على الفعل، وهو جواب لِمَهْ[٤]، وهو المصدر المُفهم علّة، المُشارك لعامله: في الوقت، والفاعل، نحو:" جُد شكرًا"[٥]، وإنّما يُذكر المفعول له لأنّه عذر وعلّة لوقوع الفعل[٦].

---

(١) يحيى عبابنة: تطوّر المُصطلح النّحويّ البصريّ، ص:١١٠.
(٢) سيبويه: الكتاب، ٣٦٧/١.
(٣) الزّمخشريّ: المُفصّل، ص:٦٠.
(٤) ابن يعيش: شرح المُفصّل، ٥٢/٢.
(٥) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ١٨٦/٢.
(٦) ابن جنّيّ: اللمع في العربيّة، ص:٥٨.

والمفعول لـه لا يكون إلَّا مصدرًا، ويكون العامل فيه من غير لفظه[١]، وهو فعل غير مشتقٌّ منه نحو : جئتك مخافةً (فجئتك)، غير مشتقّ من (مخافة)[٢].

ومن بعد هؤلاء النُّحاة استعمل ابن جنّي مصطلح المفعول له كما ذكرنا من قبل تحت باب أسماه المفعول لـه، وذلك بقوله:" اعلم أنّ المفعول لـه لا يكون إلَّا مصدرًا، ويكون العامل فيه من غير لفظه، وإنّما يُذكَر المفعول له، لأنّه عذر لوقوع الفعل، تقول زرتك طَمَعًا في برِّك[٣]، وقد ذكره في كتابه الخصائص تحت فصل (في التَّقديم والتَّأخير) فيقول:" ويجوز تقديم المفعول لـه على الفعل النّاصبه؛ نحو قولك: طمعًا في برِّكَ زُرتك ورغبةً في صِلتك قصدتك)[٤].

ثمّ نلحظ أنّ المتأخّرين استعملوا مصطلح المفعول لـه، ليسره ولسهولته، فشاع واشتُهر عندهم، أمثال: أبي البركات الأنباريّ[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن عقيل[٧].

إذن نستنتج من جميع ما ذُكِر، الشّروط الخاصّة بالمفعول لأجله، الَّتي تُمثّلُ أُسس القاعدة الَّتي بُنِيَ عليها المفعول لأجله، فهو مصدر والعامل فيه فعل غير مُشتقّ منه وأنّه مُفهم للتّعليل، أيّ يُبيّن سبب ما قبله، ويجب أن يشارك عامله في الوقت والفاعل، فلو قلت: لازمتُ البيت؛ استجمامًا، وزرتُ المريض؛ اطمئنانًا عليه، لكان زمن الاستجمام وفاعل الاستجمام هو زمن ملازمة البيت وفاعلها، وزمن الاطمئنان وفاعله، هو زمن زيارة المريض وفاعلها[٨]، وحكم المفعول لـه النّصب،

---

(١) ابن جنّي: اللمع في العربيّة ، ص:٥٨.
(٢) ابن السّرّاج: الأصول في النّحو، ٢٠٦/٢.
(٣) ابن جنّي: اللمع في العربيّة، ص:٥٨.
(٤) ابن جنّي: الخصائص، ٣٨٣/٢.
(٥) الأنباريّ: أسرار العربيّة، ص:١٨٦ .
(٦) ابن يعيش: شرح المُفصَّل، ٥٢/٢.
(٧) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ١٨٦/١.
(٨) يُنْظر، عبّاس حسن: النّحو الوافي،٢٣٧/٢

إن وُجدت فيه هذه الشّروط الثّلاثة وهي المصدريّة وإبانة التّعليل، واتّحاده مع عامله في الوقت والفاعل[١]، وإنْ فُقِدَ شرط من هذه الشّروط وجب جرّه بحرف التّعليل، وهو (اللام) أو (من) أو (في) أو (الباء).

فهذه الأنماط الَّتي أُنتِجت ليست بالضّرورة أنْ تكون مُنتمية انتماءً حقيقيًّا للباب النّحويّ (المفعول لأجله)، إذ ظهرت في باب المفعول لأجله أنماط لا يمكن إثبات دلالة المصدريّة فيها، وجاءت أنماط أخرى لم تكن مُفهمة للتّعليل، وأخرى جاء فيها المفعول لأجله، يَحْمِلُ العلامات الشّكليّة فكانت هذه العلامات مُسَوِّغًا دَفَع النُّحاة إلى حملها عليه، فكان من العلامات الشّكليّة حركة الفتحة على نهايات هذه الأنماط المنصوبة، ونحن على علم، بأنّ الفتحة علم المفعوليّة عند النُّحاة[٢]، فكان هذا تقديرًا منهم لأنّها في النّهاية تحقيقٌ لأهدافهم؛ منها: تسويغ الحركة الإعرابيّة، وتحقيق عناصر الإسناد.

إذن المعيار الَّذي اعتمده النُّحاة في تحديد مفعوليّة المفعول لأجله، فضلًا عن كونه مصدرًا[٣]، أنّه عذرٌ وعلّةٌ لوقوع الفعل، هذا بشرط وجود الفاعل في الجملة والفعل أيضًا.

ومن العلامات الشّكليّة للمفعول لأجله أن يكون مصدرًا، لكن جاء في الشّعر العربيّ أو الاستعمال العربيّ أداءات لغويّة حُمِلَتْ على باب المفعول لأجله، كأن يأتي المفعول لأجله اسمًا منصوبًا والمفروض أن يكون مصدرًا، فلم تخضع هذه الأداءات اللغويّة للقاعدة، ومع ذلك أدرجها

---

(١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ١٨٦/١

(٢) رفض إبراهيم مصطفى أن تكون الفتحة علامة إعرابيّة، وإنّما هي الحركة الخفيفة المُستحبّة عند العرب التي يحبّون أن تنتهي بها الكلمات في درج القول، يُنْظر، إبراهيم مصطفى: إحياء النّحو، ص:٦٤، ويُنْظر، عبد المتعال الصّعيدي: النّحو الجديد، ص:٦٤

(٣) فقد أشار ابن السّرّاج أنّ المفعول لأجله لا يكون إلَّا مصدرًا.

النُّحاة في باب المفعول لأجله، وقد أورد ابن جنيّ في كتاب التّنبيه ما يشير إلى هذه القضيّة وهي حمل الاسم على المصدر[١]، كما جاء في قول الشّاعر حُسيل بن سُجيح[٢]:

وَبَيْضَـــاءَ مِـــنْ نَسْـــجِ ابْـــنِ دَاوُدَ نَثْـــرَةٍ تَخَيَّرْتُهَـــا يَـــوْمَ اللِّقَـــاءِ المَلابِسَـــا[٣]

يرى ابن جنّي أنّ (يوم اللقاء) منصوب نصب المفعول له[٤]، فيقول: "أيّ تخيَّرْتُها لهول يوم اللقاء ثمّ حُذف حرف الجرّ، فصار تخيَّرْتُها هول يوم اللقاء، ثمّ حُذِفَ المُضاف فقال:" يوم اللقاء"، ثمّ يتابع قائلًا:" غير أنّ اليوم، وإن لم يكن مصدرًا قد عُومل معاملته"[٥] ولكيّ يدعم رأيه وتعليله لمثل هذا الخروج على القاعدة يضرب مثلًا من كتاب الله في قوله تعالى: { وَذَكِّـــرْهُمْ بِـــأَيَّـــامِ اللهِ }[٦]، أيّ بنعم الله عليهم، فيقول أنَّ اليوم في الآية الكريمة (ظرفُ)، وظروف الزّمان مُصاقبة للأفعال، مُطِلَّة عليها في بعض أحكامها، فلمّا كان بين الفعل وظرف الزّمان من نسب كما يرى، جاز أنْ يجري ظرف الزّمان مجرى المصدر في وقوعه مفعولًا له"[٧].

التّركيب اللغويّ	المصدريّة	النّصب	حقّق الاستعمال اللغويّ
ضربتُ ابني تأديبًا.	√	√	√
يومَ اللقاء	×	√	√

والقاعدة هنا تقتضي أنْ يكون المفعول لأجله مصدرًا، و (يوم اللقاء) ليس مصدرًا، فهو اسم، فهذا الأداء الخارج على القاعدة، لا يمكن للنُّحاة الاعتراض عليه أو رفضه لأنّه صادر عن

---

(١) ابن جنّي: التّنبيه، ٣٩٧/١.

(٢) حُسيل بن سُجيح الضّبّيّ، لم أعثر على ترجمة له.

(٣) هذه الحماسية رقم(١١٣)، من باب الحماسة، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه، ٣٩٧/١، وفي ديوان الحماسة لأبي تمّام برواية الجواليقي، رقم(١٨٥)، ص: ١٦١.

(٤) ابن جني: التّنبيه، ٣٩٨/١.

(٥) المرجع السّابق، ٣٩٩/١.

(٦) سورة إبراهيم، آية:٥.

(٧) ابن جنّي: التّنبيه، ٣٩٩/١.

ابن اللغة لذلك لجؤوا إلى التّأويل والتّقدير لإقحامه في قاعدة المفعول لأجله. فيرى ابن جنيّ أنّ هناك مُضاف وحرف جرّ، ثمَّ أنّ المُضاف قد حُذِف، وحرف الجرّ حُذِف كذلك.

فهذا ما قرَّره النُّحاة في قواعدهم المعياريّة القياسيّة، ولو نظرنا إلى الأداءات اللغويّة الَّتي أنتجها أبناء اللغة هل وافقت قواعدهم أم خالفتها من خلال علامات المفعول لأجله الجوهريّة والشّكليّة مُقارنة مع الواقع الاستعماليّ لها، لوجدنا أنّ هناك بعض الأنماط حمَلها النُّحاة على باب المفعول لأجله، دون أن تتضّمن العلامة الجوهريّة الخاصّة به وهي أن يكون المفعول لأجله مُفهِمًا للتّعليل.

والقاعدة المعياريّة الَّتي وضعها النُّحاة هي المعيار الأساس يحكمون في ضوئها الأداءات اللغويّة المسموعة عن العرب سواء في أقوالهم أم في أشعارهم.

إذن نرى أن ابن جنّي يضع مُسوّغا لنصب (يومَ) على المفعول لأجله فاستند بذلك إلى التّقدير والتّأويل بوجود حرف جرٍّ، وأنّه قد حُذِف، وإلى وجود المصدر، وهو (هول) الَّذي احتلَّ وظيفة نحويّة وهو أنّه مُضاف، ثمّ حُذف هذا المُضاف، فظهر التّركيب اللغويّ (يوم اللقاء) بهذه الصّورة، وهو يحاول أنْ يقدّم تفسيرًا آخر للتّركيب اللغويّ (يومَ) فيقول: أنّ المفعول له إذا لم يكن مصدرًا فإنّه لابُدَّ معه من اللام نحو قولك: قمت لزيدٍ، أيّ من أجله، ولا يجوز قمت زيدًا؛ لأنّه ليس بمصدر، وقد أكّد ابن جنّي أنّ المفعول لأجله يجب أن يكون عُذرًا وعلّةً لوقوع الفعل، يقول:" وإنّما يذكر المفعول له لأنّه عُذر وعلّة لوقوع الفعل"[١].

---

(١) ابن جني: اللمع في العربيّة، ص:٥٨

ولكيّ يدعم رأيه وتعليله لمثل هذا الخروج على القاعدة ضرب مثلًا من كتاب الله في قوله تعالى: {وَذَكِّرْهُمْ بِأَيَّامِ اللهِ}[١]، ويذكر أبو حيّان أنّ "أيّام الله" هي نعم الله عليهم وهذا ما ذكره ابن عبّاس ومُجاهد وقتادة[٢]. ويروي عن ابن عبّاس أيضًا: نعماؤه وبلاؤه، ويذكر أنّ الطّبري قال "أيّام الله" بلاؤه ونعماؤه.

ثم يذكر أنّ لفظة الأيّام تعمّ المعنيين، ولكنْ هُناك رأي مخالف لما هو عليه ابن جنّي، من أنّ أبا حيّان يرى أنّ (أيّام) ظرف، فيقول: "وعبّر عنها بالظّرف الّذي وقعت فيه." ويُتابع قوله: "وكثيرًا ما يقع الإسناد إلى الظّرف." ثمّ يقول: "ومن ذلك قولهم: يوم عبوس، ويوم عصيب، ويوم بسّام، والحقيقة وصف ما وقع فيه من شدّة أو سرور"[٣].

إذن هذه التّأويلات الصّادرة من ابن جنّي، حاول فيها قدر الإمكان أن يجعل من (يومَ اللقاء) مفعولًا لأجله على الرّغم من افتقاره للعلامات الشّكليّة، إذ لم نرَ أنّ (يومَ اللقاء) كان مُعلّلًا أو مُفهمًا للفعل (تخيّرتها)، فحمل ابن جنّي لهذا التّركيب على المفعول لأجله، جاء استنادًا إلى علامة شكليّة، كوجود الفتحة المُرتبطة عند النُّحاة بالمفعوليّة مع فقده بعض العلامات الشّكليّة الأخرى وهي المصدريّة وفقده العلامات الجوهريّة وهي أن يكون مُفهمًا للتّعليل وأن يكون عُذرًا لوقوع الفعل.

فحركة الفتحة مسوّغ شكليّ جعلت النُّحاة يحملون هذا النّمط على المفعول لأجله، فلم تتضّح دلالته المصدريّة، والمفعول له لا يكون إلّا مصدرًا[٤]، ولم يأتِ عُذرًا لوقوع الفعل فلم يكن مُفهما للتّعليل. لكن هذا الأداء اللغويّ يُحقق الاستعمالي اللغويّ، على الرّغم من أنّه لم يُحقّق أفضليّة قواعديّة لفقده العلامة الشّكليّة والعلامة الجوهريّة.

---

(١) سُورة إبراهيم، آية:٥.

(٢) أبو حيّان: البحر المحيط، ٤٠٩/١.

(٣) المرجع السّابق، ٤٠٩/١.

(٤) ابن السّرّاج: الأصول في النّحو، ٢٠٦/٢

والجدول يشير إلى أنّ التّركيب اللغويّ الأوّل (تأديبًا)، وهو مثال مصنوع من أمثلة ابن عقيل أُدْرِجَ من أجل مقارنته بالشّاهد(تأديبًا)، قد حقّق جميع عناصر الأفضليّة الَّتي تنصّ على أنّ المفعول لأجله (تأديبًا) وُجِدَت فيه شروط المفعول لأجله كما وضّح ذلك ابن عقيل، فـ(تأديبًا): مصدر، وهو مُفْهِم للتّعليل؛ إذ يصحّ أن يقع في جواب "لِمَ فعلت الضَّرْبَ؟" وهو مُشاركٌ لضربت؛ في الوقت والفاعل، لذلك كان حكمه النّصب على المفعول لأجله لتوافر شروط المفعول لأجله، وهي المصدرية، وإبانة التّعليل، واتّحاده مع عامله في الوقت والفاعل[١].

فيحتلّ هذا التّركيب اللغويّ التّرتيب الأوّل والأفضل في التّصنيف من جهة الأفضليّة القواعديّة والاستعماليّة ثم يأتي بعده التّركيب الثّاني الَّذي حقّق شرط الأفضليّة الاستعماليّة، إذ جاء اسمًا وليس مصدرًا، ولكن فقدان عناصر الأفضليّة القواعديّة لا يجعلنا نحكم عليه بعدم صحّته، بل هو أقلّ أفضليّة من الأداء الأوّل في الجدول الَّذي حقّق شروط القواعديّة والاستعمال، وما يمكن أن نتوصّل إليه هو أنّ نظرة النُّحاة إلى موضوع المفعول لأجله كانت نظرة تجمع بين الشّكل والدّلالة جمعًا صارمًا[٢]؛ لأنّهم جعلوا الفتحة دلالة المفعوليّة والتزموا بدلالة أخرى هي دلالة التّعليل.

وقد ساق العلماء عددًا من الاستعمالات الَّتي جرت مجرى المثل عند مستعملي العرب، للمفعول لأجله، واحتاجوا إلى العلامة الشّكليّة فقط من أجل إدراجها ضمن الوظيفة النّحويّة للمفعول لأجله؛ كما في قول العرب: "أَمَّا العَبِيْدَ فَذُوْ عَبِيْدٍ"[٣]، بالنّصب، وتأوّله على المفعول له، وإن كان العبيد غير مصدر، فهو اسم منصوب وقد أصبح هذا النّمط مفعولًا لأجله، انطلاقًا من اشتماله على العلامات الشّكليّة، وبما أنّ النُّحاة قد صنّفوه في هذا الباب، فلم يُعَدّ من وجهة نظرهم ناقص

---

(١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ١٨٦/١

(٢) يُنْظر، يحيى عبابنة: النّحو العربيّ المُقارن، ص:٢٢٥.

(٣) ويُرْوى أنَّ يونس بن حبيب رَوَى أنّ أُناسا من العرب يقولون: أمَّا العبيد فذو عبيدٍ، بالنّصب، انظر، سيبويه: الكتاب، ٣٨٩/١.

القواعديّة، ويورد السّيوطيّ أنّ الزّجّاج قد أوّله بتقدير التّملّك ليصير إلى معنى المصدريّة كأنّه قيل: أمّا تملّك العبيد، أيّ مهما تذكره من أجل[١].

ثمّ نرى أنّ هناك إنكارًا من سيبويه لمثل هذا الأداء الَّذي صدر عن ابن اللغة ويقول: "هو قليل وخبيث وذلك أنّهم شبّهوه بالمصدر، وإنّما وجهه وصوابه الرّفع"[٢].

فنلحظ أنّ النُّحاة قد دبّ بينهم الخلاف في مثل هذه الأنماط والأداءات الَّتي أنتجها ابن اللغة، إذ إنّهم يحاولون في كل مرّة وضع مثل هذه الأداءات ضمن باب نحويّ هم قد صنّفوه وجعلوا له شروطًا وقواعد يجب ألَّا يخرج عليها أيّ أداء لغويّ، وإن خرج على القواعد المعياريّة بدأ النُّحاة بالتّعليل والتّفسير ومن ثمّ حمله على باب من أبوابهم النّحويّة الَّتي ارتضوها، وابن اللغة تعنيه قضيّة واحدة هي التّواصليّة مع أفراد مجموعته، وهو لا يدرك أنّ أداءاته اللغويّة يجب أن تخرج وفق قواعد مُلزمة، لكن مثل هذه الأداءات تخرج حسب الواقع الاستعماليّ الَّذي وجد فيه، وهذا يجعلنا ندرك تمامًا أنّ سعة اللغة هي من تُتيح لأبنائها مساحة واسعة من الاستعمال.

أمّا وصف سيبويه لمثل هذه الأداءات والأنماط اللغويّة بأنّها قليلة وخبيثة، فلا نقرّه عليه، فكما قلنا الاستعمال اللغويّ الَّذي أنتجه ابن اللغة، لا يُعَدُّ خبيثًا ، وإنّما هو خارج عن موافقته لقواعد النّحويّين؛ لكنّه خرج وفقا لواقعه الاستعماليّ.

ويقول يحيى عبابنة:" أنّه ليس في اللغة أو الاستعمالات اللغويّة خبيث أو ما يشبهه، وإنْ كنّا نعتقد أنّه قصد إلى استعمال مصطلح يُعنى بالرّصد اللغويّ والتّداول الاستعماليّ المُقعّد له، ناظرًا إلى نُدرته الشّديدة في اللسان العربيّ"[٣].

---

(١) السّيوطيّ: همع الهوامع، ٩٧/٢.

(٢) سيبويه: الكتاب، ٣٨٩/١.

(٣) يحيى عبابنة: النّحو العربيّ المُقارن، ص:٢٢٥.

فكان هذا الاستعمال اللغويّ مثار جدل بين النُّحاة، وقد صنّفوه ضمن المفعول لأجله مُستندين إلى العلامة الشّكليّة وهي الفتحة الَّتي تدلّ على النّصب على الرّغم أيضًا من افتقاره إلى العلامة الجوهريّة وهي الأهمّ في تصنيفه في هذا الباب النّحويّ، فيبقى الاستعمال اللغويّ مُتحقِّق دون أفضليّة القاعدة.

ويذكر عبابنة[١]: أنّ الكوفيين كانوا يهتمّون بالدّلالة على حساب الشّكل أكثر من البصريين، ولذا، فإنهم لم يترجموا للمفعول لأجله بابًا خاصًّا به واستغنوا بذلك بباب المفعول المطلق، هذا يعني أنهم جعلوه في باب المفعول المطلق.

وجاءت بعض الشّواهد عند ابن جنّي[٢] في كتاب التّنبيه اشتملت على المفعول لأجله، لكنّها جاءت مُخالفة للقاعدة النّحويّة، إذ الأصل في المفعول لأجله ألَّا تتّصل به الألف واللام، وإن اتّصلت به فالأولى أن يكون مجرورًا، وهو الأكثر[٣].

---

(١) المرجع السّابق، ص:٢٢٥.

(٢) ابن جنّي: التّنبيه،٥٥/١.

(٣) السّيوطيّ: همع الهوامع، ١٠٠/٢.

فكان هذا في قول الشّاعر[١]:

فَلَيْـــتَ لِـــيْ بِهِـــمُ قَوْمـــاً إذا رَكِبُـــوا شَـــدُّوا الإغَـــارَةَ فُرْسَـــانًا وَرُكْبَانـــا[٢]

فيرى ابن جني[٣] أنّ الإغارة انتصبت انتصاب المفعول له، أيّ شدّوا للإغارة كقولك: حملوا للإغارة فُرسانًا ورُكبانًا؛ أيّ في هذه الحال.

التّركيب اللّغويّ	المصدريّة	النّصب	مجرّد من الألف واللّام	حقق الاستعمال اللغويّ
جُدْ شُكْرًا	√	√	√	√
الإغارة	√	√	×	√

ولكن نرى أنّ الشّاهد قد اتّصل به الألف واللام، فهذا الأداء الخارج على قواعد النُّحاة، لا يُردّ، ولا يُرفضْ، فكان التّأويل من وجهة التّفكير النّحويّ جاهزًا لإقحام هذا الشّاهد في قاعدة المفعول لأجله، فنرى أنّ حركة المفعوليّة (النّصب) جعلت ابن جنّي يُدرج هذا الشّاهد في باب المفعول لأجله، وهذه الحركة ما هي إلّا علامة شكليّة، لا يُمكن لنا أن نكتفي بها لإدراج هذا الشّاهد في باب المفعول لأجله،

ولو قُمنا بمقارنة الشّاهد بالنّمط (جُدْ شُكْرًا)، وهو من أمثلة النُّحاة المصنوعة كما يقول ابن عقيل في شرحه على ألفيّة ابن مالك:

---

(١) رجل من بَلْعَنْبَر، "وقد تُرْوَى لأبي الغول الطُّهَوِيّ". يُنْظر، ابن هشام: مغني اللبيب، ٦٣/١. قريط بن أنيف العنبريّ التّميميّ،شاعر جاهليّ، في حياته غموض، و هو قريط بن أنيف العنبريّ، يُنْظر، الإستراباذي، نجم الدّين محمّد بن الحسن الرّضي: شرح شافية الحاجب، تحقيق: محمّد نور الحسن ومحمّد الزفزاف ومحمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ١٩٧٥م، ١٤٨/٤. وهو من شواهد السّيوطيّ، همع الهوامع، ١٠٠/٢، وهو من شواهد ابن هشام: مغني اللبيب،١٧٣/١.

(٢) هذه الحماسيّة رقم(١)، من باب الحماسة، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه،٥٥/١، وعند أبي تمّام في ديوان الحماسة برواية الجواليقيّ، رقم(١)، ص:٣٠. وجاءت عنده برواية:

فَلَيْتَ لِيْ بِهِمُ قَوْماً إذا رَكِبُوا شنُّوا الإغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانا.

(٣) ابن جنّي: التّنبيه، ٥٥/١.

يُنْصَـــبُ مَفْعُـــولًا لَـــهُ المَصْـــدَر، إِنْ أَبَـاْنَ تَعْلِـيْلًا، كَــ "جُـدْ شُـكْرًا، وَ دِنْ"[١].

لوجدنا أنّ المعيار الَّذي اعتمده النُّحاة في قواعد المفعول لأجله، هو عدم اتّصاله بالألف واللام، وإن اتّصلت فالأولى أن يكون مجرورًا، وهو الأكثر كما وضّح السّيوطيّ من قبل"[٢].

وأمَّا العلامة الشّكليّة فإنّها هي الَّتي تُضْفي إلى التَّدريج القواعديّ، وهي لا تعطي مُؤشِّرًا حقيقيًّا يؤكّد التّصنيف ولهذا فقد كان الخلاف يشتعل بين النُّحاة عندما يتعلّق الأمر بالاستدلال الهادف إلى التّصنيف والتّدريج وفقًا لمسألة الأفضليّة[٣].

فالاستعمال: "جُدْ شُكرا" قد حقّق العلامات الجوهريّة والشكليّة لباب المفعول لأجله، فهو تركيب قواعديّ مُتكامل، فقد امتلك العلامة الجوهريّة، وهي أنّ المصدر (شكرا) جاء مُفهمًا للتّعليل، فالمعنى جُدْ لأجل الشُّكر[٤]، واشتمل على العلامات الشّكليّة وهي المصدريّة والنّصب، وجاء أيضا مُشاركا لعامله وهو "جُدْ": في الوقت؛ لأنّ زمن الشّكر هو زمن الجود، وفي الفاعل؛ لأنّ فاعل الجود وهو المُخاطب هو فاعل الشّكر.

لكن مسألة القواعد الذّهنيّة الَّتي يقيس عليها الشّاعر تبقى هي السّبب في خروج بعض هذه الأنماط لِما هو عليه من الأعمّ والأشمل في كلام العرب، فهو نطق بما هو مُتاح له استعماليًّا دون وعيٍ منه بالقاعدة، وهو غير مُدرك تمامًا لقاعدة معياريّة ما، تُلْزِمه لإنتاج أداء لغويّ يوافق التّفكير النّحويّ، فيبقى هذا الأداء غير الواعي من أبناء اللغة، شاهدًا على أنّ ابن اللّغة ينظر للغته بمساحة واسعة تجعله ينطق بما يشاء، وكيف شاء.

---

(١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ١٨٥/١

(٢) السّيوطيّ: همع الهوامع، ١٣٤/٢.

(٣) المرجع السّابق، ص:٥٨٤.

(٤) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ١٨٦/١.

نرى أنّ الخروج على القاعدة، قد ظهر في أداءات لغويّة غير واعية من أبناء اللغة أنفسهم، لكن يبقى الاستعمال اللّغويّ مُتحقّقًا، وإن لم تتحقّق الأفضليّة القواعديّة في بعض هذه الأداءات؛ لأنّه ورد عن العرب عندما كانت أذهانهم تتمثّل القواعد التّلقائيّة، الّتي لم تكنْ تستند إلى مُستويات التّركيب اللغويّ، فاشتماله على معنى التّعليل ووجود العلامة الشّكليّة في نهاية الكلمة دفعت النُّحاة إلى إدخال الشّاهد ضمن دائرة المفعول لأجله.

هذه الأداءات اللغويّة الّتي صدرت نتيجة الأداء غير الواعي من أبناء اللغة، أصبحت تُعَدُّ دليلًا على المتبقّي اللغويّ النّاتج بسبب الخروج على القاعدة، والّذي ظهر لنا من خلال هذه الأداءات.

٢,٢ الفصل الثّاني: باب المحمول على المفعول به

١,٢,٢ النِّداء

٢,٢,٢ التَّرخيم

٢,٢ الفصل الثّاني: باب المحمول على المفعول به

١,٢,٢ النّداء:

يُعَدُّ النّداء من الأساليب النّحويّة الّتي أخذت صورة أو نمطاً مُعيّناً عند النُّحاة، فبعض النُّحاة من البصريين عدّوا النّداء فرعًا على المفعول به[١].

فالنّداء دعوةٌ للخطاب، وإحضار للغائب، وتنبيه وتوجيه، فيقول أبو البقاء الكفويّ:" النّداء هو إحضار الغائب، وتنبيه الحاضر، وتوجيه المعرض، وتفريغ المشغول، وتهييج الفارغ، وهو في الصّناعة تصويتك بمن تريد إقباله عليك لتخاطبه، والمأمور بالنّداء يُنادَى ليخاطبه الآمر، فصار كأنّه هو المُنادى"[٢]، وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب (أدعو)، لفظًا أو تقديرًا[٣].

ويعرّف سيبويه النّداء تعريفًا وظيفيًّا تركيبيًّا، بأنّه كلّ اسم مضاف فيه، فهو لفظ على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع، وهو في موضع اسم منصوب[٤].

يتّضح لنا أنّ المُنادى احتلّ النّصب موقعًا إعرابيًّا، إذ إنّه كما قلنا من قبل يُعَدُّ فرعًا على المفعول به، ولكن يختلف النّداء عن باقي المنصوبات بأنّه يأخذ صورة البناء مرّة أخرى، فيكون مبنيًّا على ما يرفع به الاسم.

---

(١) يُنْظر، يحيى عبابنة: تطوّر المصطلح النّحويّ البصريّ، ص: ٢٠٩.
(٢) الكفويّ: الكلّيّات، ٣٦٤/٤.
(٣) الجُرجانيّ: التّعريفات، ص: ٢٢٦.
(٤) سيبويه: الكتاب، ١٨٢/٢.

يقول المُبرّد[١]:" اعلم أنّك إذا دعوت مُضافًا نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره كلّ ما كان نكرة نحو قول الله عزّ وجلّ: {يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ}[٢] ويرى النّحّاس في إعراب (يا حسرةً) أنّه منصوب لأنَّه نداء نكرة، ولا يجوز فيه إلَّا النّصب عند البصريّين على حدّ قوله[٣].

وقد وُجِدت شواهد لُغويّة مليئة في باب النّداء، وهذه الشّواهد أُدرجت تحت باب الشُّذوذ عند النُّحاة المتقدّمين، وما هذه الشّواهد الشّاذّة إلَّا من باب الخروج على قواعدهم الَّتي قُعِّدت فيما بعد، فهم ينظرون إليها من وجهة نظر خاصّة كالشُّذوذ مثلًا، أو عدم مُطابقتها للقواعد الأكثر تشابهًا، في حين يرى بعض المُحدثين أنَّها ما هي إلَّا نماذج للمتبقّي اللغويّ[٤].

وجاء عند ابن جنّي في كتاب التّنبيه[٥] عدد من الشّواهد الَّتي تُشير إلى الخروج على القاعدة ومن بينها: تنوين المُنادى المعرفة، كما في قول الشّاعر[٦]:

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ [٧]

---

(١) المُبرّد: المُقتضب، ٢٠٢/٤.

(٢) سُورة يس، آية: ٧.

(٣) أبو جعفر النّحّاس: إعراب القرآن، ٧١٨/٢، ويُنْظر، العكبريّ: التّبيان في إعراب القرآن، ٢٨٥/٢، وأبو حيان: البحر المحيط، ٦٠/٩.

(٤) الرّشيدي، مضيَّان عوّاد: البنية التّركيبية لمكمّلات العمليّة الإسناديّة بين القاعدة والمُتبقّي، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، إشراف: يحيى عبابنة، ٢٠١٣م، الأردن، ص: ١١٣.

(٥) ابن جنّي: التّنبيه، ٥٩١/١.

(٦) الأَحوص، الأنصاريّ: شعر الأَحوص الأنصاريّ، تحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٠م، ص:٢٣٧.

(٧) هذه الحماسيّة رقم(٤٠)، من باب المراثي، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه، ٥٩١/١، والشّاهد عند الفراهيديّ: الجُمل في النّحو، ص: ٥٣.

يرى ابن جنّي أنّ موضع الشّاهد (مطرٌ) الأولى قد نُوِّن اضطرارًا[١]، ثم يضرب ابن جنّي مثلًا على ذلك وهو ما نُوّن اضطرارًا كما جاء في قول الشّاعر[٢]:

لَا نَسَـــــبَ الْيَـــــوْمَ وَلَا خُلَّـــــةً اتَّسَـــعَ الْخَـــرْقُ عَلَـــى الرَّاقِـــعِ

فيقول:" التّنوين دخل (خُلّةً) اضطرارًا لإقامة الوزن، ويتابع قوله أنّ الشّاعر أراد: ولا خُلّةَ، بالفتح فنوّن مُضطرًّا"[٣].

وقد ذكر السّيوطيّ[٤] من أمر ذلك التّنوين اضطرارًا الَّذي يدخل على المُنادى، قول الشّاعر كُثيّر عزَّة[٥]:

لَيْـــتَ التَّحِيَّـــةَ كَانَـــتْ لَـــي فَأَشْـــكُرَهَا مَكَـــانَ يَـــا جَمَـــلٌ حُيِّيْـــتَ يَـــا رَجُـــلُ

فقال (يا جملٌ) بالتّنوين، والأصل أن يكون مُجرّدًا منه.

ويرى الزّجّاجيّ أنّ الاسم العلم المُنادى يلحقه التّنوين في ضرورة الشّعر، ويقول أنّ هناك من ينوّنه ويرفعه على نصبه، وهذا مذهب الخليل كما يقول، ومنهم من ينوّنه وينصبه، وهذا مذهب أبي عمرو بن العلاء وأصحابه كما يروي[٦].

---

(١) ابن جنّي: التّنبيه، ٥٩١/١.

(٢) هو أنس بن عبّاس بن مرداس. انظر، السّيوطي: شرح شواهد المُغني، ٦٠١/٢.

(٣) ابن جنّي: التّنبيه، ٥٩١/١.

(٤) السّيوطيّ: همع الهوامع، ٣١/٢.

(٥) هو الشّاعر كُثيّر عزّة، ديوانه، جمعه وشرحه: إحسان عبّاس، دار الثّقافة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٧١م، ص:٤٥٣.

(٦) الزّجّاجيّ: الجُمل في النّحو، ص: ١٥٤.

ويضرب بيتاً آخر – عدا بيت الأَحوص السَّابق – جاء موضع الشّاهد فيه بالنّصب والرّفع في قول الشّاعر مُهلهل بن ربيعة[١]:

ضَـــــرَبَتْ صَـــــدْرَهَا إِلَـــــيَّ وَقَالَـــــتْ يَـــــا عَـــــدِيًّا لَقَـــــدْ وَقَتْـــــكَ الْأَوَاقـــــي

إنَّ العلم المُنادى لا يُنوّن؛ وهذا الأصل في قاعدة النّداء، وإنما يبقى مبنيًّا على الضّمّ، وهذا البيت شاهد على النّصب والتّنوين على مذهب أبي عمرو بن العلاء، وعلى الرّفع والتّنوين على مذهب الخليل وسيبويه[٢].

والجدول الآتي يوضح ما يلي:

النّمط المُنادى	علم	مبنيّ	منصوب	غير مُنوّن	حقّق الاستعمال اللغويّ
يا مطرٌ	√	√	×	×	√
يا عديًّا	√	×	√	×	√
يا جملٌ	√	√	×	×	√

فتكمن هنا أهميّة البحث في كشف الأنماط الَّتي حملها النُّحاة على باب النّداء، على الرّغم من الانزياح الظّاهر في قاعدة النّداء.

فقاعدة النّداء قاعدة تحليليّة لا علاقة لها بمستوى التّركيب اللغويّ؛ لأنّ كلّ مُنادى عند النُّحاة يُعَدّ مفعولًا به لفعل محذوف وجوبًا، وإنْ كان مبنيًّا فهو في محلّ نصب هذا المفعول[٣].

وأمّا العلامة الجوهريّة الَّتي يكشف عنها المستوى التّركيبيّ للغة، وهي علامة وقوع الفعل عليه قد فارقت هذا الباب.

---

(١) هو مُهلهل بن ربيعة، ديوان مهلهل بن ربيعة، شرح وتقديم: طلال حرب، الدّار العالميّة، (د.ت)، ص: ٥٨.
(٢) الزّجّاجيّ: الجُمل في النّحو، ص: ١٥٥.
(٣) يحيى عبابنة: اللغة العربيّة بين القواعديّة والمُتبقّي، ص: ١٨٢.

وليس ثمّة فعل في تركيب النّداء، ذلك أنّ الجملة العربيّة المُفيدة هي جملة إسناديّة، وهذه المُكوّنات الإسناديّة هي بالضّرورة من مُستلزمات الجملة، فإنْ غاب أحدها قُدِّر وجوبًا، فكانت العلاقة بين المُنادى والمفعول به؛ لأنَّ كليهما اسمان، فالمفعول به اسم، والمُنادى اسم، وما يُنادى فقط هو الاسم، فكان من الضّروريّ وجود ناصب لهذا التّركيب (المُنادى)، والنّاصب لا يمكن أن يكون حرفًا، أيّ لا يمكن أن تكون (يا) النّداء هي النّاصبة؛ لأنَّها لا تنصب المفعول به.

ولذلك كان الفعل المحذوف وجوبًا هو الأنسبُ حلًّا، وهو الَّذي يُحقّق مُكوّنات الجملة الإسناديّة وعناصرها.

ويرى يحيى عبابنة أنّ الفعل المحذوف وجوبًا يحقّق وجود عنصري الإسناد من جهة، ويقدّر واقعًا على المفعول به (المُنادى) من جهة أخرى، كما أنّه يوحّد بين المُنادى المبنيّ على الضّمّ، مثل: يا خالدُ، والمُنادى المنصوب، مثل: يا عبدَ الله، والأوّل في محلّ نصب[1].

ونجد في هذه الأنماط اللغويّة الواردة في الجدول خروجًا واضحًا على القاعدة النّحويّة الَّتي صاغها النُّحاة، فظهرت هذه الأنماط النّحويّة خارجة على ما أجمعوا عليه من القواعد النّحويّة؛ لذلك وُضِعت تحت مُسمّى الضّرورة الشّعريّة، كما عبّر عنها ابن جنّي وغيره من النُّحاة.

فالأمر ربّما يعود إلى الاستقراء النّاقص للمادّة اللغويّة، فلو جمعوا أكثر من ذلك وعادوا لغير ممّا عادوا إليه لكانت قاعدة النّداء الَّتي قُعِّد لها واستقرّ أمرها على غير هذه القاعدة.

فالاستعمال اللغويّ ما هو إلَّا صورة مُمَثِّلة للّغة ومن ينطقها، دون إدراك حقيقيّ لقواعد صارمة تتحكّم بأداءات من ينطقها، فلا يمكن أن ندرك أنَّ التّنوين في تلك الأنماط السّابقة سبّبته الضّرورة الشّعريّة كما وضّح النُّحاة سابقًا.

([1]) يحيى عبابنة: اللغة العربيّة بين القواعديَّة والمُتبقّي، ص: ١٨٣.

- الفصل بين المُضاف والمُضاف إليه في النّداء

إنّ القاعدة النّحويّة عند النُّحاة تُلزم بعدم جواز الفصل بين المُنادى المُضاف وما أضيف إليه، ولكنّهم استثنوا هذه القاعدة في باب الشّعر للضّرورة، ومن الشّواهد الَّتي وردت عند ابن جنّي على ذلك[١]، قول الشّاعر[٢]:

يـــــا بُـــــؤْسَ لِلْحَـــــرْبِ الَّتِـــــي وَضَـــــعَتْ أَرَاهِـــــطَ فَاسْـــــتَرَاحُوا [٣]

إذ فُصِلَ بين المُضاف (بؤس) والمُضاف إليه (للحرب) بلام الجرّ الزّائدة، فيقول ابن جنّي:" أراد: يا بؤس الحربِ، فزاد اللام توكيدًا للإضافة[٤].

ثمّ يقول ومثل ذلك بيت النّابغة، ويستشهد بقول النّابغة:

يَا بُؤْسَ لِلْجَهلِ ضَرَّارًا لِأَقْوامٍ[٥]

أيّ يا بؤس الجهل، أيّ أدعوه ضرّارًا[٦]، وقد بيّن السّيوطيّ أنّه لا يجوز فصل المُضاف المُنادى باللام إلَّا في الضّرورة الشّعريّة، ويُمثِّل بهذا الشّاهد[٧]:

---

(١) ابن جنّي: التّنبيه، ٣٥٦/١.

(٢) هو سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة، وهو شاعر جاهليّ. انظر، الخالديّان، أبو بكر محمد بن هاشم، وأبو عثمان سعيد بن هاشم: حماسة الخالديّين الأشباه والنّظائر من أشعار المُتقدّمين والجاهليّين والمُخضرمين، تحقيق: محمد علي دقّة، وزارة الثقافة، دمشق – سوريا، ط١، ١٩٩٥م، ص:٤٩ ، ويُنْظر، التّبريزيّ: شرح ديوان الحماسة، ص:١٩٢.

(٣) هذه الحماسيّة رقم(١٠٠)، من باب الحماسة، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه، ٣٥٦/١، وعند أبي تمّام في ديوان الحماسة برواية الجواليقيّ، رقم(٦٨)، ص:١٤٤.

(٤) ابن جنّي: التّنبيه، ٣٥٦/١.

(٥) النّابغة الذّبياني مادحًا ورائيًا للملوك: ديوان النّابغة، ص:٨٢.

(٦) ابن جنّي: التّنبيه، ٨٣/١.

(٧) السّيوطيّ: همع الهوامع، ٣٠/٢.

يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوامٍ

النّمط المُنادى	اسم مُنادى	مَنصوب	مُضاف	عدم وجود فاصل "لام الجر"	حقّق الاستعمال اللغويّ
يا حمامةَ بطنِ وجّ	√	√	√	√	√
يا بؤس للحرب	√	√	√	×	√
يا بؤس للجهل	√	√	√	×	√

إنّ مثل هذه الأداءات الصّادرة عن العرب الفصحاء وهم أبناء اللغة لا يمكن للنُّحاة تخطئتها أو رفضها، فكان منهم أن يبقوها على ما هي عليه في بابها النّحويّ وهو المُنادى على الرَّغم من أصول هذه الأداءات في بعض أساسيّات القاعدة، فلجأ النُّحاة إلى التّفسير والتّأويل الَّذي يُخضع هذه الأداءات لقاعدتهم.

ولكن نعلم أنَّ العرب الفصحاء نطقوا مثل هذه الأداءات في وقت لم تستقرّ فيه القاعدة ولم تكتمل الصّورة التّقعيديّة في أذهان النُّحاة بشكل ناضج، فما ورد عن العرب يبقى مُحقّقًا للاستعمال اللغويّ وإنْ لم يكن يحقّق أفضليّة قواعديّة بالنّسبة للقواعد القياسيّة المعياريّة.

فخرجت هذه الأداءات لعدم استقرار القاعدة الَّتي توجب خضوع أنماط الكلام إلى قياس مُعيّن، فهذه التّأويلات ليست مرتبطة بالعمليّة اللغويّة وإنّما هي تَخُصُّ التّفكير النّحويّ من أجل تسويغ الحركة الإعرابيّة والإخضاع للقاعدة.

وإذا نظرنا إلى الجدول السّابق فسنجد أداءات وافقت القاعدة، وأُخرى انتهكت القاعدة الَّتي تخصّ النّداء من جهة الفصل بين المُنادى المُضاف والمُضاف إليه بلام الجرّ الزّائدة، وهي أنماط إنّما حُمِلت من قبيل الضّرورة الشّعريّة ودخول هذه اللام على الكلام إنَّما كان للتّأكيد.

فلو نظرنا إلى الأداء الأوَّل، لوجدنا أنَّه يُحقّق عناصر الأفضليّة القواعديّة، وما زال يُحقّق الأفضليّة الاستعماليّة بوصفه قد صدر عن أبناء اللغة، ولكثرة استعماله أيضًا، فلا نجد أيّ اختلال تركيبيّ يُفقدُ هذا الأداء شروط الصّحة اللغويّة.

أَمَّا الأداء الثّاني والثّالث من الجدول فإنّ الاختلال التّركيبيّ فيه واضح من جهة وجود الفصل بين المُضاف والمُضاف إليه، والعرب لم تعتَدْ على هذا كثيرًا، ولم يَرِدْ هذا إلَّا في لغة الشّعر، وهو من باب الضّرورة الشّعريّة كما يرى النُّحاة، وما يجري في الشّعر من أداءات مُخالفة للقاعدة ليس كلّه من باب الضّرورة، فمجال الشّاعر في الإبداع مفتوح ومُتَّسَعٌ فيه، وفصاحته هذه الَّتي ينطق بها لا يمكن لأيّ نحويّ أن يشكّك فيها أو يُخطّئها؛ لأنّها لم تجرِ على قواعدهم.

وتُشير بعض الدّراسات الحديثة إلى أنّ فكرة الضّرورة لا نجدها مُسوّغة لكلّ ما يجري من خروجات نحويّة على القواعد اللغويّة، بل إنّ الأمر يتعلّق بعدم وجود قاعدة مُلزمة[١].

ويرى يحيى عبابنة أنّ الضّرائر رُخَصٌ مُنِحَتْ للشّعر دون لغة سعة الكلام (النّثر)، ويذكر أنّ ما يحكم هذه الرّخصة ما للغة الشّعر من سياق يجد الشّاعر نفسه محكومًا به كالوزن والقافية[٢].

ما مضى من آراء للنُّحاة ما هو إلَّا نظرات تحليليّة لا علاقة لها بمُستويات التّركيب اللغويّ، وإن كانت تُشير إلى تدبّر عميق في تأويل النّصّ اللغويّ، وتُضفي على الفكر النّحويّ عند العُلماء العرب بُعدًا يتّسم بعمق التّفكير في مُستويات التّحليل اللغويّ، فهي لا تُقدّم شيئًا في أمر مُستويات التّركيب اللغويّ، أو القواعد الموجودة في اللغة نفسها[٣].

---

(١) مضيَّان الرّشيدي: مُكمّلات العمليّة الإسناديّة، ص: ١١٤.

(٢) يحيى عبابنة: اللغة العربيّة بين القواعديّة والمُتبقّي، ص: ١٣٠.

(٣) تيسير نوافلة: الأنماط المحمولة على باب المفعول المُطلق، ص: ٩.

ولا ننسى أنّ الباب مفتوح أمام الشّعراء وغيرهم لينطقوا بما يريدون، فهذا خاضع بالدّرجة الأولى لذوقهم اللغوي الَّذي اعتادوه.

فالضّرورة الشّعريّة الَّتي قال بها النّحويّون ليست مُسوّغًا لما يجري من خروج نحويّ على القاعدة اللغويّة، ولكن يُحمل الأمر على أنّه لم يكن هناك قاعدة مُلزمة للشّعراء، فكان الذّوق اللغوي هو بالدّرجة الأولى من ألزم الشّعراء بمثل هذه الخروجات.

وثمّة نقطة مُهمّة تتمثّل في امتلاك الشّاعر المُجيد المُبدع لمعجم من الألفاظ والمعاني، وهو أمام خيارات واسعة تسمح له من أن يتخلّص من هذا الاضطرار إنْ كان اضطرارًا، ولكن هذا الخروج عائد بطبيعة الحال إلى الذّوق الخاصّ عند الشُّعراء.

ـ حذف المُنادى

من باب آخر فإنّ النُّحاة قد أجمعوا على عدم جواز حذف المُنادى، إذ كيف يُحذف المُنادى وهو الأساس والمعنيّ في الجملة؟

وقد جاء في كتاب التّنبيه لابن جنّي[١]، دخول (يا) النّداء على الفعل كما في قول الشّاعر عديّ العجليّ[٢]:

أَلا يَـــا اسْـــلَمِي ذَاتَ الـــدَّمَالِيْجِ وَالْعَقْـــدِ وَذَاتَ الثَّنايـــا الْغُـــرِّ وَالْفَـــاحِمِ الْجَعْـــدِ [٣]

---

(١) ابن جنّي: التّنبيه، ٤٣١/١.

(٢) عديّ بن الفرخ العجليّ، لُقِّبَ بالعُباب، إذ كان العباب كلبًا له، هجا الحجّاج وهرب إلى قيصر الرّوم، فكتب الحجّاج إلى قيصر: والله لتبعثنّ به أو لأغزينّك خيلًا يكون أوّلها عندك وآخرها عندي، ثمّ بعث به إلى الحجّاج، فعفا عنه بعد مدحه بقصيدة منها هذا البيت. يُنْظر، ابن قتيبة: الشّعر والشّعراء، ص: ٢٤٦.

(٣) هذه الحماسيّة رقم(١٣٠)، من باب الحماسة، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه، ٤٣١/١، وعند أبي تمّام في ديوان الحماسة برواية الجواليقيّ، رقم(٢٥١)، ص: ٢٠٦.

نلحظ وجود أداة النّداء (يا) الدّاخلة على فعل الأمر (اسلمي) وهو من كلام العرب ومسموع عنهم، ومثله أيضًا ما جاء عند ابن جنّي في التّنبيه[١]، في قول الشّاعر العجّاج[٢]:

يــا دَارَ سَــلْمى يــا اسْــلَمي ثُــمَّ اسْــلَمي بِسَمْسَـــمٍ أَوْ عَـــنْ يمِـــيْنِ سَمْسَـــمِ

ومن ذلك ما جاء أيضًا من أشعار العرب في غير كتاب التّنبيه لابن جنّي كما في قول الشّاعر "ذو الرّمّة"[٣]:

أَلَا يَــا اسْــلَمِيْ يَــا دارَ مَــيَّ علــى الْبِلِــى وَلَا زَالَ مُـــــنْهَلًّا بِجَرْعَائِـــــكِ الْقَطْـــــرُ

القاعدة تقرّر أنّ مثل هذه الأداءات يجمعها باب واحد هو باب المُنادى، استنادًا لعلامات شكليّة فحسب، كوجود أداة النّداء، فهي صالحة لتقدير اسم بعدها من وجهة نظر النّحويّين، وهي وجهة نظر المُستوى التّحليليّ، في حين أنّنا لم نجد المعنيّ والمقصود بالنّداء وهو المُنادى، فلم نجد أنّ المُستوى التّحليليّ قد انضوى على العلامة الجوهريّة، وهي وقوع أداة النّداء على المنادى الحقيقيّ الظّاهر في الجملة كعنصر أساسيّ من عناصر العمليّة التّصويتيّة، ولو نظرنا إلى الجدول وما يشتمل عليه أيضًا من أداءات وأنماط لغويّة لوجدنا أنّ بعض الأداءات وافقت قواعد النّحويّين، وبعضها خالف القاعدة .

---

(١) ابن جنّي: التّنبيه، ٩٣١/٢.

(٢) العجّاج، ديوانه، برواية عبد الملك بن قريب وشرحه، تحقيق: عبد الحفيظ الصّطليّ، مكتبة أطلس، دمشق– سوريا، ٤٤٢/١.

(٣) الشّاهد لذي الرّمّة: ديوان ذي الرّمّة، قدّم له وشرحه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٥م ،ص: ١٠٢.

النّمط المُنادى	أداة النداء	دخول(يا) على اسم	المُنادى محذوف	وجود فعل	حقّق الاستعمال اللغويّ
يا دار سلمى	√	√	×	×	√
يا اسلمي	√	×	√	√	√
ألا يا اسلمي	√	×	√	√	√
ألا يا اسلمي يا دار ميّ	√	×	√	√	√

فهذا الجدول يُشير إلى أفضليّة التّركيب المُتحقّقة بعناصره، فلو عقدنا مُقارنة بين النّمط الأوّل والأنماط الثّلاثة الأخرى من الجدول، لوجدنا أنّ النّمط الأوّل قد اشتمل على جميع عناصر العمليّة التّصويتيّة، والأهمّ من ذلك عنصر المُنادى وهو من أهمّ عناصر العمليّة التّصويتيّة، في حين نجده قد غاب عن الأنماط الثّانية والثّالثة والرّابعة من الجدول نفسه.

إنّ مثل هذه التّراكيب قد حُفِظت في الذّاكرة اللغويّة ثمّ استُدعِيت في بعض المواقف دون الأخرى، فنطق بها ابن اللغة، وهو يدرك تمامًا أنّه ربّما خرج على المألوف لأمرٍ ما، وخرج على القواعد الذّهنيّة لسبب ما، وهو أنّ اللغة أحيانًا تريد أن تكون هكذا، وبهذه الطّريقة.

ألا يعلم من نطق بمثل هذه الأداءات أنّه حذف الاسم المُنادى، وأنّه قد أدخل (يا) على الفعل، هو يعلم ذلك ولكن – كما قلنا – إنّ نواميس اللغة تبقى مُسيطرة على أداءات مخصوصة دون أخرى، واللغة أكبر وأشمل من أن تُحصى جميعها في قاعدة بقالب مصنوع، "فاللغة بالدّرجة الأولى هدفها التّواصل وليس الهدف منها خروج بعض الأداءات المُتمرّدة على القاعدة أن تلجأ إلى التّعمية الّتي لا يمكن أن تُقدّم شيئًا من هدفها التّداوليّ التّواصليّ، فلا يمكن أن تصل إلى حدّ الانفلات أو حدّ اللامعقول كما يرى بعضهم"[١].

([١])برديائيس، نيكولاي: العُزلة والمُجتمع، ترجمة: فؤاد كامل، بغداد، ١٩٨٦، ص: ١١١.

٢,٢,٢التَّرخيم

التَّرخيم لغة التَّسهيل، وكلام رخيم: أيّ رقيق، ورَخُمَت الجارية رَخَامةً، فهي رَخيمةُ الصَّوت، ورَخيمٌ إذا كانت سهلة المنطق، والتّرخيم التّليين، ومنه التّرخيم في الأسماء؛ لأَنَّهم إنَّما يحذفون أواخرها ليسهّلوا النّطق بها، والتَّرخيم الحذف، ومنه ترخيم الاسم في النّداء، كقولك إذا ناديت حارثًا: يا حارِ، ومالكًا: يا مالِ[١].

ويذكر ابن منظور أنّه سُمِّيَ ترخيمًا لتليين المُنادى صوته بحذف الحرف، وهذا ما قاله سيبويه من قبل، "أنّ التّرخيم حذف أواخر الأسماء المُفردة تخفيفًا، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفًا، ولا يكون إلَّا في النّداء، إلَّا أن يضطرّ شاعر"[٢].

وهو كذلك عند ابن السّرّاج من حذف أواخر الأسماء المفردة الأعلام تخفيفًا، ولا يكون ذلك إلَّا في النّداء عنده، فيقول: "اعلم أَنَّ الشّعراء يرخّمون في غير النّداء اضطرارًا"[٣].

وقال الزّجّاجيّ: "التّرخيم حذف أواخر الأسماء الأعلام في النّداء خاصّة تخفيفًا"، ويُشير إلى ما أشار إليه سيبويه وابن السّرّاج وهو أن يرخّم ما ليس مُنادى في الشّعر ضرورة"[٤].

وركّز ابن جنّي على الأسماء المُفردة في النّداء على أنّها هي الَّتي تُرخّم، فيقول: "اعلم أنّ التّرخيم حذف يتبع أواخر الأسماء المضمومة في النّداء تخفيفًا"[٥].

---

(١) ابن منظور: لسان العرب، مادّة (رَخَمَ)، ٢٣٤/١٢.
(٢) سيبويه: الكتاب، ٢٣٩/٢.
(٣) ابن السّرّاج: الأصول في النّحو، ٣٦٦/١.
(٤) الزّجّاجيّ: الجُمل في النّحو، ص: ١٦٨.
(٥) ابن جنّي: اللمع في العربيّة، ص: ١١٤.

نرى أنّ ابن جنّي يحدّد التّرخيم في النّداء، فلا يكون إلَّا في الأسماء المضمومة، أمّا في الأسماء المنصوبة (النّكرة، والمُضاف، والشّبيه في المُضاف)، فلا ترخيم فيها عنده[١].

يتبيّن لنا من أقوال النُّحاة السّابقة أنّ التّرخيم لا يكون إلَّا في النّداء، وهو حذف أواخر الأسماء، وسبب الحذف إنَّما هو اللُّجوء إلى الأسهل والأخفّ، وأنّ التّرخيم إذا كان في غير النّداء، فهو من باب الضّرورة الشّعريّة، وهذا ما أشار إليه الزّمخشريّ أيضًا؛ إذ يقول: "إنّ من خصائص النّداء التّرخيم، إلَّا إذا اضطرّ شاعر فرخّم في غير النّداء"[٢].

وكما قلنا إنّ التّرخيم معناه التّليين، وقد ذكر ابن منظور أنّ الخليل قد أخذ هذا المصطلح عن الأصمعيّ، فيورد ابن منظور روايةً، يذكر فيها أنّ الأصمعيّ قال: إنّ الخليل قد أخذ عنّي معنى التّرخيم، وذلك عندما لَقِيَهُ فقال له: ماذا تُسمّي العرب السّهل من الكلام؟ فردّ الأصمعيّ: العرب تقول جارية رخيمة إذا كانت سهلة المنطق، فعمل باب التّرخيم على هذا[٣].

نستنتج أنّ حذف أواخر الأسماء المُناداة يُشبه صوت الجارية الرّخيم ، وهذا الشّبه آتٍ من الخفّة واللّيونة، وأُطلق التّرخيم على هذا التّركيب اللغوي، ومنه اشتُقّ المصطلح.

إنّ التّرخيم فرع من النّداء، غير أنّه انفرد عن أسلوب النّداء بميزات خاصّة، فكما قلنا من قبل التّرخيم لغة (التّليين والتّسهيل)، واصطلاحًا: حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص، طلبًا للتّخفيف[٤]، وكما قال الجُرجانيّ: التّرخيم حذف آخر الاسم تخفيفًا[٥].

---

(١) ابن جنّي: اللمع في العربيّة، ص:١١٤.

(٢) الزّمخشريّ: المُفصّل، ص: ٤٧.

(٣) ابن منظور: لسان العرب، ٢٣٤/١٢.

(٤) ابن الصّائغ، أبو عبد الله مُحمّد بن حسن بن سباع: اللّمحة في شرح المُلحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصّاعديّ، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المُنوّرة، السّعوديّة، ط١، ٢٠٠٤م، ٦٣١/٢.

(٥) الجُرجانيّ: التّعريفات، ص: ٦٣، ويُنْظر، المُراديّ: توضيح المقاصد والمسالك على ألفيّة ابن مالك، ١٢٢٦/٣.

فالتّرخيم لا يختصّ بالنّداء، ولا يختصّ بالمعرفة، بل قد يأتي في غير النّداء، ويأتي في ترخيم النّكرة، ومن ذلك ما ورد عند ابن جنّي في التّنبيه[١]، في قول الشّاعر[٢]:

أَرقُّ لِأَرْحـــــــامٍ أَرَاهَـــــــا قَرِيْبَـــــــةً لِحَــارِ بْــنِ كَعْــبٍ لَا لَجِــرْمٍ ورَاسِــبِ [٣]

يرى ابن جنّي أنّ الشّاعر قد رخّم (حارثًا) في غير النّداء، ولكنّه يُجوّز ذلك في الضّرورة لكثرة ما يُنادى من هذه الأسماء، فيقول: "فإذا نُودِيَتْ رُخِّمَت كثيرًا، حتّى أنّ ذلك قد أُلِف فيها"[٤].

يرى ابن جنّي أنّ التّخفيف الّذي جنحوا إليه إنّما كان بسبب الضّرورة، فيقول: "إنّه لمّا كَثُر ترخيم هذه الأسماء في النّداء اعتادوا ذلك فيها في غيره أُنْسًا به، وجنوحًا إلى التّخفيف على يده"[٥].

ومن الشّواهد الأخرى لمثل هذه الحالة ما جاء في قول الشّاعر عُبيد بن الأبرص[٦]:

لَيْسَ حَيٌّ عَلَى الْمَنُوْنِ بِخَالِ[٧]

يرى السّيوطي أنّه لا يُرخّم في غير النّداء إلّا العلم؛ وذلك لأنّه المسموع.

فالشّاهد (خالِ)، إذ أراد الشّاعر (بخالد)، فَحَذَفَ آخر الاسم ترخيمًا، وهذا كما نرى ليس نداءً، وهو نكرة، فقد حُذِف حرف الدّال تخفيفًا وترخيمًا[٨].

---

(١) ابن جنّي: التّنبيه، ٢٨٢/١.

(٢) بعض بني عبس، وهو عبس بن كعب بن ضُبَّة، انظر، التّبريزيّ: شرح ديوان الحماسة لأبي تمّام، ٢٣٨/١.

(٣) هذه الحماسيّة رقم(٦٩)، من باب الحماسة، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه، ٢٨٢/١، وعند أبي تمّام في ديوان الحماسة برواية الجواليقيّ، رقم(١١١)، ص:١٠٣.

(٤) ابن جنّي: التّنبيه، ٢٨٢/١.

(٥) المرجع السّابق، ٢٨٣/١.

(٦) يُنسب هذا البيت لعبيد بن الأبرص، الشّنقيطيّ: الدّرر اللوامع، ٣٩٦/١، وعجز البيت: فَلِوَى ذِرْوَةٍ فَجَنْبَيْ أُثَالِ.

(٧) السّيوطيّ: همع الهوامع، ٥٧/٢.

(٨) المُراديّ: توضيح المقاصد والمسالك على ألفيّة ابن مالك، ١١٤٩/٣.

كما يذكر السّيوطي أنّ الاسم إذا رُخّم في غير باب النّداء عُوِّضَ منه ياء ساكنة في آخره[١].

ويضرب مثالًا على ذلك مُستشهدًا بقول الشّاعر كاهل النّمر بن تولب[٢]:

لَهَـــا أَشَـــارِيْرُ مِـــنْ لَحْـــمٍ تُتَمِّـــرُهُ مِـــنَ الثَّعَـــالِي وَوَخْـــزٌ مِـــنْ أَرَانِيْهَـــا

نرى أنّ (الثّعالبي، وأرانيها) قد أُتبعتا بياء ساكنة مكان الحرف المحذوف.

التّركيب اللغويّ	مُنادى	رُخِّم	معرفة	من باب الضّرورة	حقّق الاستعمال اللغوي
لحارِ	×	√	×	√	√
بخالِ	×	√	×	√	√

لم نجد أنّ التّركيب اللغوي (لحارِ) قد استعمل مُنادى، فَحَذْفُ حرف الثّاء كان ترخيمًا كما يرى النُّحاة، وكذلك التّركيب اللغويّ (بخالِ) فهو ليس نداءً، وهو نكرة أيضًا، فجاء حذف الدّال تخفيفًا وترخيمًا كما يرى النُّحاة.

نرى أنّ ابن جنّي ومن سبقه من النُّحاة يرون أنَّ هذا إنّما هو من الضّرورة؛ لأنّهم يرون أنّ الضّرورة هي مُخالفة القواعد المألوفة في لغة الشّعر. ونحن قد أشرنا من قبل في بحث النّداء إلى أنّ الأنماط الَّتي خرجت على القاعدة عند النُّحاة إنّما حُمِلت على باب الضّرورة الشّعريّة، وأنّها ليست خاصّة بلغة الشّعر، وإنّما تكون قد وقعت في سعة الكلام ولغة الشّعر معًا، هذا يجعلنا ندرك

---

(١) السّيوطي: همع الهوامع، ٥٨/٢.

(٢) البيت لأبي كاهل النّمر بن تولب اليشكري. يُنْظر، الشّنقيطي: الدّرر اللوامع، ٣٩٧/١.

أنّ معنى ذلك ليس من خصوصيّة الشّعر، وعلى ذلك تُستبعد من باب الضّرورة وتُحمل على باب آخر[١].

والجدول الثَّاني يوضّح لنا بعض الشّواهد الَّتي خرجت على القاعدة وحُمِلت على باب التّرخيم لمجرّد الحذف الَّذي طال أواخر الكلمات.

التّركيب اللغويّ	مُنادى	رُخِّم	عُوِّضَ منه ياء ساكنة في آخره	حقّق الاستعمال اللغويّ
الثَّعالي	×	√	√	√
أرانيها	×	√	√	√

نجد أنّ التّركيبين اللغويّين (الثّعالي، وأرانيها) قد حُذِف آخرهما ثم أُتبع الاسم بياء ساكنة مكان الحرف المحذوف.

غير أنّ بعض المصادر تُشير إلى أنّ هذا الأسلوب الشّعريّ ليس من باب التّرخيم، وإنّما هو من باب الضّرورة الشّعريّة، فيرى القزّاز أنّ الشّاعر من حقّه أنْ يبدل حرفًا مكان حرف إذا اضُطرّ لذلك[٢].

فهذه الأداءات اللغويّة الخارجة على القاعدة كانت قد ألجأت النُّحاة إلى الاكتفاء بتصنيفها تحت باب نحويّ مُعيّن كباب التّرخيم لمجرّد الحذف الَّذي طال آخر الكلمة، فلا بُدّ من أَنْ ننظر إلى مثل هذه الأداءات اللغويّة الَّتي خرجت على القاعدة؛ لأنّها تجعلنا نتمكّن من معرفة أسباب هذا الخروج، بعيدًا عمّا وصفه النُّحاة للغة من الضّعف والشّذوذ والخروج وغيرها من المصطلحات.

---

(١) يحيى عبابنة: اللّغة بين القواعديّة والمُتبقّي، ص: ١٣١.

(٢) القزّاز، أبو عبد الله محمّد بن جعفر التّميميّ: ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، حقّقه وقدّم له ووضع فهارسه: رمضان عبد التّوّاب، وصلاح الدّين هادي، دار العروبة، الكويت، بإشراف دار الفُصحى، القاهرة – مصر، (د.ت)، ص: ٢٧٧.

فالنُّحاة يحاولون السّعي إلى ضبط القاعدة لأقصى حَدٍّ مُمكن، وكانت هذه بالنّسبة لهم من سمات نجاح الدّرس النّحويّ، ثم يلجؤون إلى تعميمها.

وهذه الأداءات التي أُدخلت اعتباطًا ضمن الأبواب النّحويّة لا يمكن أن نتغاضى عنها أو نتركها أو نرفضها، فإن عُرضت هذه الأداءات أو الأنماط اللغويّة على عناصر القاعدة وحَقّقت النّجاح في موافقتها للقاعدة، كانت هذه الأنماط قد حقّقت القواعديّة المثاليّة الّتي يبحثون عنها.

وأمّا في حال عدم تحقيق الشّروط الخاصّة بالقاعدة أو عدم مُوافقة الأداء للقاعدة، فليس للنُّحاة أن ينكروا مثل هذه الأنماط، أو يتجاهلوها، فهم الآن أمام استعمالات لُغويّة صدرت من شعراء بلغاء فصحاء، فكان لا بُدّ فيهم من إخضاع هذه التّراكيب اللغويّة إلى القاعدة الّتي صنعوها، فالنُّحاة وجب عليهم أن يتركوا ما وجدوه في الشّعر من أنماط مُخالفة لقياس القاعدة الّتي جاؤوا بها، إذا تبيّن لهم أنّ الاستعمال اللغويّ سمح لمثل هذه الأنماط والأداءات بالتّداول الاستعماليّ على قلّته.

فالنُّحاة يُجمعون على أنّ التّرخيم لا يكون إلّا في النّداء استنادًا إلى مبدأ الخفّة واللّيونة والسّهولة في الكلام، فحذف آخر المُنادى جاء كذلك من مبدأ اللّيونة والسّهولة، فكما يذكر ابن عقيل أنّ التّرخيم لغة ترقيق الصّوت، واصطلاحًا حذف أواخر الكلم في النّداء[١].

إنّ النُّحاة لَمّا جمعوا المادّة وصنّفوها وجاءت مثل هذه الأنماط مُخالفة لتصنيفهم لاشتمالها على معايير مُخالفة لمعاييرهم، قالوا إنّها من باب الضّرورة، فجوّزوا في الأنماط الّتي حُمِلت على غير النّداء أَنْ تُرخّم؛ لأنّها مُحذوفة الآخر، فقالوا هي مُرخّمة للضّرورة الشّعريّة، فالقواعد المعياريّة الّتي جاء بها التّفكير النّحويّ ما هي إلّا مقاييس بشريّة لا يمكن أَنْ تسع اللغة بأكملها، ولا يمكن أَنْ

---

(١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ٢٨٧/٣.

تسع ما أنتجه أبناء اللغة، وإنْ لم تُحقّق هذه الأنماط الأفضليّة القواعديّة أو المثاليّة القواعديّة تبقى مُحقّقة لما هو أهمّ من ذلك الاستعمال اللغويّ.

وأشار النُّحاة إلى أنّ المُنادى الموصوف بـ (ابن) لا يُرخّم، غير أنّه ورد في كتاب التّنبيه لابن جنّي[١] شاهد على ترخيم المُنادى الموصوف بـ (ابن)، إذ يقول الشّاعر قُراد بن حنش الصَّارديّ[٢]:

لَقَــوْمِي أَرْعــى لِلْعُــلا مِــنْ عِصَــابَةٍ مِنَ النَّاسِ يا حَارِ بْنِ عَوْفٍ تَسُوْدُهَا [٣]

يرى ابن جنّي عدم جواز ترخيم (حارِ)، وهذا هو موطن الشّاهد، فقد وقع عليه التّرخيم، والصّواب من وجهة نظر ابن جنّي ألَّا يقع عليه التّرخيم؛ لأنّ (حار) اسم موصوف بـ (ابن).

ويدعم رأيه قائلًا: "إن العَلَمَ إذا وُصِف بـ (ابن) فلان، فقد جُعِلا معًا كالاسم الواحد؛ ولذلك قالوا: يا زيدَ بنَ عمروٍ، ففتحوا الأوّل لفتحة الثّاني"[٤].

فالأولى من وجهة نظر ابن جنّي أن يكون قياس النّمط اللغويّ (يا حارثَ بنَ) دون ترخيم.

التّركيب اللغويّ	المُنادى	رُخِّم	منصوب	موصوف بـ "ابن"	حقّق الاستعمال اللغويّ
يا حارثُ بنَ	√	×	√	√	√
يا حارِ بنَ	√	√	√	√	√

(١) ابن جنّي: التّنبيه، ٧٨٨/٢.

(٢) قُراد بن حنش الصَّاردي. يُنْظر، محمّد بن عمران، المرزبانيّ: مُعجم الشّعراء، ص:٣٢٧.

(٣) هذا الحماسيّة رقم(٢)، من باب الهجاء، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه، ٧٨٨/٢، وعند أبي تمّام في ديوان الحماسة برواية الجواليقيّ، رقم(٦٠٩)، ص:٤٥٣.

(٤) ابن جنّي: التّنبيه، ٧٨٨/٢.

وعندما ننظر في التّركيب الأوّل وهو شاهد مصنوع من أجل مُلاحظة مُوافقته القاعدة النّحويَّة، فإنّ العَلَم المُنادى لم يُرخَّم؛ لأنّه وُصِف بـ (ابن)، فجاء مُحقِّقًا للأفضليّة القواعديّة والأفضليّة الاستعماليّة، وقد مَثّل تركيبًا قواعديًّا مُتكاملًا وهو مُمكن الاستعمال.

أمّا التّركيب الثّاني من الجدول فهو التّركيب الَّذي مثّل خروجًا واضحًا على القاعدة، وهذا الخروج جاء بشهادة ابن جنّي من اختراق هذا الشّاهد للقياس المألوف، كما أشار بقوله: "كان القياس ألَّا يجوز ترخيم الاسم الموصوف بـ (ابن)"[١].

وهذا التّركيب (يا حارِ)، وإن كان بصورة المُنادى المُرخّم كما يرى النُّحاة دليل على طبيعة اللغة الَّتي لا يُمكن أنْ تنسجم في كل ظواهرها مع رُؤيتهم المُتمثّلة بالقواعد المُقرّرة، فأصدروا أحكامًا كثيرة، وتفسيرات تحاول أن تُحلّل الظّاهرة، ثم بعد ذلك دخلت في القاعدة الَّتي أرادوها.

يذكر ابن جنّي مُعلّلا سبب جواز التّرخيم في (حارِ)؛ لأنّه في موضع إيجاز واختصار، والتّرخيم إنّما جاء من أجل الإيجاز والاختصار والتّخفيف، فهذا السّبب جعل ابن جنّي يعلّل الحذف الَّذي جاء في آخر الكلمة ويحمله على باب التّرخيم. ونرى أنّ هذا الأداءات النّاتجة عن غير وعي من أبناء اللغة في باب النّداء وخصوصًا في مسألة التّرخيم لم تكن القاعدة النّحويّة قد شملتها، فبقيت تعاني من الوحدة والشُّذوذ.

فهو أنتج أداءً من وجهة نظره يشبه الأداءات الَّتي أنتجها الشّعراء السّابقون من قبله، فقاس على القاعدة الذّهنيّة ما جاء عندهم دون علمه بتفاصيل هذه القاعدة، فهو يريد أَنْ يُرخّم هذا الاسم لمجرّد فكرة التّرخيم الواقعة على الأسماء في حالة النّداء، إذ كان الشّعراء يرخّمون الأسماء الأعلام، ومن هذه الأسماء، الأسماء المُنتهية بتاء التّأنيث، نحو: فاطمة، وعبلة، وغيرها، فأصبحت الفكرة

---

(١) ابن جنّي: التّنبيه، ٧٨٨/٢.

كأنّها قاعدة ذهنيّة عند الشّاعر يقيس عليها ما شاء من أنماط ينتجها وكيف شاء، فتخرج هذه الأنماط مُخالفة لما اعتادته الأنماط والأداءات اللغويّة المُتعارف عليها والسّائدة، فأوقع التّرخيم على الاسم الموصوف بابن، بسبب ما عَلِقَ في ذهنه وتركّز من جواز ترخيم المُنادى.

وما هذه الأحكام الصّادرة من النُّحاة إلّا للحفاظ على الهيكل العامّ للقاعدة النّحويّة الّتي صنّفوها، وللحفاظ على سُلطة القاعدة، ومن أجل تحقيق الاتّفاق العامّ للقواعد، فقد افْترضَ عليهم البحث عن أسباب وتعليلات لإدراج مثل هذه الخروجات إلى حيّز القاعدة.

ومن جهة أُخرى، يُمثّل هذا الشّاهد نفسه خروجًا على القاعدة في قضيّة نحويّة أخرى، وهي أنّه جاء على لغة من ينتظر، ففي المُرخّم لغتان، الانتظار وهو نيّة المحذوف، وترك الانتظار وهو عدم نيّته، والأوّل هو أكثر استعمالًا وأقواها في النّحو[١].

فلغة من ينتظر كما ذكرها السّيوطيّ أَنْ يُحذف الحرف الأخير، فتكون الحركة الباقية حركة الحرف الأصليّ، وهذه لغة من ينتظر، وهي اللغة الّتي لا توقع حركة البناء على آخر الكلمة بعد الحذف للتّرخيم، ولكن تنتظر الحرف المحذوف وتُبقي ما قبله على ما هو عليه، وهي "الأجود"[٢]، فتدع ما قبل الآخر على ما كان عليه، فتقول في: حارث، يا حارِ أقبل، فتترك الرّاء مكسورة كما كانت، وكذلك عند ابن جنّي في برثُنٍ، يا برثُ، وفي: قِمَطْر، يا قِمَطْ[٣].

والوجه الآخر عند النُّحاة أَنْ تُحذف من أواخر الأسماء وتدع ما بقي اسمًا على حياله، فتقول في حارث: يا حارُ، وفي جعفر: يا جعفُ، أيّ أَنْ يُحذف الحرف الأخير، وتكون حركة الحرف قبل الأخير في الكلمة حركة إعراب، وكأنّها هي الكلمة التّامّة، وهذه لغة من لا ينتظر،

---

(١) السّيوطي: همع الهوامع، ٦٧/٢.

(٢) ابن السّرّاج: الأصول في النّحو، ٣٥٩/٢.

(٣) ابن جنّي: اللمع في العربيّة، ص: ١١٤.

غير أنّ ابن السّيرافيّ يرى أَنّ اللغة الأولى أكثر في السّماع وأقيس في النّحو[١]، ووضَّحَ ابن جنّي ذلك نحو: يا أحمدُ، بـ: يا أحمُ[٢].

إذ نرى أن (يا حارِ)، جاء بكسر الرّاء في ترخيم (يا حارثُ) على النّداء. وهذا الشّاهد ليس فقط في الاستعمال اللغوي المُتمثّل في كلام أبناء اللغة، وإنّما جاء ذلك في القرآن الكريم، في قراءة الآية القرآنيّة الكريمة: {وَنَادَوْا يَامَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَاكِثُونَ}[٣]، إذ يوجّه النّحّاس قراءة (يا مالِ) على التّرخيم[٤]، ويستشهد بقول الشّاعر زُهير بن أبي سُلمى[٥]:

يَا حَارِ لَا أُرْمَيَنْ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سُوْقَةٌ قَبْلِيْ وَلَا مَلِكُ

وقد وُجِّهت القراءة القرآنيّة على التّرخيم كذلك عند أبي حيّان الأندلسيّ، فيذكر أن قراءة عبد الله وعليّ وابن وثّاب والأعمش جاءت على لغة من ينتظر الحرف: يا مالِ، بالكسرة بالتّرخيم، وأن قراءة أبي سرّار الغنويّ جاءت بالبناء على الضّمّ: يا مالُ[٦].

---

(١) ابن السّيرافيّ، أبو محمّد بن يوسف بن أبي سعيد: شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمّد علي الرّيح هاشم، مراجعة: طه عبد الرّءوف سعد، مكتبة الكليّات الأزهريّة، دار الفكر، القاهرة – مصر،١٩٧٤م، ١٢/٢.

(٢) ابن جنّي: اللمع في العربيّة، ص: ١١٥.

(٣) سُورة الزُّخرف، آية: ٧٧.

(٤) أبو جعفر النّحّاس: إعراب القرآن، ١٠٢/٣.

(٥) زُهير ابن أبي سُلمى: ديوانه، ص: ٤٤.

(٦) أبو حيّان: البحر المُحيط، ٣٨٩/٩، يُنْظر، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله: التّبيان في إعراب القرآن، تحقيق: أحمد السّيّد سيّد أحمد علي، المكتبة التّوقيفيّة، دار التّوقيفيّة للطّباعة، القاهرة – مصر، (د.ت)، ٣٢٠/٢.

أمّا الشّواهد الّتي وُجِدت عند ابن جنّي في كتاب التّنبيه، فقد جاءت على اللغة الثّانية في التّرخيم وهي لغة من لا ينتظر[١]، فمنه قول الشّاعر جابر بن حُريش[٢]:

وَلَقَـــدْ أَرَانـــا يـــا سُـــمَيُّ بِحَائِـــلٍ نَرْعـــى القَـــرِيَّ فَكَامِسًـــا فَالْأَصْـــفَرا [٣]

وفي قول الشّاعر زياد بن مُنقذ العدويّ[٤]:

رُوَيْـــقُ إِنِّـــي وَمـــا حَـــجَّ الْحَجـــيجُ لَـــهُ وَمَـــا أَهَـــلَّ بِجَنْبَـــي نَخْلَـــةَ الْحُـــرُمُ [٥]

فالشّاهد في هذين البيتين قوله: سُمَيُّ، وقوله: رُوَيْقُ، بضمّ الياء والقاف على إضمار حرف النّداء، والأصل في النّداء (يا سُمَيَّةُ، ويا رُوَيْقَةُ)، فظهرت علامة البناء على الحرف قبل الأخير الموجود في أصل الكلمة.

ولو نظرنا في الجدول لوجدنا:

التّركيب اللغويّ	مُنادى	مُرخّم	منصوب	مبنيّ	لغة من ينتظر	لغة من لا ينتظر
يا حَارِ	√	√	×	√	√	×
يا مَالِ	√	√	×	√	√	×
يا سُمَيُّ	√	√	×	√	×	√
يا رُوَيْقُ	√	√	×	√	×	√

(١) ناقش ابن جنّي هذه الشّواهد في أبواب نحويّة أخرى، إذ لم يتطرّق لقضيّة التّرخيم في هذه المسائل، ولكن استشهدتُ بها لأنّها جاءت شاهدة على لُغة من لا ينتظر، فوظّفتُها في الدّراسة كيّ لا ألجأ إلى شواهد أخرى من مصادر أخرى.

(٢) جابر بن حُريش، لم أعثر على ترجمة له.

(٣) هذه الحماسيّة رقم(١١٩)، من باب الحماسة، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه، ٤١٣/١، وعند أبي تمّام في ديوان الحماسة برواية الجواليقيّ، رقم(١٩٤)، ص:١٦٦.

(٤) زياد بن مُنقذ العدويّ بن حمل بن سعد بن عُميرة بن حُريث، انظر، ديوان الحماسة لأبي تمّام برواية الجواليقيّ، تحقيق: عبد المنعم أحمد صالح، ص:٤٣٣.

(٥) هذه الحماسيّة رقم(٤٧)، من باب النّسيب، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه، ٧٦١/٢، وعند أبي تمّام في ديوان الحماسة برواية الجواليقيّ، رقم(٥٨٥)، ص:٤٣٧، والشّاهد: رُوَيقُ بالضمّ ترخيم رُويقة.

إنّ هذه الأداءات اللغويّة وخاصّة التّركيب الثّاني المُتمثّل في قراءة: يا مالِ، بالكسرة، وهو من أعلى درجات الاستعمال مقبوليّة، ولا يحتاج أمره الاستعماليّ إلى توضيح، تُمثّل جميعها استعمالًا لغويًّا كاملًا دارجًا في اللغة، فقد نطق بها أبناء اللغة وفق قواعدهم الذّهنيّة، وإن كان فيها مُخالفة لبعض القواعد الدّارجة في أذهان الشّعراء، ولكن يبقى الاستعمال اللغويّ يسمح لها بالقبول وعدم الرّفض، فعندما جاءت القاعدة المعياريّة صُدِمَت بمثل هذه الأداءات، فلم تقابلها بالرّفض أو الخطأ، ولكن نظرت إليها من باب آخر وهي أنّها نادرة في اللغة، في حين تنظر إليها بعض الدّراسات الحديثة على أنّها من باب الخروج على القاعدة، وثالثة تنظر إليها على أنّها نماذج من المتبقّي اللغويّ.

٣,٢ الفصل الثَّالث: المُشبّه بالمفعول به في اللفظ

١,٣,٢ الحال

٢,٣,٢ التَّمييز

٣,٢ الفصل الثَّالث: المُشبّه بالمفعول به في اللفظ

١,٣,٢ الحال

الحال بابٌ من الأبواب النّحويّة الَّتي تخدم المعنى و"لا سيّما" من ناحية تركيبها، وعلاقتها بالجملة، إذا ما نظرنا إلى أنّها رُكن مهمّ في المعنى لا فضلة.

وليس هناك سببٌ جوهريّ يجعل باب الحال ينضمُّ للمفعولات، بل إنَّ ضمَّ الحال إليها قد انطلق من مُستويات التّحليل اللغويّ لا من التّركيب اللغويّ، فكانت علامة الفتحة عند النُّحاة مفعولًا أو مَحمولًا على المفعول به، أو مُشبّهًا بالمفعول به لفظيًّا، انطلاقًا من إقرارهم للفتحة وعلَميَّتها على المفعول[١].

والحال في اللغة "نهاية الماضي وبداية المُستقبل، وفي الاصطلاح: ما يُبيِّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظًا، نحو: ضربت زيدًا قائمًا، أو معنى: نحو: زيدٌ في الدّار قائمًا، والحال عند أهل الحقّ معنى يرد على القلب من غير تصنُّع ولا اجتلاب ولا اكتساب من طرب أو حزن أو قبض أو بسط أو هيئة، ويزول بظهور صفات النّفس، سواء يعقبه المثل أم لا، فإذا دام وصار ملكًا يُسمَّى مقامًا، فالأحوال مواهب والمقامات مكاسب، والأحوال تأتي من عين الجود، والمقامات تحصل ببذل المجهود"[٢].

والحال وصف منصوب، وهو حكم نحويّ يجري في نطاق القاعدة، لا يُمكن لنا الخروج عنه، مُبيّنة لهيئة ما قبلها من فاعل أو مفعول به، أو منهما معًا، أو من غيرهما وقت وقوع الفعل.

---

(١) يُنْظر،عبابنة، يحيى: النّحو العربيّ المُقارن في ضوء اللغات السّاميّة واللهجات العربيّة القديمة، دار الكتاب الثّقافي، إربد – الأردن، ط١، ٢٠١٥م، ص:٢٣٩.

(٢) الجُرجانيّ: التّعريفات، ص:٨٧.

وشُبّهت الحال بالمفعول به من جهة أنّها فضلة، ومجيئها إنَّما هو لبيان هيئة الفاعل أو المفعول[١].

واستعمل سيبويه مُصطلح الحال كثيرًا، إذ يقول: "هذا باب ما ينتصب من المصدر لأنّه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنّه موقوع فيه الأمر، وذلك قولك: قتلته صبرًا، ولقيته فُجاءةً ومُفاجأةً"[٢].

ولم يكن مصطلح الحال ليغيب عن النُّحاة من بعد سيبويه، فالأخفش مثلًا استعمل هذا المُصطلح[٣] وهي كذلك عند العُكبريّ، فنصب "حَنيفًا" على الحال[٤]، في قوله تعالى: {فَاتَّبَعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا}[٥].

ويرى المُبرِّد أنّ الحال الَّذي يعمل بها إنَّما هو الفعل، أو شيء يكون بدلًا منه دالًّا عليه، فلا يجوز أن يكون المصدر معرفة، يقول: "اعلم أنّ من المصادر مصادر تقع في موضع الحال، وتغني غناءه، فلا يجوز أن يكون معرفة؛ لأنَّ الحال لا تكون معرفة"[٦].

والحال إنَّما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفة في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه[٧]، وقد جاء عند الزّجّاجيّ أنّ الحال كلّ اسم نكرة جاء بعد اسم معرفة، وقد تمّ الكلام دونه، ولا تكون الحال إلَّا نكرة، وهذا هو معنى الفضلة[٨].

---

(١) الزّمخشريّ: المُفصّل، ص:٦١.
(٢) سيبويه: الكتاب، ١/٣٧٠-٣٧٦.
(٣) الأخفش: معاني القرآن، ص:٢١٠.
(٤) يُنْظر، العكبريّ: التّبيان في إعراب القرآن، ١/٢٠٨.
(٥) سُورة آل عمران، آية:٩٥.
(٦) المُبرّد: المُقتضب، ٣/٢٦٨.
(٧) ابن السّرّاج: الأصول في النّحو، ١/٢٥٨.
(٨) الزّجّاجيّ: الجُمل في النّحو، ص:٣٥.

وما عبّر عنه ابن جنّي في تعريف الحال: أنّها وصف هيئة الفاعل، أو المفعول به، وهي عنده نكرة تأتي بعد معرفة قد تمّ عليها الكلام، وتلك النّكرة هي المعرفة في المعنى[١].

والأصل في قاعدة الحال أنّها تأتي نكرة [٢]، وقد وردت أداءات لُغويّة مسموعة جاءت فيها الحال معرفة، ومن ذلك قول الشّاعر:[٣]

تَحِيَّـــةَ مَـــنْ غَادَرْتَـــهُ غَـــرَضَ الـــرَّدَى إِذَا زَارَ عَـــنْ شَـــحْطِ بِـــلَادَكَ سَـــلَّمَا[٤]

يقول ابن جنّي: "نصب (غرض الرّدى) على الحال، وإن كان مُضافًا إلى معرفة"[٥]. وقد ذكرنا آنفًا، أنَّ أكثر آراء النُّحاة على أنّ الحال لا تكون إلَّا نكرةً، فيقول السّيوطيّ:" يجب في الحال، التّنكير، لأنّها خبر في المعنى، ولِئَلَّا يُتوهَّم كونها نعتًا عندَ نصب صاحبها، هذا مذهب الجمهور"[٦].

وقد وردت ألفاظ مسموعة عن العرب جاءت معرفة لكن لا يقاس عليها ولا يجوز الزّيادة فيها.

ومنها كلمة (وحده)، كما جاء عند العرب: جاء الضَّيف وحده. فجاءت (وحده) حالًا معرفة بسبب إضافتها إلى ضمير.

---

(١) ابن جنّي: اللمع في العربيّة، ص:٦٢، ويُنْظر، ابن جنّي: الخصائص، ٢٦٨/٢.

(٢) يُنْظر، المُبرِّد: المُقتضب، ٢٦٨/٣، والزّجّاجيّ: الجُمل في النّحو، ص:٣٥، والزّمخشريّ: المُفصّل، ص:٦٣.

(٣) عَبْدَةُ بنُ الطَّبيب، وهو شاعر مُخَضرم، أدرك الإسلام فأسلم. يُنْظر، ابن قتيبة: الشّعر والشّعراء، ص:٤٣٦. وجاءت بلفظ "الهلاك" بدل: "الرّدى"، يُنْظر، ابن قتيبة: الشّعر والشّعراء، ص: ٤٣٦، والأصفهانيّ: الأغانيّ، ٥٢/٢١- ٢٨.

(٤) هذه الحماسيّة رقم(٢)، من باب المراثي، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه، ٤٧٦/١، وعند أبي تمّام في ديوان الحماسة برواية الجواليقيّ، رقم(٢٦٤)، ص:٢٢٤.

(٥) ابن جنّي: التّنبيه، ٤٧٦/١.

(٦) السّيوطيّ: همع الهوامع، ٢٣٠/٢.

ومثل ذلك، من الشّواهد اللغويّة أيضًا ممّا جاء في كتاب التّنبيه لابن جنّي[١]، ما جاء في قول الشّاعر فُرعان بن الأعرف[٢]:

ورَبَّيْتُـــــهُ حَتَّـــــى إِذَا مَـــــا تَرَكْتُـــــهُ أَخَـا القَـوْمِ وَاسْـتَغْنَى عَـنِ المَسْـحِ شَـارِبُهْ[٣]

يرى ابن جنّي أنَّ:(أخا القوم) حال، فيقول:" أخا القوم وإن كان معرفة اللفظ حال؛ وذلك أنّ معناه تركته قويًّا لاحقًا بالرِّجال؛ ألا تراه لا يعني قومًا مخصوصين فسرى فيه التّنكير، فجاز أن يكون حالًا"[٤].

ومثل هذا الأداء ما جاء في قول الشّاعر زُميل بن أُبَيْر[٥]:

فَجِئْـتَ ابْـنَ أَحْـلَامِ النِّيَـامِ وَلَـمْ تَجِـدْ لِنَفْسِـكَ إِلَّا صِـهْرَهَا مَـنْ تُبَاعِـلُ[٦]

إذ ورد عند ابن جني في التّنبيه، أنَّ (ابن أحلام) منصوب على الحال، فيقول:" فإن قُلت فإنّه معرفة قيل: لمَّا كان مثلًا لا حقيقة تحته عاد به المعنى إلى التّنكير، كما أنّ قولهم: ادخلوا الأوّل فالأوّل، وإن كان بلفظ المعرفة إلَّا إنّه في معنى النّكرة"[٧] وهذا شاهد استعماليّ آخر يحمل خروجًا على القاعدة مشابهة لحالة الخروج في المثال السّابق.

إذ إنّنا نعلم أنّ الأصل في الحال، أن يكون نكرة، وهنا جاء(ابن أحلام) معرفة.

---

(١) ابن جنّي: التّنبيه، ٧٩٦/٢.

(٢) فُرعان بن الأعرف، قال هذا البيت راثيًا ابنه مُنازل. يُنْظر، المرزبانيّ: مُعجم الشّعراء، ص:٣١٦.

(٣) هذه الحماسيّة رقم(٧)، من باب الهجاء، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه، ٧٩٦/٢، وعند أبي تمّام في ديوان الحماسة برواية الجواليقيّ، رقم(٦١٧)، ص:٤٥٩.

(٤) ابن جنّي: التّنبيه، ٧٩٦/٢.

(٥) زُميل بنُ أُبَيْر، شاعر من مُخضرمي الجاهليّة والإسلام. يُنْظر، الآمديّ : المُؤتلف والمُختلف، ص:١٢٩.

(٦) هذه الحماسيّة رقم(٤)، من باب الهجاء، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه، ٧٩٢/٢، وعند أبي تمّام في ديوان الحماسة برواية الجواليقيّ، رقم(٦١٢)، ص:٤٥٦.

(٧) ابن جنّي: التّنبيه، ٧٩٢/٢.

ولو نظرنا إلى الجدول:

التّركيب اللغويّ	حال	نكرة	منصوب	حقّق الاستعمال اللغويّ
غرض الرَّدى	√	×	√	√
غرضًا للرّدى	√	√	√	√
أخا القوم	√	×	√	√
قويًّا	√	√	√	√
ابن أحلام	√	×	√	√
ساقطًا هلهلًا	√	√	√	√

إنّ مثل هذه الأداءات اللغويّة الَّتي وصلت إلينا قد عدَّها النُّحاة من الشّاذّ، لأنَّها لم تأتِ مُوافقة للقاعدة الَّتي وضعوها، إذ إنَّ القاعدة جاءت بناءً على الأغلب الأعمّ من كلام العرب، وما هذا الخارج على القاعدة إلَّا صورة من صُوَر المُتبقِّي اللغويّ المُتأصّل في اللغة.

ومن الشّواهد أيضًا الَّتي اشتملت على خُروقات واضحة على القاعدة النّحويّة، الَّتي تنصّ على أنَّ الحال تأتي نكرة غير مُقترنة بالألف واللام (أل) التّعريف، وأنَّ هذا مسموع ولا يُقاس عليه[١]. فكان ممّا جاء مُعرَّفًا بالألف واللام قول الشّاعر[٢]:

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ، وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالْ[٣]

فالشّاهد هُنا (العراك)، إذ جاء حالًا مع كونه معرفة، ومُسوّغ ذلك أنّه مُؤوّل بالنّكرة، أيّ: أرسلها مُعتركةً، بمعنى مزدحمةً[٤].

---

(١) سيبويه: الكتاب، ٣٧٥/١، وابن السّرّاج: الأصول في النّحو، ٢١٤/١.

(٢) لبيد بن ربيعة العامريّ، ديوانه، ص:١٠٨، وجاء في ديوانه: " فأوردها العراك"، والاختلاف في الرّواية لا يُؤثّر في موطن الشّاهد.

(٣) يُنْظر الشّاهد، السّيوطيّ: همع الهوامع، ٢٣٠/٢.

(٤) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٢٤٩/٢، ويُنْظر، المُبرِّد: المُقتضب، ٢٣٧/٣.

إذن نحن أمام جمهور من النّحويّين مذهبهم في ذلك أنّ الحال لا تكون إلَّا نكرة، وأنّ ما جاء منها معرفة لفظًا فهو في المعنى نكرةً[١].

يتّضح لنا من الجدول أنّ الأداءات (غرضَ الرَّدى، وأخَا القوم، وابنَ أحلام) بصورتها هذه جاءت مُخالفَة للشّروط الخاصّة بالحال؛ فجاءت معرفة بالإضافة.

و أمَّا الصُّورة الَّتي تقابل كلّ أداء في الجدول نفسه (غرضًا للرّدى)[٢]، و(قويًّا)[٣]، و(ساقطًا هلهلًا)[٤]، فهي الصُّور المُفترَضة المُوافقة للقاعدة، الَّتي فسَّرها ابن جنّي على هذا التّقدير من أجل القاعدة، إذ يُعلِّل خروج هذه الأنماط على القاعدة مُستندًا بذلك إلى المعنى في كلّ تركيب ذكره.

لذلك فإنّ الأنماط المُفترَضة، (غرضًا للرَّدى)، و(قويًّا)، و(ساقطًا هلهلًا)، تُمثِّلُ تراكيب قواعديّةً مُتكاملةً، إذ حقَّقت الأفضليَّة القواعديّة والأفضليَّة الاستعماليّة معًا.

أمَّا الأنماط الخارجة على القاعدة، (غرضَ الرَّدى)،(أخَا القوم)،(ابنَ أحلام)، تبقى أنماطًا مُحقِّقة للاستعمال اللغويّ على الرَّغم من عدم تحقيقها للأفضليَّة القواعديَّة.

لقد انطلق النُّحاة في تفسير هذه الأداءات الَّتي نطقها أبناء اللغة ضمن تأويلهم النَّحويّ الَّذي اتَّبعوه في دراستهم ومنهجهم في وضع القاعدة، مُستندين بذلك إلى المعنى، إنَّ ما علينا إدراكه هو أنَّ حالات التَّمرُّد هذه على قاعدة الحال جاءت بصورة عفويّة وتلقائيّة، مُشيرة إلى حالات

---

(١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٢٤٨/٢، وانظر، المُبرِّد: المُقتضب، ٢٨٦/٣، والزَّجّاجيّ: الجُمل في النّحو، ص:٣٥، والزّمخشريّ: المُفصّل، ص:٦٣، وابن جنّي: اللمع في العربيّة، ص:٦٢، والخصائص، ٢٦٨/٢.

(٢) ابن جنّي: التّنبيه، ٤٧٧/١.

(٣) المرجع السّابق، ٧٩٦/٢.

(٤) المرجع السّابق، ٧٩٢/٢.

اللاوعي اللغويّ لدى أبناء اللغة، لذا أبعد النُّحاة مثل هذه الأداءات لأنَّها لم تُوافق قواعدهم، فأصبحت في دائرة المُتبقِّي اللغويّ، مع وجود كثير من الاستعمالات والأداءات اللغويّة الَّتي لم تخضع للقاعدة.

والأصل في قاعدة الحال أن يأتي صاحبها في الأغلب الأعمّ فاعلًا، أو مفعولًا به، لأنَّ الحال جاءت لبيان هيئته[١]، فيقول ابن السّرّاج:" والحال إنَّما هي هيئة الفاعل أو المفعول به في وقت ذلك الفعل المُخبر به عنه[٢]، وهذا ما عبَّر عنه ابن جنّي في تعريف الحال، بأنَّه وصف هيئة الفاعل أو المفعول به[٣]، وقد أشار بعضُ النُّحاة إلى مجيئها من المُضاف إليه، أيّ يكون المُضاف إليه هو صاحب الحال[٤]، ومن الشَّواهد الاستعماليّة الَّتي وردت في كتاب التّنبيه لابن جنّي[٥]، ما جاء في قول الشّاعر الفِند الزَّمَّانيّ[٦]:

وَطَعْـــــنٍ كَفَـــــمِ الـــــزِّقِّ غَـــــذَا وَالـــــزِّقُّ مَـــــلْآنُ[٧]

أشار ابن جنّي أنَّ(غذا) حال من المُضاف إليه، ويقدّر ذلك بـ (غاذيًا)، فيقول:" أيّ كفم الزِّقِّ غاذيًا، أيّ سائلًا".

---

(١) يُنْظر، ابن يعيش: شرح المُفصَّل، ٥٥/٢.

(٢) ابن السّرّاج: الأصول في النَّحو، ٢٥٨/١.

(٣) ابن جنّي: اللمع في العربيّة، ص:٦٢.

(٤) السّيوطيّ: همع الهوامع، ٢٣٤/٢.

(٥) ابن جنّي: التَّنبيه، ٧٥/١.

(٦) الفِند الزَّمَّانيّ: شهل بن شيبان بن ربيعة بن زِمَّان الحنفيّ. يُنْظر، الأصفهانيّ: الأغاني، ٢٤٩/٢٤.

(٧) هذه الحماسية رقم(٢)، من باب الحماسة، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه، ٧٥/١، وعند أبي تمَّام في ديوان الحماسة برواية الجواليقيّ، رقم(٢)، ص:٣٠.

ويُشير إلى شاهد استعماليّ آخر في هذه الحماسيّة، جاء الحال فيه من المُضاف إليه[١]، في قول الشّاعر[٢]:

كأنَّ حَوَامِيَهُ مُدْبِرًا

فجاءت(مُدبرًا)، حالًا من المُضاف إليه، وهو الهاء في حواميه[٣].

ومن بين الشّواهد الَّتي أوردها ابن جنّي في هذه الحماسيّة أيضًا[٤]، ما جاء في قول الشّاعر[٥]:

عَـــوْدٌ وَبُهْتَـــةُ حاشِـــدُونَ عَلَـــيْهِمُ حَلَـــقُ الحَدِيْـــدِ مُضَـــاعَفًا يَتَلَهَّـــبُ[٦]

فالشّاهد(مُضاعفًا)، حال من (الحديد) المُضاف إليه[٧]، ويُعلِّق السّيوطيّ على هذا الشّاهد ذاكرًا أنَّ البصريّين أجازوا مجيء الحال من المُضاف إليه مُطلقًا[٨].

التّركيب اللغويّ	حال	صاحب الحال فاعل/ مفعول به	حقَّق الاستعمال اللغويّ
غَذا	√	×	√
مُدبرًا	√	×	√
مُضاعفًا	√	×	√

(١) ابن جنّي: التّنبيه، ٧٦/١.

(٢) النَّابغة الجعديّ، يُنْظر، البغداديّ: خزانة الأدب، ١٦١/٣، هذا صدر البيت وعَجُزُه:
خُضِبْنَ وَإِنْ لمْ تَكُنْ تُخْضَبُ

(٣) ابن جنّي: التّنبيه، ٧٦/١.

(٤) المرجع السّابق، ٧٧/١.

(٥) زيد الفوارس الضّبّيّ، وهو شاعر جاهليّ. يُنْظر، البغداديّ: خزانة الأدب، ١٧٣/٣، والشّنقيطيّ: الدّرر اللوامع، ٥١٢/١.

(٦) يُنْظر الشّاهد، السّيوطيّ: همع الهوامع، ٢٣٤/٢.

(٧) ابن جنّي: التّنبيه، ٧٧/١.

(٨) السّيوطيّ: همع الهوامع، ٢٣٤.

قلنا من قبل أثناء تعريفنا للحال من أنّها كلُّ اسم منصوب على معنى (في) مُفسِّرٌ لما أُبْهِمَ من الهَيئات[١]، وهي وصف مُبيِّنة لهيئة ما قبلها من فاعل أو مفعول به في وقت حدوث الفعل[٢]، إذ يرى بعض المعاصرين من العلماء، " أنّ النّحويّين لم يصفوا التّركيب السّابق بأنّه ناقص القواعديّة طالما أنهم صنّفوه تحت المحذوف العامل وجوبا"[٣].

فقد مثّلت هذه التّراكيب المُدرجة في الجدول خروجًا واضحًا على القاعدة، لافتقادها أهمّ شرط من شروط صاحب الحال، إذ لابُدَّ من أن يكون فاعلًا أو مفعولًا به، بناء على ما جاء في القاعدة النّحويّة، فتبقى هذه الأنماط أداءات لُغويّة مُفتقرة للقواعديَّة، ولكنّها مُحقّقة للاستعمال اللغويّ.

التّركيب اللغويّ	حال	صاحب الحال (مُضاف إليه)	حقَّق الاستعمال اللغويّ
غَاذيًا	√	√	√
مُدبرًا	√	√	√
مُضَاعَفًا	√	√	√

أمَّا هذه الأداءات الَّتي فُسِّرت وخرجت لنا بهذه الصُّورة، وهي صُورة مُفترضة كما في التّركيب اللغويّ الأوَّل، من أجل مُوافقتها القاعدة، تبقى ناقصة القواعديّة وخارجة على القاعدة، لكنّ النُّحاة جعلوها كاملة القواعديّة، مُستندين بذلك إلى المعنى، فخرجوا بقاعدة فرعيّة على القاعدة الأصليّة تُجيز لهم مجيء الحال من المُضاف إليه، فهذه النّصوص يُحْتجُّ بها؛ لماذا؟ لأنَّها وردت في أعلى درجات الاستعمال اللغويّ وهو القرآن الكريم كما في قول الله تعالى: { وَقَضَيْنَا

---

(١) ابن عصفور، أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن مُحمّد الأندلسيّ: شرح جُمل الزَّجَّاجيّ، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشّؤون الدّينيّة، بغداد، ١٩٨٢، ٣٢٦/١.

(٢) الأنباريّ: أسرار العربيّة، ص:١٩٠، يُنْظر، الكفويّ: الكُلِّيّات، ١٨٧/٢، والتّهانويّ: كشّاف اصطلاحات الفنون، ١٢٠/٢.

(٣) يحيى عبابنة: اللغة العربيّة بين القواعديّة و المُتبقّي، ص:١٧٨.

إِلَيْهِمْ ذَلِكَ ا لأَمْرُ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِيْنَ}[١]، فجاء (مُصبحين)، في الآية الكريمة في محلّ نصب حال من المُضاف إليه (هؤلاء) وهؤلاء في الآية الكريمة جاء مُضافًا إليه[٢]، هذه الأداءات الَّتي صدرت عن أبناء اللغة دون وعيٍ منهم بالقواعد المعياريّة تُمثّل صُورة من صُور المُتبقّي اللغويّ المُرتبط بالاستعمالات اللغويّة العفويّة، الَّتي قالها أصحابها وِفق سجاياهم (السّليقة) لا وِفق ما تُريده القاعدة، الأمر الَّذي أدَّى بطبيعة الحال إلى إدراجها خارجة على القاعدة النّحويّة، أو رُبَّما صرفها إلى دائرة المُتبقّي اللغويّ، ولكنّها تبقى أداءات وأنماط لُغويّة مُحقَّقة للاستعمال اللغويّ، دون تحقيقها للأفضليّة القواعديّة.

وفي هذا الباب نجد أنّ الحال تنقسم إلى مُؤكّدة وغير مُؤكّدة؛ فالمؤكّدة على قسمين، وغير المؤكّدة ما سوى القسمين[٣]، فالقسم الأوّل من المؤكّدة: ما أكّدت عاملها، نحو قوله تعالى: {وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُوْلًا}[٤]، وأمَّا القسم الثّاني من الحال المُؤكّدة، فهي ما أكّدت مضمون الجملة، وشرط الجملة: أن تكون اسميَّة وجزآها معرفتان، جامدان، نحو: "زيدٌ أخوك عَطوفًا"[٥]. وقد وردت شواهد استعماليّة في كتاب التّنبيه خرّجها ابن جنّي على الحال المُؤكّدة لمضمون الجملة، ولكن لم تكن الجملة اسميّة، فهو شرط أساسيّ من شروط القاعدة[٦]، ومن ذلك ما جاء في قول الشّاعر حاتم الطّائيّ[٧]:

---

(١) سورة الحِجْر، آية:٦٦.

(٢) يُنْظر، الأنجريّ، أبو العبّاس أحمد بن مُحمّد: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: أحمد عبد الله القُرشي رسلان، حسين عبّاس زكي، القاهرة – مصر، ط١، ١٤١٩هـ، ٩٧/٣.

(٣) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٢٧٦/٢.

(٤) سورة النَّسَاء، آية:٧٩.

(٥) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ٢٧٦/٢-٢٧٧.

(٦) ابن جنّي: التّنبيه، ٦٦٤/٢.

(٧) البيت لحاتم بن عبد الله وهو الشّاعر الجاهليّ: حاتم الطّائيّ، يُنْظر ترجمته، الأصفهانيّ: الأغاني، ٩٢/١٦-١٠٥، وابن قُتيبة: الشّعر والشّعراء، ص:١٣٢.

إِذَاْ كُنْـــتَ رَبَّـــا لِلْقَلُـــوْصِ فَـــلَاْ تَـــدَعْ رَفِيْقَـــكَ يَمْشِـــيْ خَلْفَهَـــا غَيْـــرَ رَاْكِـــبِ[١].

يقول ابن جنّي:" (غير راكب)، حال مُؤكّدة لأنَّه إذا مشى خلفها فهو غير راكب لا محالة[٢].

يتّضح لنا أنّ الغرض من الحال في كُلّ معنى توضع فيه، هو توكيدٌ لمضمون الجملة، سواء بالتّعظيم أو التّحقير أو ما إلى ذلك[٣].

وإن كانت الحال مؤكّدة لمضمون الجملة، فشرط الجملة: اسميّة، وجزآها معرفتان، جامدان، لكن ما نجده في التّركيب مُخالف تمامًا لشروط القاعدة، فالتّركيب (غير راكب)، لم تتوافر في صاحبه شروط الجملة الاسميّة كي يُعرب حالًا مُؤكّدة.

فلو عقدنا مُقارنة بين نمطين مُختلفين من التّراكيب، الأوّل يخصُّ شرط الجملة المُؤكّدة لمضمونها، فتكون الجملة اسميّة وجزآها معرفتين جامدين، وبين النّمط اللغويّ الّذي نحن بصدد دراسته، فسنجد ما يلي:

التّركيب اللغويّ	الغرض من الحال (مُؤكّدة)؟	جملة اسميّة	طرفاها معرفتان	طرفاها جامدان	حقّقت الاستعمال اللغويّ
زيد أخوك عطوفا	√	√	√	√	√
غير راكب	√	×	×	×	√

(١) هذه الحماسيّة رقم(١٤)، من باب الأدب، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه، ٦٦٤/٢، وعند أبي تمّام في ديوان الحماسة برواية الجواليقيّ، رقم(٤٣١)، ص:٣٤٢.

(٢) ابن جنّي: التّنبيه، ٦٦٤/٢.

(٣) يُنْظر، عبّاس حسن: النّحو الوافي، ٣٩٢/٢ .

من خلال الجدول نتوصّل إلى أنّ الاستعمال اللغويّ مُتحقّق للاستعمالين، لكن استعمال التَّركيب اللغويّ الأوَّل: (زيد أخوك عطوفًا)، قد حقّق العلامات الشّكليّة، بما يخصّ باب الحال المُؤكّدة لمضمون الجملة؛ فجاءت الجملة اسميّة وجزآها معرفتين جامدين.

فاتّفق معنى الحال ومضمون الجملة، فالحال هنا ثابتة مُلازمة صاحبها، فالعطف يوافق معنى مضمون الجملة (زيد أخوك عطوفا)، وهذا يعني أنّ الأخوّة لا يمكن أن تتجرّد من العطف والمحبّة، لذلك كان معنى الحال مُؤكّدًا مضمون الجملة (زيد أخوك عطوفًا) وكانت الحال مُلازمة صاحبها[١].

في حين لم نجد أنَّ التّركيب اللغويّ الثّاني(غير راكب) قد حقّق العلامات االشّكليّة وهي: أنّه وقع حالًا مُؤكّدة لجملة اسميّة وجزئيها معرفتين جامدين.

فلا نَعدّه هنا تامّ القواعديّة، بل خارج عنها، لأنّه لم يحقّق العلامات الشّكلية. فهذا نمط آخر من أنماط الاستعمال اللغويّ الصّادر عن العرب بوصفه شاهدًا يُؤيّد قاعدة ما، أو تُبنى عليه قاعدة، وإن كان قد حقّق الاستعمال اللغويّ.

---

(١) يُنْظر، عبّاس حسن: النّحو الوافي، ٣٩٢/٢ .

٢,٣,٢ التَّمييز

يُعْنَى هذا الفصل البحث في باب المُشبَّه بالمفعول به في اللفظ، وهو التَّمييز ويُقصَدُ به رفع الإبهام في جُملة أو في مُفرد[١]، كقول الله تعالى: {وَ ٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا}[٢]، وهو مثال التَّمييز في الجملة، وأمَّا مثاله في المُفرد نحو: عندي رطلًا زيتًا، فكما نُلاحظ في المثالين السَّابقين نجد أنَّ التَّمييز جاء على هيئة اسم، نكرة، مُبيِّنًا لما قبله في الجملة من غموض ورافعًا للإبهام بتفسيره الجملة.

قال ابن منظور في معنى التَّمييز لغة: المَيْزُ: التَّمييز بين الأشياء، تقول: مِزْتُ بعضه عن بعض، فأَنَا أَمِيْزُهُ مَيْزًا، وقد أَمَازَ بعضَه من بعض، ومِزْتُ الشَّيْءَ أَمِيْزُهُ مَيْزًا، عَزلتُه وفَرزتُه، وكذلك مَيَّزْتُهُ تمييزًا[٣].

ولا يُعَدُّ التَّمييز من المُصطلحات الأوائل في النَّحو العربيّ، فلم يستعملْه سيبويه[٤]، ومن جهة أخرى، ليس في التَّمييز أَيُّ دلالة على المفعوليّة، لذا فقد عدَّه النَّحويُّون العرب من المُشبّهات بالمفعول في النَّصب[٥].

جاء التَّمييز مُبيِّنًا ومُفسِّرًا ومُوضِّحًا لعناصر الجملة، ومُخلِّصًا كما جاء في معنى التَّمييز عند ابن جنّي، فيقول:" معنى التَّمييز، تخليص الأجناس بعضها من بعض"[٦]، وكذلك جاء مُوضِّحًا لعناصر الجملة رافعًا للإبهام ليستقيم به المعنى.

---

(١) الزّمخشريّ: المُفصّل، ص:٦٥.
(٢) سُورة مَرْيَم، آية:٤.
(٣) ابن منظور: لسان العرب، مادّة (مَيَزَ)، ٤١٢/٥.
(٤) يحيى عبابنة: تطوّر المُصطلح النّحويّ البصريّ، ص: ١٤٥.
(٥) يحيى عبابنة: النّحو العربيّ المُقارن، ص:٢٤٠.
(٦) ابن جني: اللمع في العربيّة، ٦٤.

ويرى المُبرِّد أَنَّ التَّمييز والتَّبيين باب يعمل فيه الفعل وما يُشبهه في تقديره، ومعناه في الانتصاب واحد، وإنِ اختلفت عواملُه[١].

هذا يعني أنَّ التَّمييز ما هو إلَّا رفعٌ للإبهامِ عن ذاتٍ مذكورة، نحو: مَنَوَان سَمْنًا، أو مُقدَّرة، نحو: للهِ دَرُّهُ فارسًا[٢].

ولمّا عمل التَّمييز عمل المُخلِّص والمُزِيل للإبهام فقد شُبِّه بالمفعول به في اللفظ، فكان موقعه في الجملة السّابقة كموقع المفعول به نحو: ضَرَبَ زيدٌ عمرًا[٣].

وللتَّمييز مصطلحان آخران مُستعملان، ألا وهُما التَّفسير والتَّبيين، وهُما من المُصطلحات النَّحوية الَّتي استعملها سيبويه، إذ يقول:" فصار هذا تبيينًا لموقع ما ذكرت، كما صار الدّرهم يبين به ممَّ العشرون، حين قلت: عشرون درهمًا"[٤].

ويرى عبابنة أنَّ التَّمييز قد نال شُهرتَه الحقيقيَّة في أواخر القرن الثَّالث الهجريّ، وذلك على يد المُبرّد، إذ يُعَدُّ التَّمييز واحدًا من أشهر المُصطلحات عنده، ومُصطلح التَّفسير قد اشتهر شهرة واسعة عند الكوفيّين، جعلت الباحثين مُنْذُ القِدَم يعدُّونه مُصطلحًا من مُصطلحاتهم[٥].

---

(١) المُبرّد: المُقتضب، ٣٢/٣.

(٢) الجُرجانيّ: التّعريفات، ص:٧٣، ويُنْظر، التّهانويّ: كشّاف اصطلاحات الفنون، ٢٢٣/١، والكفويّ: الكُلِّيّات، ٦٣/٢.

(٣) يُنْظر، الزّمخشريّ: المُفصّل، ص:٦٥.

(٤) سيبويه: الكتاب، ١٩١/٢، وانظر، ١٨١/٢، و٢٢٨/٢.

(٥) يحيى عبابنة: تطوّر المُصطلح النّحويّ البصريّ، ص:١٤٦-١٤٧.

والتَّمييز لا يكون إلَّا نكرةً وهذا شرطٌ أساسيٌّ فيه، فقد أجمع النُّحاة على أنّ التَّمييز نكرة[١].

ويقال له المُمَيَّز، والتّبيين، والمُبيّن، والتّفسير، والمُفسِّر: وهو نكرة فيه معنى (مِنْ) الجنسيّة رافعُ لإبهام جملةٍ نحو: تَصَبَّبَ زيدٌ عرقًا، أو مُفردٍ عددًا نحو: أَحَدَ عَشَرَ رجلًا. أو مُبهمُ مِقْدارٍ كَيْل، أو وزْن، أو مِسَاحةٍ[٢].

فإن جاء على غير صورة النّكرة، فإنّنا سنحكم على التّركيب اللغويّ الَّذي يحمل صورة التّمييز على غير النّكرة، بأنّه تركيب خارج على القاعدة.

وما يمثّل الخروج على القاعدة في هذا الباب مجيء التّمييز معرفة على غير صورته النّكرة، ما جاء في كتاب التّنبيه لابن جنّي[٣] كما في قول الشّاعر[٤]:

فَبِئْسَتْ قِعَادُ الفَتَى وَحْدَهَا وَبِئْسَتْ مُوَفِّيَةُ الْأَرْبَعِ[٥]

يذكر ابن جنّي أنَّ التَّركيب اللغويّ (قِعادُ الفتى) "قد نُصِبَ على التَّمييز، وإن كان معرفة"[٦].

---

(١) يُنْظر، ابن السّرّاج: الأصول في النّحو، ٢٢٣/١. والزّجّاجيّ: الجُمل في النّحو، ص:٢٤٢، وابن هشام: مُغني اللبيب، ١٠٥/٢، والفراهيديّ: الجُمل في النّحو، ٤٦، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ٢٨٦/٢. والسّيوطيّ: همع الهوامع، ٢٦٢/٢.

(٢) السّيوطيّ: همع الهوامع، ٢٦٢/٢.

(٣) ابن جنّي: التّنبيه، ٨٥٠/٢.

(٤) عبد الله بن أَوْفَى الخُزاعيّ، يهجو امرأته. لم أعثر على ترجمة له.

(٥) هذه الحماسيّة رقم(٣٢)، من باب الهجاء، لابن جنّي، في كتاب التّنبيه، ٨٥٠/٢، وعند أبي تمّام في ديوان الحماسة برواية الجواليقيّ، رقم(٦٥٩)، ص:٤٨٩.

(٦) ابن جنّي: التّنبيه، ٨٥٠/٢.

فهذا نمط لُغويّ من قياس الاستعمال اللغويّ، وهو مُحقّق للاستعمال اللغويّ، ولكنَّه نمط خارج على القاعدة وقد أَخَلَّ بأفضليّته القواعديَّة، فلم يَعُدْ هذا النّمط يسيرُ ضِمْن القاعدة الخاصّة بالتَّمييز.

فبعض الأنماط والتَّراكيب اللغويّة تُحقِّق الأفضليّة الاستعماليّة والقواعديّة معًا، وللإشارة إلى وجود مثل هذه الأفضليّة نورد ما جاء في قوله تعالى: {وَ اْشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا}[١].

نجد في الآية الكريمة العلاقة القائمة بين عناصر الجملة (الفعل والفاعل)، علاقة غموض وإبهام، ولإزالة ذلك الإبهام جاء قوله تعالى: (شَيْبًا)، مُوضِّحًا ورافعًا للإبهام الَّذي اكتنف الجملة، فنصب (شَيْبًا)على التَّمييز[٢].

وهي كلمة رافعة للإبهام ومُوضِّحة للتَّركيب (اشْتَعَلَ الرَّأْسُ)، وقد حقّقت شروط الأفضليّة الاستعماليّة والقواعديّة معًا.

فالنمط القُرآنيّ (شيئًا) في سياقها القُرآنيّ إنَّما تخدم غرضًا اجتماعيًّا يشمل العلاقة الاجتماعيّة بين مُتحدِّث ومُتلقّ، فهذه كلّها عوامل اجتماعيّة مُؤثّرة على المعنى[٣].

فإذا كان المعنى يُمكن أن يُسْتَدَلُّ عليه من خلال السّياق، لما احتجنا إلى كلمة أخرى مُوَضِّحة ورافعة للإبهام، نحو(شيبًا).

---

(١) سورة مَرْيَم، آية: ٤.

(٢) العُكبريّ: التّبيان في إعراب القرآن، ١٥٦/٢.

(٣) يُنْظر، لاينز، جون: اللغة والمعنى والسّياق، ترجمة: عبّاس صادق الوهّاب، مُراجعة: يوئيل عزيز، دار الشّؤون الثّقافيّة، بغداد، ١٩٨٧م، ص:٢١٢.

والتَّراكيب اللغويّة تُعَدُّ مُكوّنًا للسّياقات الَّتي تظهر فيها، فتُكوَّن وتُحوَّل وتُعدَّل بشكلٍ تلقائيّ بواسطة المُستخدِم والمُتحدِّث لها[١].

فكان النّمط القُرْآنيّ (شَيْبًا)، اسمًا نكرة منصوبًا جاء من معنى اشتعل لأنَّ معناه شاب[٢].

فلو نظرنا إلى الجدول لوجدنا:

التّركيب اللغويّ	منصوب	نكرة	اسم	رافع للإبهام
"اشتعل الرَّأسُ شيبًا"	√	√	√	√
قِعاد الفتَى	√	×	√	√

النّمط القُرْآنيّ (شَيْبًا) بصورته الأفضليّة الَّتي جاء عليها يثبت أحكامًا نحويّة خاصّة بالتَّمييز لا يمكن لنا أن نخرج عليها.

فانطباق القاعدة القرآنيّة نمطٌ من قياس الاستعمال اللغويّ الصّادر عن العرب. لأنَّ كلام القرآن الكريم إنَّما هو صورة من صور كلام العرب.

في المقابل إذا نظرنا إلى التّركيب اللغويّ (قِعاد الفتى)، فقد انتهك أحد شروط القاعدة الخاصّة بالتَّمييز وهو أن يكون نكرة، بمجيئه هنا معرفة بسبب إضافته إلى (الفتى)، فقد خرج على القاعدة، ولا مُسَوِّغ للتّعريف إذ إنّ الغموض يمكن أن يُفسَّر بكلمةٍ نكرةٍ نحو:(بِئْسَت قِعادًا)، فيمكن أن يُستدلّ على معنى البيت الشّعريّ للمرأة المُنفردة بزوجها بأنَّها مَذمومة، وكذلك إن كان معها ثلاث نسوةٍ فكُنّ بها أربعًا[٣].

لذا الأفضليّة القواعديّة غير مُتحقّقة في هذا الشّاهد الشّعريّ، لكنّه حقّق الاستعمال اللغويّ بنطق العرب له، وأمَّا التّركيب اللغويّ الأوّل مُحَقِّق لشروط القاعدة، ولم ينتهك أيّا منها، وهو متاح

---

(١) جون لاينز: اللغة والمعنى والسّياق، ص:٢١٥.

(٢) العُكبريّ: التّبيان في إعراب القرآن، ١٥٦/٢.

(٣) ابن جنّي: التّنبيه، ٨٥٠/٢.

للاستعمال اللغويّ دون اعتراض عليه، فعناصر القواعديّة في النّمط الأوّل قد اكتملت في أفضل صُورها، وهذا ما لم نجِدْه في التّركيب الثّاني من الجدول، فنحكم على هذا النّمط بأنّه خارج على القاعدة، إذ لم يلتزم القاعدة العامّة للباب، على الرَّغم من أنّ سعة الكلام تسمح بذلك.

وأُشير في نهاية هذا المبحث إلى أَنَّ الخارج على القاعدة من أداءات لُغويّة مُستعملة في مبحثيّ الحال والتَّمييز كانت قد ظهرت بشكل واضح في كتب النَّحو، وقد جاءت كُتب النّحو بنصوص كثيرة فيهما سُمعت عن العرب، ولكن ما أودّ أن أُشير إليه أنَّني لم أجد إلَّا شاهدًا واحدًا على التَّمييز في كتاب التّنبيه لابن جنّي، إذ إنَّ كتاب التَّنبيه لم يَكن شاملًا لجميع الأداءات الاستعماليّة المُتمرِّدة والخارجة على القاعدة النّحويَّة، فقد ظهر لنا المُتبقِّي اللغويّ من الفروع الَّتي حُمِلَت على القاعدة، لأنَّ النُّحاة حملوا مثل هذه الأداءات على الشُّذوذ والقلّة والخارج على القاعدة، وربُّما أكثر من ذلك إذا وُصِفَ الأداء بالضّرورة الشّعريّة إذا ما كان الأداء واردًا في الشّعر.

الخاتمة:

عالج البحث بابين: باب الإسناد المُتمثِّل في المُبتدأ والخبر والفاعل والنَّواسخ الفعليّة والنَّواسخ الحرفيّة، وباب مُكمِّلات العمليّة الإسناديّة المُتمثِّل في فصل المفاعيل، كالمفعول به، والمفعول المطلق والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول فيه، وفصل المحمول على المفعول به كالاختصاص والاشتغال والمُنادى والتَّرخيم، وفصل المُشبَّه بالمفعول به في اللفظ، كالحال والتَّمييز، وقد خرج بالنَّتائج الرَّئيسة الآتية:

١- فيما يتعلّق بقضيّة الإسناد في كتاب التّنبيه عند ابن جنّي، وُجِدت أداءات لُغويّة خارجة عن أصل القاعدة النّحويّة وقد مثّلت أنماطًا تركيبيّةً خاصّةً، صُنِّفت تحت باب المُبتدأ والخبر والنَّواسخ الفعليّة والحرفيّة، استنادًا لعلامات شكليّة، فوجدنا الخارج على القاعدة ضمن العلامات، فوضعت الضّمّة مكان الفتحة، ووجدنا الخارج على القاعدة ضمن نظام التّقديم والتّأخير، فتقدّم ما كان حقُّه التّأخير، وتأخّر ما كان حقُّه التّقديم، ووجدنا مظاهر الخروج على القاعدة ضمن الحذف والاجتزاء، كما في حذف المُبتدأ والخبر والفاعل وبعض المفاعيل، والاجتزاء: ما كان من أخذ جُزء من العنصر التّركيبيّ كما في التَّرخيم، فهذه المواضع وغيرها اشتملت على مظاهر المُتبقِّي اللغويّ، والأداءات غير الواعية.

٢- وفيما يتعلّق بقضيّة مُكمِّلات العمليّة الإسناديّة، ظهر أَنَّ الخارج على القاعدة من أداءات لُغويّة في بيئاتها الاستعماليّة، في هذا الباب قد شكَّل مساحة واسعةً جدًّا؛ لأنَّها كانت أكثر التّركيبات اشتمالًا على الأداءات اللغويّة الخاضعة للمواقف الانفعاليّة، فمثلًا المفعول المطلق دُرِسَت فيه أنماط حملها النُّحاة على هذا الباب، دون أن تتضمّن العلامات الجوهريّة الخاصّة بذلك الباب، وكذلك الحال مع المفعول به، فتلك الأنماط الَّتي أدرجناها

للدّراسة ليست بالضّرورة أن تكون مُنتميةً انتماءً حقيقيًّا إلى هذا الباب، إذ إنّ المُعطيات السّياقيّة الَّتي يتشكّل منها معنى العديد من هذه الأنماط، يجعل من مسألة إخضاعها لباب المفعول المطلق أمرًا لا يخدم اللغة ولا يُحقِّق أهداف العمليّة اللغويّة، بقدر ما يُحقّق مُرتكزات التّفكير النّحويّ عند اللغويّين.

٣- استند النُّحاة في حمل تلك الأنماط إلى علامات شكليّة انطبقت عليها، مثل وجود الفتحة، انطلاقًا من إقرارهم بأَنَّها علم المفعوليّة، هذا الأمر دفعهم إلى إصدار أحكام مبنيّة على التَّقدير والتَّفسير في بنية هذه الأنماط الخارجة على القاعدة؛ لتسويغ الحركة الإعرابيّة ولتحقيق عناصر الإسناد.

٤- لم تَرِدْ شواهد كثيرة عند ابن جنّيّ في كتاب التّنبيه إلَّا وروداً قليلاً، خاصّة في باب المفعول لأجله والمفعول معه ومع ذلك فقد ظهر لنا أنّ وجودها، بيّن أنّ لها أثرًا في الاستعمال اللّغوي وشاهدًا على استعمال أبناء اللغة لها، ولكن محاولة النُّحاة في إدراج هذه الأداءات القليلة يُعَدُّ نَظَرَات تحليليّة لا علاقة لها بمستويات التّركيب اللغويّ، على الرَّغم من التّفكير العميق القائم على التّدبّر في تأويل النّصّ اللغويّ، فقد ضُمَّتْ هذه الأداءات إلى القاعدة، على الرَّغم من مُخالفتها لقضايا جوهريّة خاصّة بالباب الَّذي أُدرجت ضمنه، إذ إنَّنا بعد دراسة هذه الأنماط لم نستطع إثبات أصول القاعدة فيها، وإثبات الوظيفة النّحويّة لها كدلالة المصدريَّة مثلًا في المفعول المطلق ودلالة وقوع فعل الفاعل في المفعول به.

٥- هذه الأداءات والأنماط الَّتي خرجت على القاعدة تُعدُّ تراكيب ثابتةً؛ لأنَّها حُفِظَت في الذَّاكرة اللغويّة عند أبناء اللغة، فلزمت الصُّورة الَّتي جاءت عليها، وليس بالضَّرورة إدراجها

في باب نحويّ خاصّ، بل لا بُدّ من وضعها في أبواب نحويّة وفق طبيعتها الخاصّة، لا أن توضع في القاعدة عنوةً لمُجرّد العلامة الشّكليّة.

٦- كانت مظاهر الخروجات على القاعدة في الجملة الاسميّة، في الخبر أكثر، لأنّه أكثر تحوُّلًا من المُبتدأ، فتطرأ عليه تفصيلات قواعديّة لا تطرأ على المُبتدأ، وقد يكون الموقف وطبيعته، له دور مُهمّ في التّأثير على التّراكيب المُتعلّقة بالنَّواسخ، فيأتي المُتكلِّم بكلام على غير قياسه التّركيبيّ العامّ.

٧- مظاهر الخروج على القاعدة التّركيبيّة كان أكثره في الشِّعر، وعلى الرَّغم من ذلك لم يكن كثيرًا بالدَّرجة الَّتي يُمكن لنا أن نجعل من هذه الأنماط ظاهرةً كبيرةً؛ لأنَّه لو كان كذلك، لالتفت النُّحاة إليها وأخذت مكانًا خاصًّا بها، فظهرت ملامح الخروج على القاعدة في النَّواسخ، لأنَّها تعمل في المُبتدأ والخبر، فكان الحديث عن الاسم والخبر من حيثُ التَّقديم والتَّأخير، فكان التَّمرُّد والخارج على القاعدة يتمثَّل في طبيعتها التَّركيبيَّة الخاصَّة بعناصر الإعراب والعلامة الإعرابيَّة، وفي المُقابل قَلَّتْ مظاهر الخروج على القاعدة في باب الفاعل لأَنَّ ذلك عائد إلى قلَّة التَّفريعات القواعديَّة فيه.

٨- أظهر البحث كثرة الأنماط المحمولة على القاعدة عُنْوَةً، وهذا عائد إلى تعدّد مظاهر الاستعمال في اللغة.

وآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الحَمْدُ لِلهِ رَبِّ العَالَمِيْن، وَاللهُ مِنْ وَرَاءَ القَصْدِ.

قائمة المصادر و المراجع

الأحوص، الأنصاريّ: **شعر الأحوص الأنصاريّ**، تحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٠م.

الأخفش، أبو الحسن: **معاني القرآن**، تحقيق: فائز فارس، الكويت، ط٢، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

الأزهريّ، خالد: **شرح التّصريح على التّوضيح**، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، (د.ت).

الإستراباذي، نجم الدّين محمّد بن الحسن الرّضي: **شرح شافية الحاجب**، تحقيق: محمّد نور الحسن ومحمّد الزفزاف ومحمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ١٩٧٥م.

الأشموني: **شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، ومعه شرح الشّواهد للعينيّ**، دار إحياء الكتب العربي، القاهرة، (د.ت).

الأصفهانيّ، أبو الفرج عليّ بن الحسين: **الأغاني**، إعداد مكتب تحقيق دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ط٢، ١٤٢٨هـ/ ١٩٩٧م، وهي طبعة موافقة في فهارسها لإحالات طبعة دار الكتب المصرية بلا تاريخ، ولإحالات الطّبعة البولاقيّة، بدون تاريخ.

الأعشى، ميمون بن قيس، **ديوان الأعشى**، تحقيق: مُحمّد مُحمّد حسين، مصر، (د.ت).

الآمدي، الحسن بن بشر: **المُؤتلف والمُختلف في أسماء الشّعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم**، مطبوع من معجم الشّعراء للمرزبانيّ، محمّد بن عمران، مكتبة القدسي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م.

امرؤ القيس الكندي، امرؤ القيس بن حجر: **ديوان امرؤ القيس**، اعتنى به: عبد الرّحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

الأنباريّ، كمال الدّين أبي البركات عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّن: البصريّين، والكُوفيّين**، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف محمّد مُحي الدّين عبد الحميد، دار الفكر، (د.ت).

الأنباري، أبو البركات كمال الدّين: **أسرار العربية**، تحقيق محمّد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العربي بدمشق، مطبعة القرمي، دمشق، ١٣٧٧هـ /١٩٥٧م.

الأنجريّ، أبو العبّاس أحمد بن مُحمّد: **البحر المديد في تفسير القرآن المجيد**، تحقيق: أحمد عبد الله القُرشي رسلان، حسين عبّاس زكي، القاهرة – مصر، ط١، ١٤١٩هـ.

أيّوب، عبد الرّحمن، **دراسات نقديّة في النّحو العربيّ**، مؤسّسة الصّباح، الكُويت.

برجستراسر، **التّطوّر النّحويّ للغة العربيّة**، أخرجه: رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ودار الرّفاعي، الرّياض، السّعوديّة، ١٩٨٢م.

البغداديّ، عبد القادر بن عُمر: **خزانة الأدب ولُبّ لُباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٩ هـ/١٩٨٩م.

البيضاويّ، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمّد: **أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل**، تحقيق: محمّد عبد الرّحمن المرعشلي، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ.

ثابت، حسّان بن ثابت، **ديوان حسّان بن ثابت**، دار صادر ودار بيروت، (د.ت)، ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م.

الجُرجانيّ، عليّ بن محمّد بن عليّ الجُرجانيّ الحنفيّ: **التّعريفات**، ضبط نصوصها وعلّق عليها: محمّد علي أبو العبّاس، دار الطلائع، مصر– القاهرة، طبعة جديدة، ٢٠١٤م.

جرير، **ديوانه**: شرح الدّكتور يوسف عيد، دار الجيل، تحقيق: نعمان أمين طه، ط٣، دار المعارف، بمصر، وطبعة دار صادر، بيروت، ١٩٨٦م.

ابن جنّي، أبو الفتح عُثمان: **التّنبيه على شرح مُشكلات الحماسة لابن جنّي**، تحقيق وتعليق عبد الكريم مُجاهد مرداوي، دار الشؤون الإسلاميّة والعمل الخيريّ، الإمارات، دبي، ط١، ١٤٣٠هـ /٢٠٠٩م.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان: **الخصائص**، تحقيق: محمّد علي النّجّار، دار الهدى، بيروت، ط٢،(د.ت).

ابن جنّي، أبو الفتح عُثمان: **اللمع في العربيّة**، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثّقافيّة، الكويت، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، (د.ت).

ابن جنّي، **المُحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها**، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، ط١، ١٩٩٩م.

الجواري، أحمد عبد السّتار: **نحو المعاني**، مطبوعات المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، ١٩٨٧م.

حسّان، تمّام: **اللغة العربيّة بين المعياريّة والوصفيّة**، دار الثقافة، المغرب – الدّار البيضاء، ١٩٨٤م.

حسن، عبّاس: **النّحو الوافي**، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط٤، (د.ت).

حُسين، محمّد الخضر: **القياس في اللغة العربيّة**، عُنيت بنشره المطبعة السّلفيّة ومكتبتها لصاحبها مُحبّ الدّين الخطيب، القاهرة، د.ت، ١٣٥٣هـ.

حماسة، محمّد عبد اللطيف: **العلامة الإعرابيّة في الجُملة العربيّة بين القديم والحديث**، الكويت، ١٩٨٣م.

أبو حيّان، مُحمّد بن يوسف بن عليّ بن يوسف الأندلسيّ: **البحر المُحيط**، دار الفكر، بيروت، مُصوّرة عن طبعة دار السّعادة، القاهرة ، ١٣٢٨هـ.

أبو حيّان، مُحمّد بن يوسف بن عليّ بن يوسف الأندلسيّ: **التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ودار كنوز إشبيليا، دمشق- سوريا، ط١، (د.ت).

الخالديّان، أبو بكر محمّد بن هاشم، وأبو عثمان سعيد بن هاشم: **حماسة الخالديّين الأشباه والنّظائر من أشعار المُتقدّمين والجاهليّين والمُخضرمين**، تحقيق: محمد علي دقّة، وزارة الثّقافة، دمشق – سوريا، ط١، ١٩٩٥م.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين: **إعراب القراءات السَّبع وعللها**، تحقيق: عبد الرّحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢م.

الخطيب التّبريزيّ، أبو زكريّا يحيى بن عليّ الشّيبانيّ: **شرح ديوان الحماسة لأبي تمّام**، كتب حواشيه: غريد الشّيخ، ووضع فهارسه: أحمد شمس الدّين، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

الدّقر، عبد الغني: **مُعجم النّحو**، الشّركة المتّحدة للتّوزيع، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

ذو الرّمّة. ديوان ذي الرّمّة، **قدّم له وشرحه:** أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٥م.

الرّازي، أبو عبد الله محمّد بن عمر بن الحسن،:**مفاتيح الغيب أو التّفسير الكبير**، دار إحياء التّراث العربي، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٢٠هـ.

الرّشيدي، مضيّان عوّاد: **البنية التّركيبية لمُكمّلات العمليّة الإسناديّة بين القاعدة والمُتبقّي**، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، إشراف: يحيى عبابنة، الأردن، ٢٠١٣م.

رؤبة بن العجّاج، **ديوان رؤبة بن العجّاج**، تحقيق وليم إلفرت (وليم بن الورد)، دار الآفاق الجديدة، بيروت،١٩٨٠م.

الزّجّاجيّ، عبد الرّحمن بن إسحاق أبو القاسم: **الجُمل في النّحو**، تحقيق: علي الحمد، مُؤسّسة الرّسالة، بيروت ودار الأمل/ إربد – ١٩٨٤.

الزّمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمرو، جار الله: **الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل**، دار المعرفة، (د.ت).

الزّمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمرو، جار الله: **المُفصّل**، تحقيق: محمّد بدر الدّين النّعسانيّ الحلبيّ، دار الجيل ، بيروت، ط٢، (د.ت).

ابن زنجلة: حجّة القراءات، تحقيق: **سعيد الأفغاني**، مؤسّسة الرّسالة، بيروت،١٩٧٩م.

زهير بن أبي سلمى، **ديوان زهير بن أبي سلمى**، شرح علي فاعور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

السّخاويّ، أبو الحسن علي بن محمّد بن عبد الصمد: **سفر السّعادة وسفير الإفادة**، تحقيق: محمد الرّالي، تقديم: شاكر القتّام، دار صادر، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

ابن السّرّاج، أبو بكر محمّد بن سهل بن السرّاج النحوي البغدادي، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مُؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

سيبويه، أبو البشير عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثيّ بالولاء، تحقيق: عبد السَّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط٣، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

السّيوطيّ، عبد الرّحمن بن الكمال: **شرح شواهد المُغني** ذيّل بتصحيحات الشّيخ مُحمّد محمود ابن التّلاميد الشّنقيطيّ، دار مكتبة الحياة، بيروت،(د.ت).

السّيوطيّ، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر جلال الديّن: **معجم مقاليد العلوم في الحدود والرّسوم**، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.

السّيوطيّ، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

الشّنقيطيّ، أحمد بن الأمين: **الدّرر اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٩م.

ابن الصّائغ: **اللّمحة في شرح المُلحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصّاعديّ، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المُنوّرة، السّعوديّة، ط١، ٢٠٠٤م.

الصّعيدي، عبد المتعال: **النّحو الجديد**، دار الفكر العربي، بيروت، (د.ت).

عبابنة، يحيى: **أثر التّحوّلات الأسلوبيّة في تغيير الإعراب في الآيات القرآنيّة والشّواهد الشّعريّة**، مجلّة أبحاث اليرموك" سلسلة الآداب واللغويّات" المجلّد: ١١، العدد:١، ١٩٩٣م.

عبابنة، يحيى: **تطوّر المصطلح النّحويّ البصريّ من سيبويه حتّى الزّمخشريّ**، جدارا للكتاب العالميّ، عمَّان – الأردنّ، وعالم الكتب الحديث، إربد – الأردنّ، ط١، ٢٠٠٦م.

عبابنة، يحيى: **ضرورة الشّعر بين القاعدة والمُتبقِّي**، بحث منشور، مجلّة جذور، النّادي الأدبي بجدّة، السّعوديّة، العدد(٣٤).

عبابنة، يحيى: **العلاقات النّحويّة في اللغة العربيّة دراسة تاريخيّة مُقارنة في النّحو العربيّ في ضوء اللغات الساميّة واللهجات العربيّة القديمة**، نسخة على نظام pdf.

عبابنة، يحيى: **القراءات القرآنيّة رؤى لغويّة مُعاصرة**، دار الكتاب الثقافي، الأردن– إربد، ١٤٣٥هـ،٢٠١٤م.

عبابنة، يحيى: **القواعديّة وأشكال الأفضليّة في النّحو، المفعول المطلق أنموذجا**، جزء من كتاب أروقة العربيّة، إشراف وتحرير: ماجد بن غيث الحجيلي، بحوث لسانيّة مُهداة إلى الدّكتور إسماعيل عمايرة، سلسلة دراسات لسانيّة(٣)، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ٢٠١٦م،

عبابنة، يحيى: **قراءة زيد بن عليّ**، جمع وتحقيق وتوثيق ودراسة دار الكتاب الثقافي، إربد، ٢٠٠٩م.

عبابنة، يحيى: **اللغة العربيّة بين القواعديّة والمُتبقِّى في ضوء نظريّة الأفضليّة**، دار الكتاب الثّقافي، الأردن – إربد، بدون طبعة، ١٤٣٨هـ، ٢٠١٦م.

عبابنة، يحيى: **النّحو العربيّ المُقارن في ضوء اللغات السّاميّة واللهجات العربيّة القديمة**، دار الكتاب الثّقافي، إربد – الأردن، ط١، ٢٠١٥م.

عبد التّوّاب، رمضان: **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ**، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط٣، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

عبّود، سامي عوض يوسف، **معايير الشّاهد الشّعريّ**، مجلّة الجامعة العربيّة الأمريكيّة للبحوث، مُجلّد(٣)، العدد(١)، اللاذقيّة – سوريا، ٢٠٠٧م.

العجّاج، **ديوانه**، برواية عبد الملك بن قريب وشرحه، تحقيق: عبد الحفيظ الصّطليّ، مكتبة أطلس، دمشق – سوريا،(د.ت).

عديّ بن زيد العباديّ: **ديوانه**، جمع وتحقيق: محمّد جبّار المعيبد، بغداد– العراق، ١٩٦٥م.

ابن عصفور: **المُقرّب**، تحقيق: أحمد الجواري وأحمد الجبوري، مطبعة العاني، بغداد – العراق، ط١، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.

ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك**، تأليف محمد محيى الدّين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله: **التّبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: أحمد السّيّد سيّد أحمد عليّ، دار التّوفيقيّة للطّباعة، القاهرة – مصر، (د.ت).

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، **معجم مقاييس اللّغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، القاهرة، مصر، ط ١، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

الفراهيديّ، أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد بن عمرو: الجُمل في النّحو، (منسوب إليه)، تحقيق: فخر الدّين قباوة، ط٥، ١٩٩٥م.

الفرزدق، همّام بن غالب: ديوان الفرزدق، شرح وضبط وتقديم: علي فاعور، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١،(د.ت).

القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم: **الأمالي**، ومعه كتاب التّنبيه لأبي عبيد البكري، مراجعة لجنة التّراث العربيّ في دار الآفاق الجديد، دون طبعة، دار الآفاق الجديد، بيروت،١٤٠٠هـ /١٩٨٠م.

ابن قُتيبة، أبو محمّد عبد الله بن مسلم الدّينوريّ: **الشّعر والشّعراء**، حقّقه وضبط نصّه ووضع حواشيه الدكتور مفيد قميحة، والأستاذ محمد أمين الضّناويّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ /٢٠٠٠م.

القُرطبيّ، أبو عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاريّ: **تفسير القُرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: الشّيخ بيّومي، والأستاذ عبد الله المنشاوي، مكتبة جزيرة الورد، مكتبة الإيمان، (د.ت).

القزّاز، أبو عبد الله محمّد بن جعفر التّميميّ: **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة**، حقّقه وقدّم له ووضع فهارسه: رمضان عبد التّوّاب، وصلاح الدّين الهادي، دار العروبة، الكويت، بإشراف دار الفصحى، القاهرة – مصر، (د.ت).

القطاميّ، عمرو بن شييم: **ديوان القطاميّ**، تحقيق: إبراهيم السّامرائيّ وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٦٠م.

القيسيّ، مكّي بن أبي طالب، **الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها**، تحقيق محي الدّين رمضان، مؤسّسة الرّسالة، بيروت– لبنان، ط٤، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

كُثيِّر عزَّة، **ديوان كُثيِّر عزَّة**، جمعه وشرحه: إحسان عبّاس، دار الثّقافة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٧١م.

الكرميّ، مرعي بن يوسف بن أبي بكر: **دليل الطّالبين لكلام النحويين**، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلاميّة، الكويت، ط١، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

الكفويّ، أبو البقاء أيُّوب بن موسى الحُسينيّ: **الكلّيّات، مُعجم في المصطلح والفروق اللغويّة**، تحقيق: عدنان درويش ورفيقه، دمشق، ط١، ١٩٧٤م.

لاينز، جون: **اللغة والمعنى والسياق**، ترجمة: عبّاس صادق الوهّاب، مُراجعة: يوئيل عزيز، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة، بغداد، ط١، ١٩٨٧م.

لُعيبي، حاكم مالك: **التّرادف في اللغة**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق/١٩٨٠م.

لوسركل، جان جاك، **عُنف اللغة**، ترجمة: مُحمّد بدوي، مُراجعة: سعد مصلوح، المُنظّمة العربيّة للتّرجمة والمعهد العالي العربي للتّرجمة، الجزائر، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٥م.

ابن مالك، أبو عبد الله مُحمّد بن عبد الله: **شرح الكافية الشّافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أمّ القرى، مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ، كلّيّة الشّريعة والدّراسات الإسلاميّة، مكّة المُكرّمة، السّعوديّة، ط١،(د.ت).

ابن مالك، أبو عبد الله محمّد بن عبد الله: **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: عبد الرّحمن السّيّد، ومحمّد بدوي المختون، دار هجر للطّباعة والنّشر والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

المُبرّد: أبو العبّاس محمّد بن يزيد: **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق: ناصر محمّدي محمّد جاد، القدس للنّشر والتّوزيع، القاهرة، ط١، (د.ت).

المُبرّد: أبو العبّاس مُحمّد بن يزيد: **المُقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، بيروت– لبنان، ط١، (د.ت).

المُجاشعيّ، أبو الحسن عليّ بن فضّال: **شرح عيون الإعراب**، حقّقه وعلّق عليه: عبد الفتّاح سليم، كلّيّة اللغة العربيّة بالقاهرة، جامعة الأزهر، دار المعارف، (د.ت).

محمد التّهانويّ: **كشّاف اصطلاحات الفنون**، تحقيق: لطفي عبد البديع، مكتبة النّهضة المصريّة، القاهرة، ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م.

المخزومي، مهدي: **في النّحو العربيّ نقد وتوجيه**، منشورات المكتبة العصريّة، بيروت – صيدا، (د.ت).

المُراديّ، أبو محمّد بدر الدّين حسن بن قاسم: **الجنى الدّاني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدّين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، ط١ ، ١٤١٣هـ /١٩٩٢م.

المُراديّ، أبو محمّد بدر الدّين حسن بن قاسم: **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**، شرح وتحقيق: عبد الرّحمن علي سلمان، دار الفكر العربيّ، القاهرة – مصر، ٢٠٠٨م.

المرزبانيّ، محمد بن عمران: **مُعجم الشُّعراء**، مكتب القدس، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م.

المرزوقيّ، أحمد بن مُحمّد، **شرح ديوان الحماسة لأبي تمّام**، نشر: أحمد أمين وعبد السّلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

مُصطفى، إبراهيم: **إحياء النّحو**، مؤسّسة هنداوي للتّعليم والثّقافة، مصر، ٢٠١٢م.

الملخ: حسن خميس: **تقنيات الإعراب في النّحو العربيّ**، عالم الكتب الحديث، إربد– الأردنّ، ٢٠١٥م.

أبو المكارم، عليّ: **أصول التّفكير النّحويّ**، دار غريب، القاهرة – مصر، ط١، ٢٠٠٦.

ابن منظور، أبو الفضل محمّد بن مكرم بن عليّ جمال الدّين، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت– لبنان، ط٣، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

مُهلهل بن ربيعة، **ديوان مُهلهل بن ربيعة**، شرح وتقديم: طلال حرب، الدّار العالميّة، (د.ت).

النّابغة الذبيانيّ، **ديوان النّابغة**، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٣، (د.ت).

ناظر الجيش، محمّد بن يوسف بن أحمد: **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، دراسة وتحقيق: علي محمّد فاخر وآخرون، دار السّلام للطّباعة والنّشر، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٢٨هـ.

النّحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل: **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، بغداد، ١٩٧٧م.

النوافلة، تيسير: بحث منشور، **الأنماط المحمولة على باب المفعول المطلق بين حدود القاعدة والاستعمال اللغويّ، قسم اللغة العربيّة وآدابها**، جامعة مؤتة، بحث منشور، ١٨٧-٠١-٢٠١٤م.

هدسن. **علم اللغة الاجتماعي**، ترجمة: محمّد عبد الغني عيّاد، مُراجعة: عبد الأمير الأعسم، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة، بغداد، ط١، ١٩٨٧م.

ابن هشام: جمال الّدين عبد الله بن يوسف بن أحمد: **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشّيخ محمّد البقاعيّ، دار الفكر للطّباعة والنّشر، القاهرة – مصر،(د.ت).

ابن هشام، جمال الدّين عبد الله بن يوسف: **شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: عبد الغني الدّقر، الشّركة المُتّحدة للتّوزيع، دمشق- سوريا، (د.ت).

ابن هشام، جمال الدّين عبد الله بن يوسف بن أحمد: **شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى**، تحقيق: محمد مُحيي الدّين عبد الحميد، القاهرة – مصر، ط١١، ١٣٨٢هـ.

ابن هشام، جمال الدّين عبد الله بن يوسف بن أحمد: **مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تعليق وتحقيق: بركات يوسف هبّود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت – لبنان، ط١ ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.

يعقوب، إيميل بديع: **المعجم المفصّل في شواهد العربيّة**، دار الكتب العلميّة، بيروت–لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

ابن يعيش، يعيش بن عليّ: **شرح المُفصّل**، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المُتنبّي، القاهرة، (د.ت).